جامعة يحي فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر برامج الاستثمارات العمومية على المتغيرات الاقتصادية لمربع كالدور السحري في الجزائر

دراسة تحليلية للفترة 2001-2021

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطلبة :

زواتيني نبيل

بن علية عبد الرزاق

تحت إشراف الأستاذة:

د.بن يحي نسيمة

السنة الجامعية:2022/ 2023

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

(ربي أوزعني أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين).الآية 19.النمل.

لا يسعنا في نهاية هذا البحث إلا أن نتقدم ببالغ الشكر والامتنان وخالص الثناء إلى الأستاذة **بن يحي نسيمة** التي أشرفت وتابعت هذا العمل،ولم تبخل علينا بجهدها وأفكارها النيرة وإرشاداتها السديدة، جعلها الله في ميزان حسناتها إن شاء الله.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقراءة هذا البحث وإبداء الملاحظات القيمة من أجل إثرائها وإخراجها بالصورة العلمية المناسبة.

كما نتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر أيضا إلى جميع

أساتذتنا لما قدموه لنا من علم ومعرفة وإلى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة سواء من قريب أو من بعيد

الإهـداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال الله عز وجل فيهما

"**وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا**"الإسراء الآية 23.

أبي و**أمي** أطال الله في عمرهما.

إلى رفقاء العمر **إخوتي** و**أخواتي**.

إلى كل **الأقارب** و**الأحباب**.

إلى جميع **أصدقائي** الذين تربطني بهم علاقة طيبة خاصة أصدقاء الدرب الدراسي.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة وابتسامة صادقة.

إلى كل من نسيهم قلمي إليهم جميعا.

الطالب: زواتيني نبيل

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى:

من قال في شأنهما الله عز وجل:

﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا﴾

– والدي الكريمين أطال الله في عمرهما–

اللذان سهرا من أجلي الليالي وبذلا كل ما في وسعهما لإرضائي وبلوغ مبتغاي.

إخوتي وأخواتي حفظهم الله.

الطالب: بن علية عبد الرزاق

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر برامج الاستثمارات العمومية على مربع كالدور السحري خلال الفترة(2001-2021)، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي توصلنا إلى أن البرامج التنموية أثرت إيجابيا وسلبيا على متغيرات مربع كالدور السحري، وذلك بسبب تأثير الصدمة النفطية و الأزمة الصحية العالمية كوفيد- 19، وعليه نوصي بضرورة توفير ظروف ملائمة لضمان فعالية أداء مربع كالدور السحري، وضرورة قيام الجزائر بإصلاحات هيكلية جديدة تعزز أداء النمو الاقتصادي من خلال تنويع الهيكل الإنتاجي والابتعاد عن قطاع النفط.

الكلمات المفتاحية:مربع كالدور السحري، برامج الاستثمارات العمومية، البطالة، التضخم،النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات.

Abstract :

This study aims to shed light on the impact of public investment programs on a square like the magic role during the period (2001-2021), depending on the descriptive analytical approach. Accordingly, we recommend the need to provide appropriate conditions to ensure the effective performance of Square as a magic role, and the need for Algeria to carry out new structural reforms that enhance the performance of economic growth by diversifying the production structure and moving away from the oil sector.

Keywords: Kaldor's Magical Square, Public Investment Programs, Unemployment, Inflation, Gross Domestic Product Growth Rate, Balance of Payments.

الفهرس

العنـــــوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وعرفان.....	
الإهداء.....	
المستخلص.....	
فهرس المحتويات.....	
قائمة الأشكال.....	
قائمة الجداول.....	
مقدمة.....	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري لمربع كالدور السحري	
تمهيد.....	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الاقتصادية الكلية.....	3
المطلب الأول:مفهوم السياسة الاقتصادية(مبادئها وأساليب إعدادها).....	3
المطلب الثاني: أنواع وأدوات السياسة الاقتصادية.....	7
المبحث الثاني: عموميات حول المربع السحري لكالدور.....	11
المطلب الأول: مفهوم المربع السحري لكالدور.....	11
المطلب الثاني: أهداف ومبادئ المربع السحري لكالدور.....	13
المبحث الثالث: عناصر المربع السحري لكالدور.....	18
المطلب الأول: البطالة والتضخم.....	18
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات.....	30
خلاصة	38
الفصل الثاني: الإطار النظري لبرامج الاستثمارات العمومية	
تمهيد.....	39

المبحث الأول: برامج الاستثمارات العمومية للفترة 2001-2009.....	40
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.....	40
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.....	44
المبحث الثاني: برامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2019.....	50
المطلب الأول: برنامج توطيد النمو 2010-2014.....	50
المطلب الثاني: المخطط الخماسي 2015-2019.....	56
المبحث الثالث: نموذج النمو الجديد 2020-2024.....	62
المطلب الأول: مفهوم مخطط الإنعاش الاقتصادي2020-2024،أهدافه ومضمونه.....	62
المطلب الثاني: محاور مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024.....	72
خلاصة.....	78
الفصل الثالث: تقييم برامج الاستثمارات العمومية وفقا لمربع كالدور السحري	
تمهيد.....	79
المبحث الأول: تقييم أثر البرامج التنموية على معدلات البطالة والتضخم	80
المطلب الأول: عرض وتحليل تطور معدلات البطالة للفترة من(2001-2021).....	80
المطلب الثاني:عرض وتحليل تطور معدلات التضخم للفترة(2001-2021).....	88
المبحث الثاني: تقييم أثر البرامج التنموية على معدلات النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات.....	96
المطلب الأول: عرض وتحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة من(2001-2021).....	96
المطلب الثاني: عرض وتحليل تطورمعدلات ميزان المدفوعات للفترة من(2001-2021).....	105

المبحث الثالث: تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية لمربع كالدور للفترة 2001-2021.....	113
المطلب الأول: تحليل أداء برنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال مربع كالدور للفترة 2001-2004.....	113
المطلب الثاني: تحليل أداء برنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال مربع كالدور للفترة 2005-2009.....	115
المطلب الثالث: تحليل أداء برنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال مربع كالدور للفترة 2010-2014.....	117
المطلب الرابع: تحليل أداء برنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال مربع كالدور للفترة 2015-2019.....	119
المطلب الخامس: تحليل أداء برنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال مربع كالدور للفترة 2020-2021.....	121
خلاصة.....	124
خاتمة.....	125
قائمة المراجع.....	129

1- قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	المربع السحري لكالدور	15
02	تطور معدل النمو الاقتصادي 2001-2004	82
03	تطور معدلات نمو الاقتصادي الحقيقي 2005-2009	91
04	تطور معدلات البطالة في الجزائر من 2001 إلى 2021	97
05	تطور معدلات التضخم في الجزائر من 2000 إلى 2021	99
06	تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة 2001-2004	114
07	تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة 2005-2009	116
08	تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة 2010-2014	118
09	تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة 2015-2019	120
10	تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة 2020-2021	122

2- قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	تقسيم برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	43
02	مضمون البرنامج التكميلي 2005-2009	48
03	المحاور الأساسية لبرنامج التنمية الخماسي2010-2014	54
04	المشاريع التنموية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024	73
05	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2021	81
06	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2021	89
07	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004	97
08	تطور معدلات النمو الاقتصادي لأهم القطاعات في الفترة 2005-2009	98
09	معدل النمو الاقتصادي 2010-2014	101
10	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2010-2013	102
11	تطور ميزان المدفوعات من 2000 إلى 2008	105
12	تطور ميزان المدفوعات من 2009 إلى 2014	108
13	تطور ميزان المدفوعات من 2015 إلى 2019	110
14	متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة 2001-2004	113
15	متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة 2005-2009	115
16	متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة 2010-2014	117
17	متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة 2015-2019	119

18	متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة 2020-2021	121

مقدمـة

تمتلك الجزائر مزايا عديدة مثل الموارد البشرية والموارد الطبيعية الوفيرة، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي الهام الذي يجعلها ذات ميزة تنافسية كبيرة، ومع ذلك فإن السياسات الاقتصادية التي تم إتباعها في السابق تعتمد على التوجهات السياسية،مما أدى إلى عدم تحقيق نمو اقتصادي قوي يمكنه توفير التوازنات الاقتصادية الكلية وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.ويرجع ذلك إلى الهيكل الاقتصادي الهش الذي يعتمد على القطاع الوحيد والتبعية لتنفيذ برامج التنمية، ويعتبر قطاع الطاقة القطاع الاستراتيجي الأول لتمويل مخططات التنمية،والذي يتأثر بتقلبات أسعار المحروقات، وزاد هذا الأمر من تعقيد الوضع بعد الانفتاح التدريجي للدولة الجزائرية على الاقتصاد العالمي.دخلت الجزائر في مرحلة جديدة واتبعت سياسة الإنفاق العام ذات التوجه الكينزي الذي يعتبر فيه تدخل الدولة ضروريا لإعادة الاقتصاد إلى حالة الاستقرار وهذا من خلال الإنفاق العام عن طريق النفقات والإيرادات، واعتماد الجزائر على النظام الرأسمالي وتبني اقتصاد السوق لم يسمح لها بالنهوض بالاقتصاد الوطني وعدم التخلي عن التبعية لقطاع المحروقات كما كان للأوضاع الأمنية في تسعينات القرن الماضي تأثيرا على مسار النمو الاقتصادي، وما زاد الطين بلة هو انخفاض أسعار البترول في تلك الفترة الذي أدى إلى الدين الخارجي وزيادة التضخم،والبطالة وعجز في التوازن الخارجي.

حاولت بعد ذلك السلطات العليا للجزائر تشخيص الحالة العامة للاقتصاد الوطني، وهي بمثابة بؤرة حقيقية يمكن أن تنجر عنها أزمة عويصة في ظل اتجاه الموارد نحو النضوب عاجلا أم آجلا وكان هذا من خلال محاولة تصحيح الوضع الاقتصادي السابق مستفيدة من انتعاش أسعار البترول في الأسواق الدولية، حيث انتهجت الجزائر مجموعة من البرامج التنموية والتي عرفت ببرامج الاستثمارات العمومية والتي كانت من بداية سنة 2001حيث أطلق على أول برنامج اسم برنامج الإنعاش الاقتصادي وامتد من 2001إلى2004، وامتد البرنامج الثاني من 2005إلى2009 وسمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، أما

البرنامج الثالث امتد من 2010إلى2014 وسمي برنامج دعم النمو الاقتصادي، أما البرنامج الرابع امتد من 2015 إلى 2019 ويسمى البرنامج الخماسي، وأخيرا نموذج النمو الجديد 2020-2024.

1.إشكالية الدراسة:

الجزائر كباقي الدول النامية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمتمثلة في رفع النمو الاقتصادي ومحاربة التضخم والبطالة وتحقيق التوازن الخارجي،حيث رصدت مبالغ مالية ضخمة للقيام بتنفيذ مختلف برامج الاستثمارات التي هدفت من خلالها إلى تحسين الوضع الاقتصادي واستحداث طفرة للشروع في بناء هيكل اقتصادي متنوع ومتوازن يدعم تنافسية الاقتصاد الجزائري.

ومن خلال ماتم عرضه تتبلور إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها كالتالي:

ما مدى تأثير برامج الاستثمارات العمومية(2001-2021)على متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر؟

2.الأسئلة الفرعية:

من خلال ما يقتضيه البحث وبغية الإجابة عن إشكالية الدراسة والإلمام بها، ارتأينا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساعدنا في تحديد منهجية الدراسة:

- ما المقصود بمربع كالدور السحري، وماهي مؤشراته(متغيراته)؟
- ماهو مضمون البرامج التنموية في الجزائر؟
- مامدى تأثير سلسلة البرامج الاستثمارية للفترة (2001-2021) على متغيرات مربع كالدور السحري؟

3.فرضيات الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على مجموعة من الفرضيات والتي نختبر صحتها من خلا المنهجية المتبعة وأدوات التحليل المستخدمة في هذه الدراسة،ويمكن تلخيص هذه الفرضيات كما يلي :

- يعتبر مربع السحري لكالدور تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية والمتمثلة في معدل النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات؛
- اعتماد الدولة على انتهاج مجموعة من البرامج التنموية كان مفادها المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؛
- يوجد اختلاف في تأثير برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور السحري من برنامج إلى آخر حسب تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية لمربع كالدور للفترة 2001-2021.

4.أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي نتطرق إليه، فهي تسعى إلى التعرف على مختلف برامج الاستثمارات العمومية التي اتخذتها الجزائر منذ سنة 2001هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى التعرف على أثر هذ هالبرامج على متغيرات مربع كالدور السحري بصفة عامة وعلى الاقتصاد الوطني بصفة خاصة.

5.أهداف الدراسة:

نسعى من دراستنا هذه تحقيق جملة من الأهداف الأساسية للبحث والمتمثلة في:

- التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الكلية؛
- التعرف على مفاهيم مربع كالدور السحري ومتغيراته؛
- استعراض البرامج التنموية للاستثمارات العمومية التي بدأتها الجزائر بداية من سنة2001من خلال الوقوف على أهم ماجاء في هذه البرامج كمضمون؛

- تقييم مختلف هذه البرامج العمومية من (2001-2021) وهذا من خلال دراسة أربع متغيرات اقتصادية رئيسية والمتمثلة في:النمو الاقتصادي،البطالة،التضخم وميزان المدفوعات والتي تعرف بمربع كالدور السحري؛
- تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية لمربع كالدور للفترة 2001-2021.

6.مبررات الدراسة:

لا يخلو أي موضوع بحث من دوافع ورغبة الباحث في اختيار موضوعه والخوض في مصادر المعرفة وخلفيات الموضوع،والدوافع التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع وليدة أسباب موضوعية وأسباب شخصية:

- يندرج الموضوع ضمن صميم التخصص؛
- الحالة الاقتصادية للجزائر وهذا من خلال اتباعها حزمة من البرامج الاستثمارية من أجل إعادة إنعاش اقتصادها؛
- الفضول في الخوض في كل ماهو جديد من شأنه إثراء مكتبتنا،وميل الباحث لدراسة السياسات الاقتصادية الكلية،ومحاولة التعرف على أثر برامج الاستثمارات العمومية من خلال مربع كالدور السحري؛
- المساهمة في إثراء الساحة الفكرية الجامعية.

7.المنهج المتبع:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد كان ذلك كالآتي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** حيث تطرقنا في الجزء النظري إلى وصف مختلف برامج الاستثمارات العمومية(2001-2021)، بالإضافة إلى التعريف بمختلف المتغيرات المكونة لما يعرف بمربع كالدور.

أما في الجزء التطبيقي قمنا بالقيام بدراسة تحليلية تقييمية وذلك من خلال تحليل مختلف برامج الاستثمارات العمومية على مختلف المتغيرات الاقتصادية(البطالة،النمو

الاقتصادي،التضخم و ميزان المدفوعات) وربطها بالواقع من خلال تحليل الإحصائيات والأرقام والبيانات المتعلقة بها.

8.أدوات الدراسة: تم جمع البيانات والمعلومات باستخدام مجموعة من الأدوات تتمثل في: الكتب،المقالات والأبحاث العلمية المنشورة في مختلف المواقع،المجلات الموثقة علميا،الإحصائيات،أطروحات الدكتوراه،مذكرات الماستر.

9.حدود الدراسة:

- **من الناحية المكانية:** تنجز الدراسة على الجزائر تحليل كلي حول مالية الجزائر .
- **أما من حيث حدود الدراسة زمنيا :** فقد اشتملت على الفترة الممتدة ما بين 2001 و2021.

10.الدراسات السابقة:

تم دراسة هذا الموضوع محاولة منا لتوسيع المعارف المكتسبة سابقا وكذا كإضافة منا للدراسات السابقة في هذا المجال.وكأمثلة على ذلك:

- دراسة أحمد ضيف، أطروحة دكتوراه، تحت عنوان: **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015، والتي بينت مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر في تلك الفترة كما اقترحت أيضا بعض الآليات التي تحقق من هذه السياسة اتجاه تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الإشكالية التالية:**ما مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وكيف يمكن تفعيل هذه السياسة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستديم؟** حيث اعتمد الباحث في دراسته على الجانب النظري والتطبيقي من خلال النظريات المفسرة للنمو والتنمية،وأثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي ومعرفة أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر،وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

- يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعكس تطور اقتصاديات الدول باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية؛
- إن تحليل بعض المعطيات الإحصائية فيما يخص المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي، بينت لنا مدى اهتمام الدول المتقدمة بهذه المحددات الحديثة عكس الدول النامية.

❖ دراسة عبد الصمد سعودي، أطروحة دكتوراه ، تحت عنوان: **تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر(2001-2014)**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،2016،لقد وضحت هذه الدراسة مدى مساهمة البرامج الاستثمارية العمومية المطبقة بالجزائر في تلك الفترة في زيادة معدل النمو الاقتصادي والتشغيل من خلال الإشكالية التالية: **إلى أي مدى ساهمت برامج الاستثمارات العمومية بالجزائر إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل خلال الفترة(2001-2014)؟** حيث اعتمد الباحث في دراسته على الجانب النظري والتطبيقي من خلال مفهوم النمو الاقتصادي والتشغيل وأهم إسهامات البرامج الاستثمارية العمومية وانعكاسها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر، وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها:

- تنامي الدور الاقتصادي للدولة، ففي كل الاقتصاديات المتقدمة ورغم توجهاتها الليبرالية الداعية إلى الحرية الاقتصادية؛
- تهدف الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق للوصول إلى الهدف المنشود؛
- وجود علاقة طردية بين معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل وحجم الاستثمار العمومية في الجزائر.

❖ دراسة نور الهدى مخلفي،مذكرة ماستر، بعنوان :**تقييم برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر من خلال مربع كالدور السحري للفترة (2001-2019)**،كلية العلوم

الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي،الجزائر،2019 والتي بينت مدى تأثير برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور السحري،من خلال الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر؟** حيث اعتمدت الباحثة في دراستها على الجانب النظري والتطبيقي لهذا المربع السحري ومتغيراته ، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها:

- اعتماد الدولة في تمويل البرامج التنموية على مصدر وحيد هو عائدات قطاع النفط، مما يجعل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية مرهونة بتقلبات أسعار البترول؛
- يجب تنمية الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات وضرورة التنويع الاقتصادي لمواكبة التطورات في الاقتصاديات العالمية الراهنة؛
- استحداث مناصب شغل وتقليل نسب البطالة.

إن ما تختلف فيه دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة الذكر هو الفترة الزمنية المحددة للدراسة، الدراسات تمتد من 2001إلى2019، في حين امتدت دراستنا إلى غاية 2021. بالإضافة إلى استخدام نموذج: **Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor** لتحليل أثر البرامج على متغيرات مربع كالدور السحري.

11.هيكل الدراسة:

للإلمام بأهم جوانب الموضوع، وللإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية ارتأينا إلى تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

- **الفصل الأول**: والذي جاء تحت عنوان "**الإطار النّظري لمربع كالدور السحري**" قسمناه إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للسياسة الاقتصادية الكلية،أما في المبحث الثاني جاء بعنوان عموميات حول المربع السحري لكالدور،أما المبحث الثالث جاء تحت عنوان عناصر المربع السحري لكالدور.

- **الفصل الثاني :**جاء تحت عنوان " **الإطار النظري لبرامج الاستثمارات العمومية**" قسمناه إلى ثلاث مباحث أساسية وفقا لمتطلبات الدراسة،حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى برامج الاستثمارات العمومية للفترة(2001-2009)،أما المبحث الثاني جاء بعنوان برامج الاستثمارات العمومية للفترة(2010-2019)،أما المبحث الثالث جاء تحت عنوان نموذج النمو الجديد(2020-2024).
- **الفصل الثالث:** جاء بعنوان : "**تقييم برامج الاستثمارات العمومية وفقا لمربع كالدورالسحري**" قسمناه إلى ثلاث مباحث أساسية حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تقييم أثر البرامج التنموية على معدلات البطالة والتضخم،أما المبحث الثاني جاء بعنوان تقييم أثر البرامج التنموية على معدلات النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات،أما المبحث الثالث جاء تحت عنوانتحليل تطور المتغيرات الاقتصادية لمربع كالدور للفترة 2001-2021

ثم تتبع هذه الفصول خاتمة توضح أهم النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات والاقتراحات.

12.صعوبات الدراسة:

- اعتبار موضوعنا موضوع شامل صعب علينا إتيانه منكل الجوانب؛
- عدم توفر الإحصائيات لجميع المتغيرات المدروسة المتعلقة بنموذج النمو الجديد 2020-2024؛
- قلة المواضيع التي تجمع بين برام ج الاستثمارات العمومية ومتغيرات مربع كالدور السحري.

الفصل الأول:

الإطار النظري لمربع كالدور السحري

تمهيد:

تسعى أي دولة من الدول إلى تحقيق سياستها الاقتصادية من خلال تحقيق أهداف اقتصادية أساسية والتي تعرف بأهداف المربع السحري لكادو ر، وتتمثل هذه الأهداف في تحقيق النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة واستقرار مستوى الأسعار، وتحقيق توازن اقتصادي خارجي عن طريق توازن ميزان المدفوعات.

وتعتبر الجزائر كبقية الدول التي تسعى جاهدة لتحقيق نتائج مثلوية للمربع السحري عقب الشروع في الانطلاق للاقتصاد الجزائري منذ 2001، والمتمثل في حلقة من البرامج التنموية والاستثمارية بعد تحسن الحالة المالية وتجميع الادخارات الوطنية بمستويات مقبولة.

ولإلقاء الضوء على هذه الجوانب يتناول هذا الفصل الإطار النظري لمربع كالدور السحري وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مباحث أساسية وهي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الاقتصادية الكلية.

المبحث الثاني: عموميات حول المربع السحري لكالدور.

المبحث الثالث: عناصر المربع السحري لكالدور

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الاقتصادية الكلية

السياسة الاقتصادية تحمل صفتين الجزئية والكلية، فالسياسة الاقتصادية الجزئية تستعمل على مستوى الوحدة الاقتصادية وتستند هذه السياسات إلى منهجية التحليل الاقتصادي الجزئي، وتهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية جزئية وتنعكس آثارها على الوحدة الاقتصادية فقط، بينما السياسة الاقتصادية الكلية تستعمل على مستوى الاقتصاد الوطني ككل وتستند هذه السياسات إلى منهجية التحليل الاقتصادي الكلي، وتهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية كلية ولذا تكون أدواتها كلية وتنعكس آثارها على مستوى الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول:مفهوم السياسة الاقتصادية(مبادئها وأساليب إعدادها)

سنتناول في هذا المطلب مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية ومبادئها وأساليب إعدادها.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية

تعرف السياسة الاقتصادية بأنها "وسيلة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحديد اتجاهاته؛ وتشمل السياسات الاقتصادية، عددا من السياسات الأخرى، لكل منها درجة من الأهمية تختلف عن الأخريات، وفقا للنظرية أو وفقا لما يتم رؤيته في الواقع العملي من قبل المسئولين والمنفذين للسياسات الاقتصادية".[1]

والمتأمل في **مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية** يجد أنها لا تخرج عن كونها" مجموعة من القواعد والمسائل والأساليب والإجراءات والتدابير، التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق أهدافها الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.[2]

---

[1] فوزي محيريق، **ضمان نجاح السياسة الاقتصادية المرتكزة على التكامل المحكم بين السياستين النقدية والمالية** ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني، العدد السابع، جامعة الوادي، ص 127.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات** ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص292.

كما تعرف **السياسة الاقتصادية الكلية** على أنها: "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة".[1]

يتضح من التعاريف السابقة أن **السياسة الاقتصادية الكلية:** تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، وعليه فإن مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية لا يتعدى كونه أهداف + أدوات + زمن، ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات أو بمعنى أخر استخدام أقل حجما من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف.[2]

وكتعريف **عام للسياسة الاقتصادية الكلية** هي: "مجموعة من الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة أو السلطة المسؤولة عن الاقتصاد في دولة معينة، بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية الرئيسية للدولة".

الفرع الثاني: مبادئ السياسة الاقتصادية الكلية

عند تصميم أي نموذج من نماذج السياسة الاقتصادية الكلية لابد من مراعاة مجموعة من المبادئ والاعتبارات للوصول إلى إعداد إطار فعال للسياسة الاقتصادية، حيث تبرزأهم المبادئ فيما يلي:

---

[1] محمد صلاح، **أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر – المربع السحري لكالدور – دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي (2010/2014)**، مجلة كلية العلوم لاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016، ص266.

[2] أحمد العيش، **أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث<< ل. م. د >> في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة ورقلة، 2019، ص03.

أولا.ضرورة التساوي العددي بين الأدوات والأهداف: لتحقيق عدد معين من الأهداف يتعين أن يكون لدى صانع السياسة الاقتصادية العدد نفسه من الأدوات ولا يجب وضع عدد من الأهداف أكبر من عدد الأدوات المتاحة، هذا المبدأ لا ينطبق على كل الأحوال فهو ليس دائما بالشرط الضروري لأن بعض الأهداف قد تتحقق تلقائيا نتيجة تحقيق أهداف أخرى، وليس دائما بالشرط الكافي لأنّ بعض الأهداف تكون بعيدة المنال في كافة الأحوال.[1]

ثانيا.كفاءة الأداة بالنسبة للهدف: يُنسب هذا المبدأ إلى الاقتصادي "روبيرت مندل"* الذي أشار إلى صناع قرار السياسة لاقتصادية، عليهم أن يختاروا في سبيل تحقيق كل هدف من أهداف السياسة لاقتصادية الأداة المناسبة والأكثر قدرة على ذلك مقارنة ببقيةالأدوات.[2]

ثالثا.مراعاة الواقع الاقتصادي: لا يمكن الوصول إلى فعالية السياسة الاقتصادية إذا ما كان إعدادها يهدف إلى تحقيق جملة أهداف بعيدة على ما يمليه الواقع الاقتصادي المحلي والعالمي من ظروف وخصائص، إذ أنه وكما تؤثر العوامل والأجواء المحيطة بسير الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي نظرا للترابط الموجود بين مختلف اقتصاديات العالم في عصر العولمة، فإن موارد الاقتصاد المحلي تحدد قدرات النشاط الاقتصادي على التطور والازدهار، وبالتالي فإن واقعية أهداف السياسة الاقتصادية تساعد على الحكم على مدى كفاءة الأدوات المتبعة حاليا ومن ثم في طبيعة قرارات السياسة الاقتصادية المستقبلية.[3]

---

*روبرت مندل: هو اقتصادي كندي ولد في عام 1932، وهو معروف بعمله في مجال نظرية النقد والاقتصاد الدولي، ويعتبر من أهم الشخصيات في هذا المجال.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات**، مرجع سابقالذكر، ص307.

[2] Gérard Duthil et WilliamMarois: « **politiques économiques** », edition ellipses, France, 1997, p 27-28.

[3] بودخدخ كريم، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالةالجزائر 2001-2014**،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر03،2015،ص13.

رابعا.مركزية ولامركزية الأدوات: منطلق هذا المبدأ أن صانع السياسة الاقتصادية الكلية من الصعب عليه الجمع بين جميع المواد وتحديدها وتنسيقها مركزيا وكمبدأ فإن القول بأن الأدوات التي لها تأثير على كثير من الأهداف ينبغي أن تستخدم مركزيا، بينما الأهداف المؤثرة على عدد قليل من الأهداف يمكن إلى حد كبير جعلها تعمل بصورة لامركزية، أي يطبق عليها اللامركزية.[1]

الفرع الثالث: أساليب إعداد السياسة الاقتصادية

يتطلب أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية توفر شرطين :[2]

- الاستخدام الكامل لجميع الموارد المتاحة؛
- تحقيق أقصى إنتاج ممكن من الموارد المستخدمة؛

فالاستخدام الكامل للموارد المتاحة في الاقتصاد لتحقيق أعلى إنتاج يعني تحقيق الكفاءة الاقتصادية، أما إعداد السياسة الاقتصادية فيكون من خلال إتباع مجموعة من الخطوات نذكر منها:

أولا. تحديد الأهداف: قبل تحديد هدف أي سياسة لابد من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لحلها، حتى تحدد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها؛

ثانيا. تحديد السياسة البديلة: بهدف تحقيق الهدف المنشود، أي أنّ السياسة الاقتصادية المطبقة ليست السياسة الوحيدة من أجل الوصول إلى النتائج،بل هناك العديد من السياسات.

ثالثا. التحليل الدقيق لكل من السياسات البديلة: ذلك من خلال معرفة الآثار المتوقعةمن تطبيق السياسة الاقتصادية البديلة، وذلك من خلال هذه الحلول التي لم تبني الحل المناسب.

رابعا. مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي: عند التفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي لكي يتمكن من تقييم توقعاته على ضوء

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)** ، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، 2003، ص30.

[2] محمد صلاح، مرجع سابق الذكر، ص266

الخبرة السابقة، مما يساعده على الاستمرار في البحث عن سياسة أفضل ملائمة للواقع الاقتصادي للبلد.

المطلب الثاني: أنواع وأدوات السياسة الاقتصادية

الفرع الأول: أنواع السياسة الاقتصادية:

يمكننا التمييز بين عدة أنواع من السياسة الاقتصادية وذلك حسب الأجل، حيث هناك السياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الاقتصادية الهيكلية وتهدف السياسة الاقتصادية الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل، بينما تهدف السياسة الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل.[1]

أولا. السياسة الاقتصادية الطارئة (الظرفية) :

تهدف السياسة الظرفية إلى استرجاع التوازنات الكلية في الأجل القصي، وهناك مجموعة من السياسات التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف نذكر منها:[2]

1. **سياسة الضبط:** تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات استقرار العملة البحث عن التوظيف الشامل هذا بالمفهوم الضيق.

أما المفهوم الواسع فتعني مجموع التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (تقليص الضغوط الاجتماعية، السياسات المضادة اللازمة).

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن المصرية لبنان، 2010، ص77.

[2] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2003، ص 31،32.

2. **سياسة الإنعاش:** يهدف الإنعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية، مستخدما العجز الموازي، حفز الاستثمار، الأجور والاستهلاك، تسهيلات القرض.... الخ، وهذه السياسة مستوحاة من الفكر الكينزي" والتي تهدف إلى الرفع من الطلب الكلي الفعال.
3. **سياسة الانكماش:** هي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي.
4. **سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي:** تعبر عن سياسة اقتصادية تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي، وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، كذلك تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل.
5. **سياسة التوقف ثم الذهاب:** هي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش والانكماش حسب آلة كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

ثانيا. السياسة الاقتصادية الهيكلية:

تهدف هذه السياسة إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قبليا من خلال تأطير آلية السوق،والخصخصة،وسيادة قانون المنافسة،كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعديا من خلال دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، هذه عموما أهم محاور السياسة الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة، أما الدول النامية التي أغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فإن السياسات الاقتصادية انقسمت إلى سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي، فمن الملاحظ أن هذه السياسات تعارض

سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة في الإنفاق الحكومي.[1]

الفرع الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية الكلية : إن تعدد مستويات الدولة اتجاه الحياة الاقتصادية يتطلب وجود سياسة اقتصادية قوية ومدروسة ومبنية على معطيات علمية من أجل ضمان التوازن الاقتصادي ككل بجميع متغيراته، ومن أجل تحقيق نتائج إيجابية لابد من توفر جملة من الأدوات المتعددة للسياسة الاقتصادية الكلية، حيث يكاد يجمع علماء الاقتصاد على أن هناك أربع سياسات اقتصادية رئيسية فعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي في كل حلقاته على المستويين الكلي أو الجزئي، وهذه السياسات هي:[2]

أولا.السياسات المالية والنقدية:

تعمل السياسة النقدية(الممثلة بالبنك المركزي) باستخدام حزمة من الوسائل والإجراءات والتدابير على إدارة العرض النقدي بنسب محسوبة شرط أساسي بهدف تنظيم عرض النقود والرقابة على الائتمان بما يلائم ومتطلبات النشاط الاقتصادي، هذا من وجهة نظر النقديون، وفي المقابل تعمل السياسة المالية على إدارة جانب الطلب من خلال تبني جملة من التدابير بغرض التأثير على مستوى هيكل كل من الإنفاق الحكومي أو الإيرادات العامة أو كليهما معا بما يلائم ومقتضيات الاقتصاد، وفي كلتا الحالتين تشكل السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية الركيزتين الأساسيين للسياسة الاقتصادية، وباعتبارهما وسيلتان تهدفان للاستقرار الاقتصادي فإن أهدافهما تتداخل بشكل كبير ما يجعلهما مرتبطان ببعضهما

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)** ، مرجع سابق الذكر، ص90.

[2] حمزة سعد، **سياسة الإنفاق العام وانعكاساتها على متغيرات مربع كالدور – دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة(1980-2017)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2020، ص56.

البعض، لذلك وجب على صانعي القرار التنسيق بين السياستين وتفادي حدوث تعارض بينهما مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ومعدلات نمو مرضية.

ثانيا. السياسة التجارية:

وتتمثل السياسة التجارية في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات في مجال تجارتها مع الخارج وهي: تحديد سعر الصرف، فرض رسوم على الواردات، تشجيع التصدير، تحديد حصص الواردات، الاتفاقيات التجارية. بحيث يتم تنفيذ هذه السياسات بما يلائم وضعية الاقتصاد، ففي حالة ركود الاقتصاد يمكن اللجوء إلى تشجيع الصادرات والتقليص من الواردات، والعكس صحيح في حالة الضغوط التضخمية، وتهدف السياسة التجارية إلى تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

ثالثا. سياسات الاستثمار:

لها دورها المهم جدا وفعاليتها ضمن السياسة الاقتصادية الكلية وعدة أدوات تستعملها الدولة منها الرقابة على الصرف الرسوم الجمركية، اتفاقيات التجارة الثنائية، نظام الحصص وتقييد الكميات، تراخيص الاستيراد، مناطق تجارية حرة إشاعة استعمال الاعتماد المستندي، إن كل آلية وأداة هذه الأدوات لها من نتائج على الاقتصاد وتعزز من استقراره وعدم حدوث اختلالات به، فمثلا الرسوم الجمركية يمكن رفع معدلها بما يحقق حماية الصناعة المحلية، التي تفتقر للجودة وقوة المنافسة أمام المنتج الأجنبي الذي قطع أشواطا في هذا المجال، فالدولة في هذا الجانب تنتهج سياسة لحماية صناعاتها ومن أجل تطوير ذاتها وكذلك قد تستعمل التعريفة الجمركية من أجل ترشيد الاستهلاك المحلي خاصة المنتجات الكمالية وغير الضرورية فيتم رفع معدلها، وأيضا اعتماد معايير علمية فيما يخص احتياجات السوق المحلي وعدم تجاوز الحدود وفوق الاحتياجات الضرورية حتى لا تقع الدولة في مشكلة الإغراق، خاصة وفي اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة(**OMC**) والتحرر الذي يشهده العالم،

فقد تلجأ الدولة لسياسة تقييد الكمية المستوردة أو فرض شروط على السلع المستوردة وهذا غالبا موجود في الدول الغربية ذات التكنولوجيا المتقدمة.

رابعا.سياسة التثبيت والتصحيح الهيكلي:

تعبر سياسة التثبيت أو الاستقرار عن تلك البرامج الاقتصادية التي يقدمها صندوق النقد الدولي لبعض الدول بغرض إرساء الاستقرار الاقتصادي والمحافظة عليه، بمعنى أنها تهدف أي استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية بتصحيح الاختلالات المالية وتكون هذه البرامج بموجب اتفاقيات قروض تلتزم الدولة بموجبها بتنفيذ شرطية الصندوق لمدة قصيرة ولقد بدأ الصندوق باعتماد هذه السياسات منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات بتقديم مثل هذه البرامج لبعض الدول النامية مثل اندونيسيا وتونس بغرض إصلاح أوضاعها الاقتصادية.[1] وتهدف سياسات التثبيت الاقتصادي بصفة أساسية إلى تخفيض حجم الاستهلاك المحلي والعمل على تحريك قوى السوق في اتجاه تعزيز الإنتاج المحلي.

تقليديا يتم امتصاص الاختلال في ميزان المدفوعات على الخصوص باعتماد سياسات التثبيت وهذا بافتراض اشتغال آلية السوق بشكل سليم وهذا ما يدفع إلى البحث عن المتغيرات الاقتصادية الكلية (إنتاج، عمالة، كتلة نقدية ...) القادرة على ضمان العودة إلى التوازن، فالاستقرار يهدف إلى إصلاح المشكلات العاجلة والآنية: التضخم المتراكم، استنزاف احتياطي الصرف ...الخ ومن هذا المنظور يمكن العودة إلى التوازن في المدى القصير.

المبحث الثاني:عموميات حول المربع السحري لكالدور

يقصد بمربع كالدور السحري تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية والتي عادة ماتكون في تحقيق معدل بطالة منخفض، معدل تضخم مناسب للاقتصاد،معدل نمو اقتصادي مقبول وتحقيق توازن خارجي في ميزان المدفوعات.

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق الذكر، ص ص 272،273.

المطلب الأول: مفهوم المربع السحري لكالدور

تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية على أن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة، إلاّ أنّ هذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى لاختلاف الدول فيما بينها واختلاف طبيعة النظم الاقتصادية بها، وبالرغم من هذه الاختلافات في مضمون السياسات الاقتصادية بين الدول، إلا أن هذا لا يمنع من وجود أهداف مشتركة بينها يكاد يتفق عليها معظم الاقتصاديين ويمكن تلخيصها في أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري" لكالدور".

مفهوم المربع السحري لكالدور: تم تصميم المربع السحري من طرف الاقتصادي الانجليزي "نيكولاس كالدور"سنة 1960، ويقصد بالمربع السحري لكالدور تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية وسمي بالمربع لوجود أربعة أهداف اقتصادية رئيسية والمتمثلة بالتوظيف الكامل، النمو الاقتصادي استقرار السعر والتوازن الخارجي،وقد لاحظ كالدور أن أحد هذه الأهداف الأربعة سيكون دائما غير متوافق مع الأهداف الأخرى فلا يمكن تحقيق العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي مع استقرار السعر كما لايمكن تحقيق استقرار السعر والتوازن التجاري في وقت واحد ويتم تحديد قيم هذه الأهداف بنقاط على معلم متعامد ومتجانس وربط هذه النقاط ببعضها البعض لتعطي لنا شكلا مربعا،وجاءت تسمية المربع السحري لأنه وفقا لكالدور من المستحيل تحقيق الأهداف الأربعة في نفس الوقت، والمربع السحري كما هو موضح في الشكل (1) هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوي على الأهداف الرئيسية الأربعة للسياسة الاقتصادية والمتمثلة في معدل النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم،وميزان المدفوعات.

المطلب الثاني:أهداف ومبادئ المربع السحري لكالدور

سنتطرق في هذا المطلب إلى معرفة أهداف المربع السحري لكالدور، وتعارض أهدافه.

الفرع الأول: أهداف المربع السحري لكالدور

تتمثل أهداف المربع السحري لكالدور فيما يلي:[1]

- **تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول:** ونقصد هنا معدل النمو الحقيقي وليس الاسمي،لأن الاسمي يعكس نمو الإنتاج ككميات السلع والخدمات وكذا يعكس نمو الأسعار،والذي يهمنا في الاقتصاد الزيادة في كميات السلع والخدمات المنتجة، ولذلك يستعمل معدل النمو الحقيقي في التحليل الاقتصادي.
- **تحقيق معدل تضخم منخفض ومناسب للاقتصاد:** المقصود بمعدل تضخم مناسب للاقتصاد بأنه لا يكون مرتفع جدا، وبذلك يكون مضر بالمستهلك وبالتالي الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج والنمو الاقتصادي ،كما لا يجب أن يكون مساويا للصفر لأنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث ركود اقتصادي أي أنه توجد دراسات قليلة نسبيا عن **Stanley Fischer** ترى أنه باستطاعته تدمير النظام المالي ككل، لذلك يرى الهدف الأمثل لمعدل التضخم، لذا تعد الحجج السابقة مبررا لكي يتراوح هدف التضخم بين 1-3**%**.
- **تحقيق معدل بطالة منخفض:** كل الدول تسعى إلى تحقيق التشغيل الكامل وبالتالي القضاء على مشكلة البطالة، إلا أن تحقيق ذلك أمر صعب حتى في الدول المتقدمة مما يبقي على معدل بطالة طبيعي موجود في أي اقتصاد حتى لو كان ذلك متقدما.
- **تحقيق توازن اقتصادي خارجي(توازن ميزان المدفوعات):** إن التوازن الاقتصادي الخارجي مهم جدا بالنسبة لأي دولة، فحدوث عجز في ميزان المدفوعات يعني بأن هذه

*ستانلي فيشر: هو اقتصادي وتربوي وكاتب، ومصرفي، وأستاذ جامعي أمريكي ولد في عام 1943.

[1]بن رمضان جواد، زرقاني منير عبد النور ، **أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر – دراسة قياسية(1970-2014)**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان، 2016، ص104.

الدولة تعيش في مستوى أكبر من إمكانياتها، أما الفائض فيعني العيش في أقل من إمكانياتها، ولذلك تسعى كل الدول إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها،ويعبر عن التوازن الخارجي بنسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لأن الأهداف السابقة كلها عبارة عن نسب مئوية(معدلات نمو).

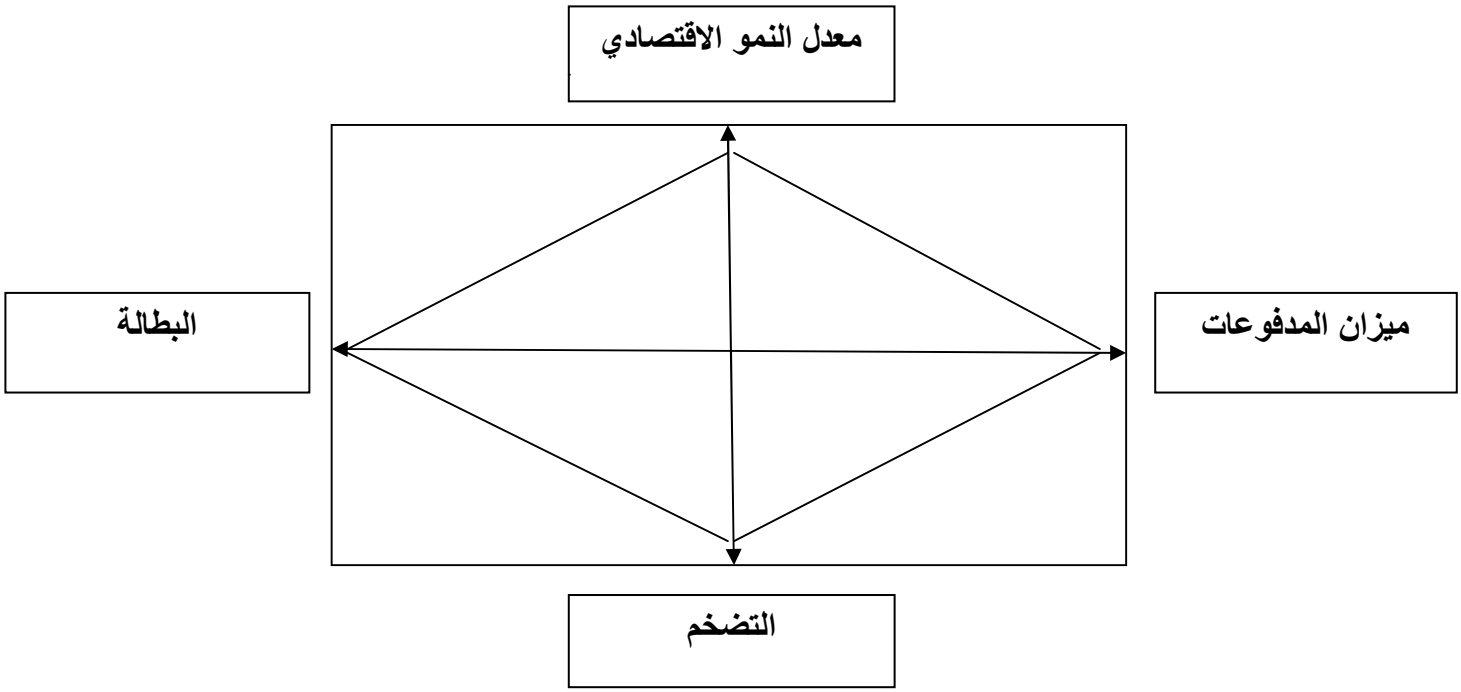
الفرع الثاني: تعارض أهداف المربع السحري لكالدور

إن تحقيق الأهداف الأربعة السابقة ليس بالأمر الهين، وذلك لتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل هي إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين في نفس الوقت فزيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار. كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة ميل الاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، وبالتالي التأثير على وضعية ميزان المدفوعات.

أما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلا، فهناك من يؤكد أن النمو الاقتصادي في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار، في حين يرى البعض أن التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية، أما من منظور البعض الآخر فإن التضخم لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو إلا أنه يكون ملازما له.[1] ونستطيع تمثيل شكل المربع السحري لكالدور كالتالي:

[1] أحمد العيش، مرجع سابق الذكر، ص61.

الشكل رقم(01):المربع السحري لكالدور



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

Marie Delaplace, « **monnaie et finance de l'économie** »,**èditionDunod**,**paris**, **118**.

الفرع الثالث: مبادئ المربع السحري لكالدور

يمكن اعتبار أي سياسة اقتصادية فعالة إذا استطاعت تحقيق الأربعة أهداف المشار إليها فيما يصطلح عليه بمربع كالدور، وهو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوي الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الاقتصادية.[1]

فيما يخص المتغيرة التي تقابل كل هدف من هذه الأهداف، حسب كالدور هي:

- هدف النمو الاقتصادي، يعتمد على مؤشرة الناتج المحلي الإجمالي؛
- هدف محاربة البطالة والتشغيل التام؛
- هدف مكافحة التضخم أو استقرار الأسعار؛
- هدف التوازن الخارجي يقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

نظرا للتعارض الموجود بين الأهداف الأربعة مجتمعة اقترح (1966)**Verdoorn***قانون ينص على وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والثلاث معايير الأساسية الأخرى(انخفاض معدلات التضخم، خفض معدلات البطالة، وتوازن ميزان المدفوعات) والذي بناه على أساس بيانات كمية على النحو التالي:

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(**GDP**): **5%** سنويا؛
- معدل التضخم السنوي معدوم:**0%**؛
- معدل البطالة السنوي معدوم:**0%**؛

*فيردرون: هو اقتصادي هولندي بيتروس جوهانس فيردرون ولد في عام 1911، وهو معروف بقانون verdoorn، تمت تسمية قانون فيردرون نسبة إلى اسمه.

[1] فرد أم الخير، **مدى صلاحية نماذج العرض الكلي والطلب الكلي في تحقيق أهداف المربع السحري لكالدور – حالة الجزائر (1970-2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2017، ص ص 203 ، 204.

- حساب الميزان التجاري(نسبة**%**من ال**GDP**): معدوم أو موجب.

بناء على مربع كالدور السحري يمكننا قياس أثر السياسات الاقتصادية من خلال الربط بين المحاور المكونة له، فإذا كان هناك معدل نمو اقتصادي مرتفع ويرافقه استقرار في المستوى العام للأسعار وانخفاض معدل البطالة ورصيد حساب ميزان المدفوعات الخارجية موجب، فإن واجهة المربع مهمة جدا وتدل على الكفاءة الجيدة للسياسة الاقتصادية الكلية.

المبحث الثالث:عناصر المربع السحري لكالدور

لمربع كالدور السحري أربعة عناصر تتمثل في البطالة، التضخم،النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات، وعليه سنتطرق في هذا المبحث لكل هذه العناصر التي وضحها العالم نيكولاس كالدور حيث خصصنا لكل عنصر مطلب ندرسه فيه.

المطلب الأول: البطالة والتضخم

سنتطرق في هذا المطلب إلى أول عنصرين في مربع كالدور السحري وهما البطالة والتضخم.

الفرع الأول:البطالة

نتطرق في هذا الفرع إلى أول عنصر في مربع كالدور السحري وهو البطالة.

أولا.مفهوم البطالة:

- **تعرف البطالة بأنها:**"الانقطاع الإجباري أو الإرادي عن العمل لعدد معين من أفراد القوى العاملة".[1]
- **تعرف البطالة على أنها:**" الحالة التي يبحث عنها الفرد بدرجة كافية عن العمل مدفوع الأجر، لكن لا يجده لأن عدد الأفراد يفوق عدد الوظائف الشاغرة ".[2]
- **تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل:**

تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو في أسبوع معين في إحدى الفئات التالية:

بدون عمل:أي الذين لا يعملون مقابل أجر؛

متاح للعمل:أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا؛

[1]أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2002، ص298.

[2]إياد عبد الفتاح النسوري، **أساسيات الاقتصاد الكلي**،الطبعة الأولى، دار فاء للنشر والتوزيع، عمان،2014 ص218.

يبحث عن العمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة زمنية للبحث على عمل مأجور.

- **تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء:**

يعتبر الشخص بطال إذا توفرت فيه المواصفات التالية:[1]

- أن يكون في سن يسمح له العمل بين (15 و64 سنة)؛
- لا يملك عمل عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أنّ الشخص الذي لا يملك عمل هو الشخص الذي لم يزاول عمل ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق؛
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثورعلى منصب شغل؛
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

ويمكن تعريف البطالة بطريقة أخرى هي: عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان ذهنيا أو عضليا أو غير ذلك من الأعمال وسواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية أو إرادية أو غير إرادية.[2]

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكننا استنتاج **التعريف التالي:** البطالة بشكل عام هي الحالة التي يبحث الفرد عن العمل المدفوع الأجر ولكنه لا يجده، لأن عدد الأفراد يفوق عدد الوظائف الشاغرة أو المعلن عنها، وبالتالي في هذه الحالة يصبح الفرد غير قادر على أن يبيع قوة عمله في سوق العمل على الرغم من رغبته في ذلك.

---

[1] عبد القادر لحسن، **مداخلة حول سياسة التشغيل وإشكالية معالجة البطالة في الجزائر من خلال الفترة (2000-2009) اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل (2010-2013)**، ملتقى وطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص ص181، 182.

[2] حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 184.

ثانيا. أنواع البطالة:

للبطالة العديد من الأنواع والأشكال يمكن أن نوجز بعضها فيما يلي:[1]

1. **البطالة المقنعة:** وهي حالة العمالة الناقصة كما ونوعا فالعمالة الناقصة كما هي حالة اشتغال الفرد أسبوعيا عددا من الساعات أقل من عدد الساعات الاعتيادية كما هو الحال في موظفي عدد من الدوائر الحكومية الذين لا يقضون في العمل الفعلي أكثر من أربع ساعات يوميا، والعمالة الناقصة نوعا هي حالة اشتغال الفرد فيعمل دون مستوى مؤهلاته وخبراته، كما هو حال كثير من خريجي الجامعات الذين يقبلون بأعمال متواضعة نسبيا مثل العمل على سيارات الأجرة ونحوه انتظارا لعمل أفضل؛
2. **البطالة السافرة:**تعني وجود أفراد ينتمون إلى قوة العمل ولكنهم متعطلون وعاجزون عن الحصول على أية فرصة عمل بالرغم من رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه، والبطالة السافرة تظهر بشكل واضح في فائض العرض في سوق العمل مقارنة بالطلب عليه، خاصة وأن قطاعات الاستيعاب في سوق العمل أصبحت محدودة؛
3. **البطالة الاختيارية:** تشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم مثل: الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الأجور المتاحة وبعض المتسولين وكذلك الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على أجور عالية غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع؛
4. **البطالة الموسمية:** وهي مرتبطة بحالة الطقس، أو بمتغيرات موسمية في العرض، وهي صفة لبعض القطاعات الاقتصادية، وقد تختلف من دولة إلى أخرى بسبب العادات والتقاليد والمناسبات،منها ما يحصل في نهاية كل عام دراسي، حيث يشكل الطلبة

[1] مخلفي نور الهدى، **تقييم برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر من خلال مربع كالدور السحري(2001-2019)**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،(2018-2019)، ص ص 30،31.

وخصوصا خريجي الجامعات ضغطا على سوق العمل فينخفض العرض من الأيدي العاملة من الطلبة بعد بداية العام الدراسي؛

5. **البطالة المتبقية:** في جميع المجتمعات تقريبا يوجد عنصر يوصف بالبطالة المتبقية و تتألف هذه البطالة من أفراد يصعب أو يتعذر استخدامهم بشكل دائم وثابت أنهم جيدون من العسير عليهم أن يتلاءموا أو يتكيفوا مع المستلزمات والمطالب التي توجبها طرق الإنتاج الحديثة وما يستدعيه العمل المنظم من الدقة والانضباط في السلوك.
6. **بطالة الفقر:** تلك الناتجة بسبب النقص في التنمية والغالب في هذه البطالة أن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرصة للعمل الدائم والمستمر، وتسود هذه البطالة في الدول القليلة النمو والتي يسودها الركود وضعف التنمية كما ينشأ لدى أفرادها ميل إلى الهجرة الخارجية ولهذا تسمي هذه الدول «دول الإرسال" والدول الموظفة لهذه العمالة "دول الاستقبال"

ثالثا. أسباب البطالة:

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه دول العالم والتي باتت تهدد تماسك واستقرار المجتمعات خاصة في الدول النامية التي تعاني من الآثار السلبية للبطالة تنعكس على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى ثم الجانب الاقتصادي بالدرجة الثانية وتنتج عن هذه المشكلة عدة أسباب نصنفها كالتالي:

1. الأسباب الاقتصادية:

- تشير الدراسات المتعلقة بالبطالة أنها بدأت تنشأ مع نشوء ونمو الصناعة والتقدم الصناعي، وقد ازدادت نسب البطالة مع ظهور الثورة العلمية و التكنولوجية؛
- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الناجمة عن فشل السياسات الاقتصادية؛
- إحلال العمالة الوافدة محل العمالة المحلية؛

- البحث عن العمالة الرخيصة ذات الإنتاجية العالية وهذا من قبل الشركات المتعددة الجنسيات التي اتسع نطاق نشاطها حيت عم أرجاء العمل كله بحثا عن عمالة رخيصة تؤدي ذات الغرض الذي تؤديه العمالة في البلدان الأم في هذه الصناعات، مما أدى إلى تعطل الملايين من العمال في تلك البلدان وارتفاع نسب البطالة فيها؛
- عدم نجاح القوانين المحفزة للاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي؛
- تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية والتي دفعتها إلى سياسات التقشف؛[1]

2. الأسباب الاجتماعية:

- الثقافة الاجتماعية السائدة في كثير من الدول والتي تعيب على الفرد العمل في وظائف صعبة مما يخلق كم كبير من العاطلين عن العمل؛
- البعد الطبقي حيث نجد هناك شريحة من المجتمع في الغالب من الأغنياء تميل وتفضل الراحة على حساب العمل؛
- القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع مثل تدني القيمة الاجتماعية للعمل المهني والإقبال على وظائف محددة والنظرة الدنيوية للعمل اليدوي؛
- أساليب التنشئة الاجتماعية التي لا يحاول من خلالها ولي الأمر أن يحث في الطفل قيمة الاجتهاد والعمل؛
- ارتفاع معدلات نمو السكان في كثير من الدول مما يحول دون قدرة الاقتصاديات الوطنية على استيعاب الخريجين الجدد سنويا في سوق العمل؛
- تراجع معدلات هجرة الأيدي العاملة إلى الخارج مما يؤدي إلى تكدسها داخل الدولة وبالتالي عجز الاقتصاد المحلي على استيعابها؛[2]

---

[1] سميرة العابد، زهية عباز ، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 76.

[2] فاتن المنصور، **البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم الإحصاء والبرمجة، جامعة تشرين، سوريا، 2014، ص 25.

3. الأسباب السياسية:

- تلعب الظروف والأحداث السياسية دورها في خلق البطالة نتيجة لتوقف عجلة النشاط الاقتصادي في كثير من القطاعات؛
- عدم العدالة في منح الوظائف لمن يستحقها حيث يتولى الوظائف غير الأكفاء ويتعطل من هم أقدر وأكفاء على تولي الوظائف؛
- استثمار الحكومات للأموال العامة في الأسواق المالية الخارجية مما يحرم البلد من مشروعات تخلق فرص عمل لأبناء الوطن؛
- تمركز العمل في قطاع معين على حساب قطاع آخر؛
- تباين التوزيع السكاني فاغلب السكان ينتمون جغرافيا إلى الشمال.[1]

رابعا. آثار البطالة:

تمثل ظاهرة البطالة تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي والوضع الاقتصادي وتتجلى هذه التهديدات في آثار وخيمة نوجزها كما يلي:

1. الآثار الاقتصادية:

- ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع لأن الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك إنتاجا لدى أفراده، والإنتاج مرتبط بالعمل؛
- انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل من جراء تعطل أعداد من العاملين عن الإنتاج والعمل؛
- انخفاض حجم الإيرادات للدولة من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة؛

[1] فارس شلالي، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2004) مع محاولة إقتراح نموذج للتشغيل للفترة (2005-2009)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2004-2005، ص 18.

- كلفة إعالة العاطلين وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل؛
- خسارة الإنفاق على التعليم حيث أن التعليم الذي انفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقا غير مجدي أثناء فترة التعطل عن العمل.[1]

2. الآثار الاجتماعية:

- التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل والرعاية الصحية والتعليم والإطعام والإيواء؛
- تأخر في سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يمتلك الشباب عوامل توفر له السكن وغير ذلك مما يترك آثار سيئة على الإناث والذكور؛
- البطالة تؤدي إلى نشوء إحباط نفسي سيئ لدى العاطل وتخلق لديه جوا نفسيا مضطربا؛
- فالبطالة قد تقود بعض الأشخاص للقيام بأعمال غير شرعية لإعالة أنفسهم وأسرهم فوقت البطالة نفسه ربما يقود بعض الأشخاص لارتكاب الجرائم.[2]

3. الآثار السياسية:

- البطالة من الممكن أن تؤدي إلى التطرف والإرهاب؛
- تؤدي البطالة إلى الهجرة الخارجية للبحث عن عمل؛
- تؤدي تداعيات البطالة نتيجة إلى تأثر الوضع السياسي الأمني العام إلى تداعيات خطيرة، ومنها ما يتعلق بمبدأ الشفافية حيث أن انتشار البطالة يؤدي إلى اختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة؛
- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة؛

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتاب، القاهرة، مصر، 1997، ص ص 310-312.

[2] مخلفي نور الهدى، مرجع سابق الذكر، ص 34.

- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغير الحكومات فيها.[1]

خامسا.قياس البطالة:[2]

تقاس البطالة باستعمال الطريقة الإدارية والطريقة الإحصائية.

- **الطريقة الإدارية:** تقيس عدد البطالين عن طريق تعداد الطالبين للعمل في نهاية الشهر لدى المكلفة بالشغل.
- **الطريقة الإحصائية:** تسمح بالحصول على عدد البطالين حسب تعريف البطالة من المكتب الدولي للعمل عن طريق التحريات.

وقياس البطالة من الناحية الكمية هي الفرق بين الفئة النشطة القادرة على العمل والفئة التي تعمل فعليا،ويعبر عنه بمعدل البطالة كالآتي:

معدل البطالة =[(السكان النشطين – السكان المشتغلين)/السكان النشطين]*100

الفرع الثاني: التضخم

نتطرق في هذا الفرع إلى ثاني عنصر في مربع كالدور السحري وهو التضخم.

أولا.مفهوم التضخم:

لا يوجد تعريف واحد للتضخم يلقى قبولا عاما في الفقه الاقتصادي فقد اختلف العلماء في تعريف التضخم.

- **يعرف التضخم بأنه:** "هو كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار، كما أنه زيادة محسومة في كمية النقود".[1]

---

[1] رحيم حسن، **إشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 15- 16 نوفمبر 2011، ص58.

[2] عماري زهير،حافظ أمين بوزيدي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(ARDL)،الفترة(1996-2014)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد،54، جامعة المسيلة، 2018، ص217.

- كما **يعرف التضخم أيضا:**"هو ارتفاع في مستوى مستمر في الأسعار نتيجة لزيادة الطلب الكلي على العرض الكلي"[2]
- كما **عرف التضخم عموما على أنه:** "ارتفاع مستمر في الأسعار الذي يعاني منه الاقتصاد".[3]
- وهناك **تعريف آخر للتضخم حيث يعرف بأنه:** "هو زيادة كمية النقد المتداولة واستقرار حجم السلع والخدمات المعروضة،ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها أمام قوة الطلب، ومن ثم ارتفاع الأجور وتدهور القوة الشرائية للنقود ".[4]

وكتعريف عام للتضخم هو :"ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار للسلع والخدمات في اقتصاد معين على مدى فترة زمنية محددة، ويعني التضخم بشكل عام أن النقود تفقد قدرتها الشرائية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وتضرر الاقتصاد بشكل عام".

ثانيا.أسباب التضخم:

للتضخم أسباب عديدة صنفها الاقتصاديون إلى ثلاثة أسباب كما يلي:[5]

1. التضخم الناشئ عن التكاليف:

وينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية وغيرها، كمساهمة إدارة الشركات في رفع الأجور الخاصة بالعمال الذين يعملون في الأقسام الإنتاجية.

---

[1]عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي** ، الطبعة الأولى، دار الجامعة الإسكندرية، 2013، ص135.

[2] نجيب رجب وضاح،**التضخم والكساد**، دار النفائس بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،2010،ص21.

[3]ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ص214.

[4]حمدي بن محمد صالح، **توازن الموازنة العامة**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع،2013، ص154.

[5]علي اليوسفات، **عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية 1970-2009)**، مجلة الباحث، العدد11، جامعة أدرار، الجزائر،2009، ص68.

2. **التضخم الناشئ عن الطلب:** وينشأ هذا النوع بسبب زيادة حجم الطلب النقدي والذي يزامنه عرض ثابت في السلع والخدمات مما يعني أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. التضخم الناشئ عن ممارسة.

3. **الحصار الاقتصادي:**

ويبرز هذا النوع نتيجة انعدام الاستيراد والتصدير في حالة الحصار ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، وبالتالي انخفاض العملة الوطنية وارتفاع أسعار السلع والخدمات بمعدلات خيالية وغير مرغوبة.

ثالثا. أنواع التضخم:

التضخم يمكن أن يتضمن عدة أنواع:[1]

1. **التضخم الزاحف:** يسمى التضخم المتوسط وغير الجامح أو هذا النوع هو المنتشر في دول العالم في الوقت الحاضر وهو تضخم ترتفع فيه الأسعار ببطء، ولكن بشكل مستمر فالزيادة في الأسعار تكون دقيقة ومتتالية ولا تؤدي إلى عمليات تراكمية في مدة قصيرة، فهي لا تتطور بشكل رأسي ولكن تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستمر على المدى الطويل فهي تأخذ شكل منحنى تراكمي، أي يأخذ شكل الدالة التدرجية المتصاعدة غير مستمرة اللانهائية؛

2. **التضخم الجامح:** يمثل النوع المتطرف من التضخم والذي يتحقق خلال ارتفاعات سريعة وحادة في الأسعار بحيث أن قيمة النقود تنخفض إلى درجة كبيرة، حيث تفقد قيمتها الشرائية بصورة مهمة وخلال فترات زمنية معينة قصيرة، ولذلك يتم التخلي عن النقود في مثل هذا النوع من التضخم عدم الاحتفاظ بها حتى يتم تلاقي انخفاض في قوتها الشرائية وذلك عن طريق إنفاقاتها بأسرع ما يمكن والاحتفاظ بالأصول الأخرى غير النقود وكما

[1] علاوي كريمة، **تحليل واقع الاقتصاد الجزائري من خلال مربع كالدور**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت (2018-2019)، ص ص59، 60.

حصل في بعض الدول وكمثال على ذلك ما تحقق في ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية؛

3. **التضخم الظاهر:** يتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات لاعتراضها أو الحد منها، وفق هذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية وبكل حرية، يهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب بالإضافة إلى عدم التدخل من قبل الدولة، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في مستوى العام للأسعار، وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية من أهمها الظروف الاقتصادية السائدة وبشكل خاص ضعف مرونة الجهاز المحلي، العوامل النفسية للأفراد؛

4. **التضخم المكبوت :** يشير هذا النوع إلى التضخم المستثمر غير الواضح، نظرا لتدخل السلطات الحكومية في توجيه سير حركة الائتمان من خلال إصدار التشريعات والضوابط الإدارية مما نجد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحرية تامة، نظرا للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها السلطات الإدارية والتي تحدد المستويات العليا للأسعار، مما يكفل عدم تجاوزها للحد الأقصى من ارتفاعاتها، وتهدف الدولة من خلال ذلك إلى الحد من الارتفاعات المستمرة في مستويات الأسعار إلا أن ذلك لا يعني القضاء على الظواهر التضخمية وإنما محاولة التخفيف من حدتها، بحيث أن عدم تدخل الدولة بأجهزتها المختصة في تحديد مستويات الأسعار سوف تنعكس في حدوث ارتفاعات متوالية وتصاعدية في المستوى العام للأسعار مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية للاقتصاد.

رابعا. آثار التضخم

وتنقسم إلى آثار اقتصادية واجتماعية يمكن توضيحها فيما يلي:

1. الآثار الاقتصادية:

ويترتب عنها العديد من الآثار السلبية أهمها:[1]

- **الأثر على الإنتاج:** يتمثل في ارتفاع مستويات الأجور والأرباح والأسعار والتأثير على حقل الإنتاج وخاصة في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك، وتحريك رؤوس الأموال والعمالة باتجاهها على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي تعد أساسا لتحقيق النمو الاقتصادي.
- أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يترتب على التضخم في دولة ما وخاصة عندما يكون أعلى من معدلات التضخم العالمية زيادة الحدة في عجز ميزان المدفوعات وهذا لأنه يترتب عليه ما يلي:
- نقص الصادرات لأنها تكون أعلى نسبيا وارتفاع الواردات لأنها تكون منخفضة نسبيا؛
- هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى عملات أخرى ودويلات أخرى أكثر استقرارا؛
- وكل هذه الأسباب يترتب عنها انخفاض التدفقات المالية إلى الداخل وزيادة التدفقات المالية إلى الخارج، وبالتالي زيادة العجز في ميزان المدفوعات.
- **أثر التضخم على الاستثمارات:** يؤدي التضخم إلى صعوبة توظيف رؤوس الأموال في المشاريع التي يقوم بها المستثمرون والتي تحتاج أموال ضخمة ومدة استرداد طويلة،وهذا يعني التوجه نحو مشاريع تتميز بالربح السريع والمضمون.

2. الآثار الاجتماعية:

- ينتج عن التضخم ظلم اجتماعي لأصحاب الدخول الثابتة كحملة السندات، وذوي الأجور المنخفضة والذين أجورهم النقدية تختلف باختلاف تصاعد الأسعار، وانتشار الفساد الإداري والرشوة؛

[1] خلف فليح الحسن، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2007، ص67.

- الطبيعة التراكمية للتضخم بمعنى أنه لصيق بالمجتمع،وهذا لاعتقاد الأفراد باستمرارية ارتفاع الأسعار مما يصبح يؤثر سلبا على عمليات التنمية ويزيد من حدة التوتر الاجتماعي.[1]

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات

نتطرق في هذا المطلب إلى ثالث عنصر في مربع كالدور السحري وهو النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

هناك عدة مفاهيم للنمو الاقتصادي نذكر منها:

- **النمو الاقتصادي** هو:" حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني مع تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فيجب أن ينعكس النمو على الدخل الحقيقي للفرد".[2]
- النمو الاقتصادي هو: " حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن"[3].
- ويعرف أيضا على أنه عبارة عن الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي والذي هو عبارة عن الناتج الوطني الحقيقي مقسوما على عدد السكان.[4]

---

[1] علي اليوسفات، مرجع سابق الذكر، ص71.

[2] عطية عبد القادر، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص50.

[3] مخلفي نور الهدى، مرجع سابق الذكر، ص15.

[4] محمود حسين وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010، ص343.

ثانيا. عناصر النمو الاقتصادي:

عناصر النمو الاقتصادي كثيرة ومتنوعة، ويصعب دراستها جميعا، لذا قررنا أ ن نوجزها في العناصر التالية:[1]

1. **عنصر العمل** :ويقصد به مجموعة القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته؛
2. **عنصر رأس المال:** يتمثل في مجموع الاستثمارات والتجهيزات والبنى التحتية التي يملكها اقتصاد ما، ويشمل رأس المال المعين عادة الرأس مال التقني ورأس المال الثابت ويشير الأول إلى مجموع وسائل الإنتاج المستعملة لإنتاج السلع والخدمات، ويشمل مجموع رأس المال الثابت ورأس المال المتداول، ويشير الثاني إلى مجموع وسائل الإنتاج الدائمة ،والتي تساهم في الدورات الإنتاجية؛
3. **التقدم التقني(التكنولوجي):** هو عبارة عن النظم الحديثة والتقنيات المتطورة التي تستعمل في الإنتاج والتي تضمن السرعة في تطوير تطبيق المعرفة الفنية وزيادة البحث مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج هذا ينعكس إيجابيا على تطور الاقتصاد وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

ثالثا.أنواع النمو الاقتصادي:

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة، فإنه يتوجب علينا التمييز بين 3 أنواع من النمو:[2]

[1] شمسة مسعودة، نعيمة هبيتة، **أثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1990-2017)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، (2017-2018)، ص18.

[2] مخلفي نور الهدى، مرجع سابق الذكر،ص17.

1. **النمو الطبيعي:** وهو النمو الذي حصل بصفة تدريجية بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأسمال سيادة الإنتاج السلعي بعرض المبادلة، وتكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وطلب؛
2. **النمو العابر أو غير المستقر:** هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية وينتج عن ظروف طارئة، في العادة تكون هذه الظروف خارجية وغير متوقعة لا تلبث أن تزول وأن معها النمو الذي أحدثته، ويكون هذا النمط في الدول النامية حيث تأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية؛
3. **النمو المخطط:** وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليته، ترتبط ارتباط وثيقا بقدرة المسيرين للموارد والمخططين وكذلك بفعالية التنفيذ، إضافة إلى تفاعل المواطنين مع تلك الخطط وهذا النوع يتميز بكونه نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة (عدة عقود مثلا) يتحول إلى تنمية اقتصادية.

رابعا. مقاييس النمو الاقتصادي:

صنفت مقاييس النمو الاقتصادي إلى ثلاثة مجموعات وهي:[1]

1. المعدلات النقدية للنمو:

وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، وكذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة ومنه نلتمس ثلاث معدلات هي:

[1] عطة عبد الحق، بويوسفي عبد الحق، **دراسة قياسية لأثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1996-2017)**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر،2019، ص31.

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** يتم قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة باستخدام العملات المحلية، ومن أهم المعدلات المستخدمة: معدل نمو الإنتاج الداخلي ومعدل نمو الدخل الوطني.
- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** يتم قياس معدلات النمو باستخدام الأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم.
- **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** يتم قياس معدلات النمو بعد تحويل العملات المحلية (بعد إزالة التضخم) إلى ما يعادلها بعملة أجنبية، عادة ما تكون الدولار الأمريكي.

2. المعدلات العينية للنمو:

تأخذ هذه المعدلات بعين الاعتبار النمو السكاني، ومن أهمها:معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الوطني، وتعبر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية،إذ انه نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لابد من استخدام بعض المقاييس التي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع الغذائية...الخ.

3. مقارنة القوة الشرائية:

يقيس هذا المؤشر حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى.

الفرع الثاني:ميزان المدفوعات

نتطرق في هذا الفرع إلى آخر متغير في مربع كالدور السحري وهو ميزان المدفوعات.

أولا. تعريف ميزان المدفوعات:

لميزان المدفوعات تعاريف متعددة، ولكنها تحمل نفس المعنى والمضمون منها:

من **يعرف ميزان المدفوعات** على أنه: "سجل محاسبي(أي يحتسب فيه) منتظم لكافة المعاملات الاقتصادية والمالية والدولية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة معينة، وعادة ما تكون سنة".[1]

- ويعرفه صندوق النقد الدولي بأنه:" سجل يعتمد على القيد المزدوج،يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى،أو بسبب هجرة الأفراد والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم".[2]
- ويعرف أيضا بأنه"حساب يتضمن تسجيلا نظاميا لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال فترة زمنية معينة بين المقيمين في بلد ما وغير المقيمين في البلاد الأخرى".[3]

من خلال الجمع بين هذه التعاريف يمكننا القول أن: ميزان المدفوعات هو سجل يتضمن كل المعاملات الاقتصادية والمالية والدولية التي تتم بين المقيمين في البلد والمقيمين خارجه في جميع دول العالم.

ثانيا. العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات:

هناك عدة عوامل تؤثر على ميزان المدفوعات نذكر منها :[4]

1. **سعر الصرف:** يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى عكس ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وبالتالي أسعار الواردات تصبح أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين؛

---

[1] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار القدح للطبع والنشر، الإسكندرية، 2003، ص200.

[2] رعد حسن السرن،**أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الأول،دار رضا للنشر، مصر،2000، ص322.

[3] عرفان تقي الحسيني، **التمويل الدولي**،الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن،2002 ، ص116

[4] علاوي كريمة، مرجع سابق الذكر، ص29.

2. **الاختلاف في أسعار الفائدة:** إن التغير في أسعار الفائدة يبدي أثرا على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى ارتفاع رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس، فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال ، وهذا يرجع إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين؛
3. **التضخم:**إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فتنخفض الصادرات وترتفع الواردات نظر لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية؛
4. **معدل نمو الناتج المحلي:** تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات، وقد يحدث العكس بمعنى أنه في حالة انخفاض الدخل في الدولة ينخفض الطلب على الواردات.

ثالثا. مكونات ميزان المدفوعات:

لميزان المدفوعات عدة عناصر أو مكونات يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

1. **الحساب الجاري:** يمثل أهم الحسابات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أبرز العلاقات الاقتصادية الدولية، ويتكون من ثلاثة أجزاء أساسية وهي كالتالي:

- **الميزان التجاري:** ويشمل على صادرات وواردات الدولة من السلع فقط، ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع اصطلاحا بميزان العمليات المنظورة.
- **ميزان الخدمات:** يضم عمليات التجارة غير المنظورة، من نقل وتأمين وخدمات البنوك والسياحة،نفقات البعثات التعليمية.

[1] ضيف عبد الرزاق، حميدية بلال، **آليات السياسة النقدية في معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات – دراسة حالة الجزائر – خلال الفترة(2000-2015)**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر،2016 ، ص ص 36،37.

- **حساب التحويلات من طرف واحد:** وسميت بالتحويلات من جانب واحد، لأنه لا يترتب على الدولة المستفيدة جرائها أي التزام وتشمل التبرعات، الإعانات، التعويضات، تحويلات العاملين بالخارج لذويهم.

2. **حساب رأس المال:** ويشمل جميع المعاملات الدولية التي يترتب عنها انتقال رأس المال الطويل الأجل، وحساب رأس المال القصير الأجل.

- حساب رأس المال طويل الأجل: ويشمل هذا الحساب العمليات الرأسمالية طويلة الأجل أي المعاملات الرأسمالية التي تفوق سنة واحدة معبر عنها بالتدفقات الرأسمالية من البلد إلى الخارج أو العكس.
- حساب رأس المال قصير الأجل: ويشمل هذا الحساب رؤوس الأموال المحولة من وإلى الخارج بقصد استثمارها لأجل قصير،أي لمدة تقل عن سنة،ويشمل هذا الحساب حركات الذهب،حيث يعمل على استيراد وتصدير الذهب في ميزان المدفوعات تماما مثل معاملة استيراد السلعة، فالذهب يعتبر أصلا من الأصول النقدية لتي تستخدم في تسوية المعاملات الدولية فهو بذلك أداة من أدوات الدفع.

3. **حساب التسويات الرسمية:** يسجل فيه صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية الرسمية في أي سنة من السنوات، وذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

وتسعى الحكومة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وهناك نوعين من التوازنات:

- **التوازن المحاسبي:** يتم وفقا لقاعدة القيد المزدوج وهذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان: أحدهما دائن والآخر مدين، ولكي يحدث يجب توازن الطرفين محاسبيا.
- **التوازن الاقتصادي:** تركيز النظر في الحسابات التي يشمل عليها ميزان المدفوعات، وليس على الميزان بأكمله دفعة واحدة، أي توازن كل حساب على حده.

رابعا.أهمية ميزان المدفوعات:

يحظى ميزان المدفوعات باهتمام السلطات العمومية، ذلك أنه يمثل أهمية قصوى في أنه يمثل أهمية قصوى في مجالات عدة حيث:[1]

- ميزان المدفوعات يعكس قوة الاقتصاد الوطني لأنه يعكس حجم كل من الصادرات والواردات؛
- يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد؛
- يوفر معلومات عن المعاملات الاقتصادية؛
- يوضح أثر المعاملات الاقتصادية على الدخل الوطني؛
- يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة وفقا للمعلومات التي يتيحها ميزان المدفوعات عن الوضع الدولي للبلد؛
- يسمح أيضا بتحديد طبيعة وبعد العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم.

[1] سومية نعماني،غنية عبرون، **دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق ميزان المدفوعات– دراسة حالة الجزائر (2000–2015)**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس(2015–2016)، ص42.

خلاصة:

يعتبر الوقوف على الإطار النظري لمربع كالدور السحري، من الأمور الأساسية لكل مهتم بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري، حيث أن الفهم الجيد لمتغيرات المربع السحري يأخذنا إلى التطبيق الجيد لهذه المتغيرات على الاقتصاد الجزائري.

وقد جاء هذا الفصل لتقديم أهم المفاهيم النظرية الخاصة بمربع كالدور السحري، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للسياسة الاقتصادية الكلية بحيث خصصنا له مطلبين، أما المبحث الثاني فقد شمل عموميات حول المربع السحري لكالدور، حيث خصصنا له أيضا مطلبين، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى عناصر المربع السحري لكالدور والمتمثلة في البطالة، التضخم، النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات، بحيث خصنا لكل عنصرين مطلب.

وفي الفصل الموالي سنتطرق إلى الإطار النظري لبرامج الاستثمارات العمومية حيث سنوضح محتوى هذه البرامج التنموية والهدف الرئيسي منها.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لبرامج الاستثمارات العمومية

تمهيد:

منذ سنة 2001 شرعت الجزائر في تطبيق برامج تنموية متتالية لم يسبق لها مثيل في تاريخها المعاصر خاصة من حيث المبالغ الضخمة المخصصة لها مستفيدة بذلك من عائدات النفط، تهدف في مجملها إلى استرجاع توازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية، وزيادة معدلات النمو وتحسين مستوى معيشة السكان والتهيؤ لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي.

ولتحديد الإطار النظري لبرامج الاستثمارات العمومية تم تقسيم هذا الفصل إلى ثالث مباحث كالأتي:

المبحث الأول: برامج الاستثمارات العمومية للفترة 2001-2009

المبحث الثاني: برامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2019

المبحث الثالث: نموذج النمو الجديد 2020-2024.

المبحث الأول: برامج الاستثمارات العمومية للفترة 2001-2009

لقد طرحت الجزائر مشاريع عمومية كبر ى من خلال هذه البرامج بغية التغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وتطوير البنى التحتية الموجودة خاصة بعد خروج البلاد من أزمتها الأمنية الطاحنة، وزيادة التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد وخلق توازن جهوي يسمح بعودة واستقرار سكان الأرياف للعودة إلى مناطقهم بعدما نزحوا إلى المدن بسبب الاضطرابات الأمنية.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لا يهدف إلى تسوية المشاكل الموجودة، وإنما إلى تدارك التأخر المسجل والمتراكم على مدى عشر سنوات من الأزمة، وإلى تخفيف الكلفة الاجتماعية للإصلاحات والمساهمات في إعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي .

الفرع الأول: مضمون البرنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)

يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إتماما لما جاء في خطة التنمية المحلية، التي نصت عليها المادة (4) من المرسوم التنفيذي رقم 98-27 المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلق بنفقات التجهيز للدولة، حيث يحدد كل برنامج أو مخطط الأعمال والعمليات التي تستهدف تحقيق تطلعات المواطنين وضمان التناسق بين مساعي التنمية الاقتصادية والرقي الاجتماعي والتهيئة العمرانية، وتعتبر هذه المخططات والبرامج التنموية بمثابة وسائل للعمل وتسيير عمليات التجهيز، وتتمثل هذه البرامج في المخطط البلدي للتنمية والبرنامج القطاعي غير الممركز والبرنامج القطاعي الممركز.[1]

[1] لخضر بن احمد، **الاستثمارات العامة في الجزائر و انعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين (2001-2010)-** ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية دراسات اقتصادية ،العدد العشرين، جامعة زيان عاشور بالجلفة ،ص87.

يعتبر هذا البرنامج ضمن برامج الإصلاحات الذاتية التي أقرتها الجزائر من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى الذي أقرته في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخططات مالية موزعة على طول الفترة 2001 – 2004 بنسب متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 7 مليار دولار، موجهة أساسا لتحسين مستويات المعيشة وتخفيض معدلات البطالة لاسيما في المناطق الأكثر فقرا وحرمانا.

ينظر إلى مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل سنة 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001 بنسب متفاوتة، تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسيا باحتياطي الصر ف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر ب 11,9 مليار دولار، وقد تمحور هذا البرنامج حول الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحر ي البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية[1].

الفرع الثاني:أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يهدف هذا المخطط إلى تحقيق الأهداف التالية [2]:

- تعزيز الطلب الكلي؛
- تدعيم النشاطات المنتجة والتي تخلق قيمة مضافة وتوفر مناصب شغل من خلال تطوير القطاع الفلاحي والمؤسسة الإنتاجية خاصة المحلية؛
- إعادة بناء المنشآت القاعدية خاصة منها تلك التي تسمح بتحفيز النشاط الاقتصادي وتدعيمه؛

[1] شراف عقون، وآخرون، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001- 2015**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، المركز الجامعي ميلة الجزائر، ص200.

[2] نور الهدى مخلفي،مرجع سابق الذكر، ص36 .

- توفير الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تطوير الموارد البشرية وهذا من خلال دعم التوازن الجهوي؛
- إعادة تنشيط الفضاءات الريفية؛
- إيجاد حلول لمشكلة السكن التي تشهد تفاقما بمرور الزمن نظار لارتفاع معدل النمو السكاني وحركة التمدن؛
- إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية؛
- النهوض بقطاع الزارعة خاصة في مجال السكن الريفي والتنمية الفلاحية الاهتمام بالمواصلات والنقل؛
- تنمية الموارد البشرية وتطوير الكفاءات؛
- دعم متغيرات التنمية المحلية؛
- دعم القطاع الصناعي العمومي؛
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل؛
- تطوير وإصلاح القطاع الإداري الحكومي؛
- دعم قطاع التكنولوجيات الحديثة والإعلام والاتصال؛

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي[1] :

- تنشيط الطلب الكلي؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع دعم مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛

[1] هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019**،مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس ،يناير 2020،ص47.

- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان؛
- تنمية الموارد البشرية.

الفرع الثالث: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)

تم تقسيم برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى أربع قطاعات رئيسية،والجدول الأتي يبين هذا التقسيم القطاعي خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 .

جدول رقم (01): تقسيم برنامج الإنعاش الاقتصادي

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع مليار دج	النسبة المئوية %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2	**210,5**	**40,1**
التنمية المحلية والبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	**204,2**	**38,8**
دعم القطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,4	12	**65,3**	**12,4**
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	**35**	**8,6**
المجموع	**213,1**	**178,3**	**113,1**	**20,5**	**525**	**100**

المصدر:نبيل بوفليح،**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الفترة 2000-2010**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013 ، ص46.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع الأشغال الكبر ى وهياكل قاعدية قد خصص له أكبر نسبة وهو من بين الاهتمامات الأولى للدولة ، فقد خصصت له 210,5 مليار دج أي بنسبة 40,1 % من مجموع الغلاف المخصص لهذا البرنامج، وذلك لأنه يعمل على توفير مناصب شغل في المدى القصير ، وتوفير بنية تحتية ملائمة وذلك للنهوض بالقطاع الخاص ، في حين أن التنمية المحلية والبشرية خصصت لها 204,2 مليار دج أي بنسبة

38,8%، ثم من بعد ذلك يأتي دعم مسار الإنتاج ودعم الإصلاحات الذي خصصت لهما الدولة 65,3 مليار دج و 45 مليار دج، أي بنسبة 12,4 و 8,6 % على التوالي من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج [1].

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009

حرصت الجزائر على مواصلة النهوض بقطاعها الاقتصادي وتحسينه ومواكبة الاقتصاديات العالمية، حيث طبقت برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009، والذي خصصت له الحكومة الجزائرية إمكانيات بشرية و مادية معتبرة لإنجاح هذا البرنامج.

الفرع الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الاقتصاد الجزائري من حيث قيمته، وهذا كونه جاء في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي السابق نظرا لتحسن الوضعية المالية الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول ولقد سعت الحكومة من خلال هذا البرنامج إلى إنعاش النمو وتكثيفه في جميع القطاعات إضافة إلى الجهود المبذولة في مرافقة أداء الإنتاج الوطني وتكثيف الرقابة عليه استعدادا للانفتاح على الخارج، وقد قدر الغلاف المالي لهذا البرنامج بحوالي 4203 مليار دج ، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج والأخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بقيمة 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة 1140 مليار دج [2] .

---

[1] مريم بن خليفة،فاطمة بايشي،**انعكاسات برامج الانعاش الاقتصادي على التشغيل في الجزئر ، دراسة تقيمية للفترة 2001 -2014**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،كلية علوم اقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جامعة احمد دراية أدرار، 2016- 2017، ص ص10-11.

[2] نور الهدى مخلفي، مرجع سابق الذكر، ص41.

يعد برنامج التكميلي لدعم النمو **Programme complémentaire de soutien a la croissance** أوالمخطط الخماسي الأول 2005-2009 ثاني مخطط في الألفية الجديدة وتم استشراف الإطار الاقتصادي للفترة 2009 / 2005 على أساس لافتراضات الأساسية التالية [1]:

- سعر برميل يساوي 19 دولار خلال سنوات الفترة المذكورة؛
- معدل سنوي لنمو الواردات يساوي 5% ومعدل تضخم يساوي 3% يرتبط بسياسة الميزانية خلال فترة البرنامج، وسعر صر ف يساو ي 76 دينار مقابل دولار أمريكي خلال فترة البرنامج؛
- تطور في الصادرات بمعدل سنوي 6,2% خلال فترة البرنامج ومعدل نمو للنتائج المحلي الإجمالي يصل إلى 5,3% سنويا فترة الإنتاج.

الفرع الثاني: أهداف البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي(2005-2009)

تتلخص أهداف هذا البرنامج فيما يلي [2]:

أولا. تحديث وتوسيع الخدمات العامة :

إن ما مرت الجزائر به خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.

ثانيا. تحسين مستوى معيشة الأفراد :

وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد،سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

[1] نور الهدى مخلفي،مرجع سابق الذكر، ص ص41-42.

[2] حمزة سعد، مرجع سابق الذكر، ص 90 .

ثالثا . تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية :

ذلك راجع للدور الذي يلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج .

رابعا. رفع معدلات النمو الاقتصادي:

يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.وقدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 4203 مليار دينار جزائري (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق 1,216 مليار دينار ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش و البرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بحوالي 130 مليار دولار، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

تتميز أهداف برنامج دعم النمو عن أهداف برنامج الإنعاش كونها مقيدة بأرقام محددة بآجال ترتبط بعمر البرنامج ويمكن تلخيصها على النحو التالي:[1]

- ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5% طوال المرحلة، وهو إلتزام يأخذ بعين الاعتبار الإختلالات العديدة الممكنة؛
- إنشاء 100.000 مؤسسة اقتصادية جديدة؛

[1] مريم بن خليفة،فاطمة بايشي،مرجع سابق الذكر،ص11.

- توفير مليوني منصب شغل جديد نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي والنصف الأخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة؛
- إنجاز آلاف المنشآت الجديدة في المجالات التربوية الاجتماعية، الثقافية، الطاقية والهياكل القاعدية التي تساهم بدون شك في تحسين المستوى المعيشي للسكان؛
- انتهاج سياسات باتجاه ترقية الشراكة والخوصصة، ومواصلة التكييف المالي والاقتصادي مع الأوضاع الدولية للسماح باندماج أفضل في هذه الفضاءات وهي الهدف الذي يندرج في إطار التحديات الكبر ى التي يرفعها الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة؛

الفرع الثالث: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)

إن مضمون البرنامج التكميلي للنمو يدور حول خمسة نقاط مهمة، النقطة الأولى من البرنامج تعمل على توفير كل مقومات العيش للسكان والنقطة الثانية تسعى إلى تطوير وتحديث المنشآت القاعدية وفق متطلبات النمو، والنقطة الثالثة تتعلق في دعم التنمية الاقتصادية، وأما النقطة الرابعة فقد خصصت لتحسين الخدمات العمومية والنقطة الخامسة والأخيرة كانت مواكبة للتطورات العالمية في مجال تكنولوجيات الاتصال والإعلام والجدول الجامع لهذه الأهداف مع المبالغ المالية التي سخرت لتنفيذها، هو على النحو التالي:[1]

[1] عزالدين القنيعي، **تقييم آثار برامج استثمارية الهامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال فترة 2001- 2014**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية،المجلد الخامس،العدد الثاني،جامعة البليدة 2،ص131.

جدول رقم (02): مضمون البرنامج التكميلي 2005-2009

القطاعات	المبلغ	النسبة المئوية%
برنامج تحسين ظروف السكان	1908,2	45,5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمة العمومية و تحديثه	203,9	4,8
برنامج تطوير تكنولوجيا الجديدة والاتصال	50	1,2
مجموع مخصصات البرنامج الخماسي	4202,7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 أفريل 2005، على الموقع : **www premierministre.gov.dz**

أهم ما يشير إليه الجدول هو ارتفاع المبلغ ا لإجمالي للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005- 2009) الذي قدر بحوالي 4203 مليار دج مقابل 525 مليار دج والتي خصصت لبرنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) أي حوالي 8 مرات، حيث زاد اهتمام الدولة بتحسين ظروف معيشة السكان من التربية والتعليم العالي، وتكوين مهني تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية إذ أنه خصص لهذا الباب مبلغ 1908,5 مليار دج أي أنه استحوذ على ما نسبته 45,5 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج ، وهذا راجع لرغبة الدولة في تحقيق الهدف النهائي وهو القضاء على الفقر، ليليه باب تطوير المنشآت القاعدية مبلغ 1703,1 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 40,5% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، أما فيما يخص اهتمام الدولة بدعم برامج التنمية الاقتصادية فاستحوذ على نسبة تقدر ب 8% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، أما عن قطاع الخدمة العمومية فتم تخصيص له 203,9 مليار دج وهدف إلى تطوير قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتطوير جهاز العدالة إضافة إلى قطا ع التجارة والمالية وباقي الإدارات،

إضافة إلى ما سبق فقد تم إدراج برنامجين مكملين خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو وهما:[1]

- برنامج تنمية جنوب الجزائر: في 15 جانفي 2006 قرر مجلس الوزراء زيادة كبيرة في تمويل برامج تنمية ولايات الجنوب للسنوات من 2006 إلى 2009 ، ورفع ذلك التمويل من 250 إلى 377 مليار دينار ، ويشمل برنامج تنمية الجنوب 10 ولايات تمتد على أكثر من 80 % من أراضي الجزائر وهي كل من: أدرار، الأغواط، بشار، تمنراست،ورقلة، بسكرة، إيليزي ، تندوف، الوادي وغرداية، ويتضمن البرنامج عددا من المشاريع الرامية إلى تحسين ظروف حياة سكان هذه المناطق الصحراوية منها 110 مليارات دينار لبناء المنازل و8 مليار دينار لتزويدها بمياه الشرب .
- برنامج تنمية الهضاب العليا لسنة 2007 : حيث تضمن أيضا العديد من المشاريع التي تخص العديد من الولايات الداخلية منها سطيف، برج بوعريريج، باتنة، تبسة، الجلفة، خنشلة والتي من شأنها فك العزلة التي تشهدها هذه المناطق بالدرجة الأولى وتنمية منطقة الهضاب العليا من خلال توفير المرافق الضرورية لمواطني هذه المناطق، وهذا من خلال توسيع شبكة الطرقات ومد المسالك بين القرى والمداشر النائية عن المدينة الأم، إضافة إلى توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب الكهرباء والغاز الطبيعي ومحاولة استصلاح أكبر قدر ممكن من المناطق الفلاحية والحقول واستغلالها خاصة تلك التي هجرها الفلاحون أثناء العشرية السوداء، وإنشاء المركبات الرياضية و المسابح النصف أولمبية والنوادي الثقافية لترفيه الشباب.[2]

[1] شراف عقون وآخرون،مرجع سابق الذكر، ص 203.

[2] شراف عقون وآخرون،مرجع سابق الذكر، ص203 .

المبحث الثاني: برامج الاستثمارات العمومية 2010- 2019

سعت الحكومة الجزائرية إلى مواصلة دعم وإنعاش اقتصادها و النهوض بقطاعاتها الصناعية والتجارية وغيرها وهذا لمواصلة واستكمال البرامج السابقة لتحقيق الأهداف المسطرة.

المطلب الأول: برنامج توطيد النمو 2010- 2014

يندرج هذا البرنامج ضمن سياسة الدولة لإعادة الإعمار الوطني وتطوير الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد، والتي كان قد تم انطلاقها قبل 10 سنوات من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 حسب الإمكانيات المتوفرة آنذاك وخصصت له الحكومة إمكانيات مادية وبشرية كما تميز هذا البرنامج عن البرامج السابقة من حيث الهدف والمضمون.

الفرع الأول: مفهوم برنامج توطيد النمو(2010- 2014)

هو إستراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، ويدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية سنة 2001 فهو لا يتضمن فقط تحديد المشاريع ومنح الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية بل يشكل أيضا القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل رئيس الدولة، حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدره 21214 مليار دينار جزائر ي أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي وهو يشمل شقين أساسيين الأول يندرج ضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج، أي ما يعادل 130 مليار دولار، إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11542 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار ، كما ولقد ركز هذا البرنامج في شقه الثاني المتمثل في التنمية البشرية على إنجاز مدارس وث ارويات وسكنات ومستشفيات وتطويرالمنشآت القاعدية الأساسية، تخصيص 3100 مليار دج لقطاع الأشغال

العمومية و 2800 مليار دج لقطاع النقل و 500 مليار لتهيئة الإقليم و 1500 مليار دج لإنشاء مناصب شغل ودعم تنمية الاقتصاد الوطني و 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة.[1]

ركز برنامج توطيد النموالاقتصادي على تحسين المستوى المعيشي ومواصلة توطيد المنشآت القاعدية من أجل تحسين الخدمة العمومية وخصصت لهذا البرنامج مبالغ مالية معتبرة لكل القطاعات حيث حازت مشروعات التنمية البشرية على أكبر حصة مالية قدرت بحوالي 40% من الغلاف المالي، يليها مشاريع البنية التحتية ومواصلة توطيد المنشآت القاعدية بنسبة قدرت بـ 38%، وقد تم تقسيم المبلغ المالي إلى مصالح الوزير الأول. تم برمجة عدة مشاريع من أجل التنمية البشرية تمثلت فيما يلي:[2]

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية)، 600.000 مكان بيداغوجي جامعي، و 400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛
- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مركب صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛
- مليوني(02)وحدة سكنية منها 1,2 مليون وحدة يتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014؛
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء؛

[1] نور الهدى مخلفي، مرجع سابق الذكر، ص 44 .

[2] فتيحة بروبة وآخرون، **دراسة التشغيل سياسة الانفاق الاستثماري و النمو من خلال المربع السحري لكالدور معطيات البرامج التنموية للجزائر خلال فترة 2010- 2019**،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،المجلد12 ، العد 02،القسم الأول، 2019 ، ص ص109-110.

- تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص خلال إنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها؛
- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعدة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب؛
- برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

أما فيما يخص الاستثمارات العمومية فقد كانت حصتها ما يقارب 38 % من مبلغ البرنامج، خصصت لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وبالأخص فيما يلي:

- أكثر من 3100 مليار دينار جزائري موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكات الطرقات؛
- أكثر من 2800 مليار دينار جزائري مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري على الخصوص من خلال تجهيز 14 مدينة بالتراموي وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات؛
- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة؛
- ما يقارب 1800 ملياردج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل ، إضافة إلى قطاعات أخرى.

الفرع الثاني: أهداف برنامج توطيد النمو (2010-2014)

في إطار تفعيل هذا البرنامج وضعت العديد من الأهداف المسطرة نوجزها فيما يلي [1]:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين؛
- مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد؛

[1] هدى بن محمد، مرجع سابق الذكر،ص47.

- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق؛
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية؛
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد؛
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمة؛
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية؛
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية؛

الفرع الثالث: مضمون برنامج توطيد النمو (2010-2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، وقد قدرت قيمته الإجمالية ب. 21214مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار، وهو يشمل شقين اثنين هما:[1]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بما يعادل 130 مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بما يعادل 156 مليار دولار؛

[1] شراف عقون وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص02.

وارتكز برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 على المحاور الرئيسية التالية كما هو موضح في الجدول.

جدول رقم (03): المحاور الأساسية لبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

القطاعات	المبلغ مليار دج	النسبة المئوية %
التنمية البشرية التربية الوطنية، التعليم العالي التعليم والتكوين المهنيين، الصحة، السكن، الطاقة، قطاع المياه،التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة والاتصال.	10122	49,59
المنشآت الأساسية (الأشغال العمومية النقل، تهيئة الإقليم والبيئة)	6448	31,59
تحسين الخدمة العمومية الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية والعدالة،قطاع المالية،قطاع التجارة،إدارة العمل.	1666	8,16
التنمية الاقتصادية الفلاحة،الصيد البحري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية،تحديث وانشاء80 مناطق صناعية ومناطق للنشاط وكذا تعزيز قدرات تنقيب الصناعي.	1566	7,67

مكافحة البطالة،دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني،استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة	360	1,76
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال (تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية الوطنية والتعليم والتكوين)	250	1,22
مجموع البرنامج الخماسي 2010 -2014	20412	100

المصدر: خاطر طارق وآخرون، **دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001 - 2014) في تحقيق وإقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري**، دراسة تحليلية وتقييمية الملتقى العلمي الدولي السادس حل بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الشهيد حمه الخضر، الوادي، الجزائر، ص7.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن الدولة أولت اهتماما بالتنمية البشرية حيث خصص لها مبلغ 10122 مليار دج وذلك نتيجة الأهمية التي توليها الدولة لرفاهية السكان في ظل احترام قواعد العالة الاجتماعية، تعزيز التماسك الوطني وتزويد البلاد بموار بشرية مؤهلة، وضرورية للتنمية الاقتصادية كما خصصت مبلغ 6448 مليار دج لتطوير المنشآت الأساسية وهو ما يؤكد إرادة الدولة في فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلاد وتعزيز المنشآت الأساسية، بينما خصصت 1666 مليار دج لتحسين الخدمة العمومية،بالمقابل خصص 1566مليار دج لدعم هندسة التنمية الاقتصادية من خلال الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية خلال تلك الفترة لتسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية، أما مكافحة البطالة استفادة من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب التشغيل، إضافة إلى فرص التوظيف التي سطرها تنفيذ البرنامج الخماسي

ويولدها النمو الاقتصادي وذلك بهدف إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال فترة البرنامج ، كما خصص 250 مليار دج لمجال البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال عزما من الدولة على مواصلة الإصلاحات التي تمت مباشرتها في القطاع من أجل ضمان تكوين وتأطير نوعيين، بهدف توفير جو من الثقة بين الباحثين وبيئتهم الاجتماعية والصناعية من أجل استغلال أحسن لنتائج البحث لصالح الاقتصاد الوطني[1] .

المطلب الثاني: المخطط الخماسي 2015- 2019

سعيا من الحكومة الجزائرية لمواصلة نمو اقتصادها ونهوض بقطاعاتها الاقتصادية،قامت بتطبيق برنامجها المتمثل في المخطط الخماسي الممتد من 2015 إلى 2019.

الفرع الأول: مفهوم المخطط الخماسي (2015-2019)

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015 -2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302، وقد خصص مبلغ قدر بـ 4079,6 مليار دج في 2015، مقابل مبلغ بـ 1894,2 مليار دج في 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر[2].

في إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة إلى تنفيذها مطلع 2001 بنت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لا زالت قيد الإنجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني وخصوصا الإنتاجي، وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة الممتدة بين 2015-2019 بفضل احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة ب 5600 مليار دولار وديون خارجية

[1] شراف عقون وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص205.

[2] هدى بن محمد،مرجع سابق الذكر،ص51.

منعدمة تقريبا وبما أن المخطط الخماسي (2015-2019) جاء كتكملة للبرامج السابقة نظار للمؤشرات الإيجابية المحققة في إطار البرامج التنموية تم إقرار قانون المالية لسنة 2015 والذي يتضمن ميزانية تجهيزية بمبلغ 4079,7 مليار دج أي ما يعادل نسبة مئوية وقدرها 48,7 % مقارنة بسنة 2014 ونسبة نمو اقتصادية قدرتها 4,25% خارج قطاع المحروقات ونسبة تضخم قدرتها 3% [1].

الفرع الثاني: أهداف المخطط الخماسي (2015-2019)

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي[2]:

- العمل على تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- العمل على إحداث نمو قو ي للناتج الداخلي الخام؛
- استحداث مناصب للشغل؛
- استهداف بلوغ نسبة نمو اقتصادي يقدر بـ 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- إعطاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة؛
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة؛
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار والقروض؛
- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛

[1] نور الهدى خلفي مرجع سابق الذكر، ص 46.

[2] فتيحة بروبة وآخرون،مرجع سابق الذكر، ص 110.

- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص محلي وأجنبي.

ترى الدولة في الخطة الخماسية (2019/2015) وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وخلق فرصا للشغل ودعم النمو الاقتصادي بتنويع الإنتاج والرفع من القيمة المضافة لأنها تشجع على القيام باستثمارات في قطاعات رئيسية للاقتصاد الأخضر كالفلاحة والصناعة والسياحة وتثمين النفايات، حيث تواصل الحكومة مشاريعها الاستثمارية بإنجاز 04 قطاعات بحرية جديدة وإنجاز موانئ في المياه العميقة وتعزيز الأسطول الوطني من خلال اقتناء سفن لنقل البضائع والمسافرين، وسيتم تعزيز الشركات الوطنية للطيران المدني من خلال استلام 16 طائرة جديدة.... وأكدت على تعزيز الاستثمار في ثالث قطاعات كبر ى كما سبق الذكر وهي المنشآت والأشغال العمومية والصناعة وكذا التنمية الاجتماعية.[1]

لكن نتيجة تراجع أسعار المحروقات مع بداية سنة 2014 شهد الاقتصاد الجزائر ي تباطأ بشكل عام، فقد تراجعات الواردات، لتسجل انخفاضا قدر بـ 21,55% بين سنتي 2014 –2017 والسبب في ذلك راجع إلى قرار الجزائر في تخفيض فاتورة الاستيراد في إطار اتبعاها لسياسة التقشف خاصة بعد تراجع أسعار البترول، وكذلك الأمر بالنسبة للصادرات التي بلغت نسبة انخفاضها 44,72 % في نفس الفترة، أما الميزان التجاري بعدما كان يسجل فائضا سنة 2014 بحوالي 1,48 مليار دولار أمريكي، أصبح يسجل عجزا قدر بحوالي 11,19مليار دولار أمريكي عام 2017، مما تسبب في اختناق الأوضاع المالية وصعوبة استمرار تمويل المشاريع قيد الإنجاز ،حيث تم مس حجم ترشيد النفقات الحكومية في مجال المشاريع الكبر ى ما قيمته 53% من المشاريع المخصصة.[2]

الفرع الثالث:مضمون المخطط الخماسي (2019-2015)

[1] فتيحة بروبة وآخرون،مرجع سابق الذكر،ص111.

[2]فتيحة بروبة وآخرون،مرجع سابق الذكر،ص111.

تم تجسيد مضمون المخطط الخماسي للفترة 2015-2019 بناءا على عدة محاور أساسية حيث تسعى الدولة من خلال هذه المحاور إلى بناء اقتصاد يعول عليه مستقبلا، ومنافس لاقتصاديات الدول المتقدمة وجاءت هذه المحاور كالتالي:

أولا. التخلص من التبعية الاقتصادية للمحروقات وضمان نمو اقتصادي متين:

تسعى الحكومة من خلال مخططها الخماسي إلى تحقيق إتحاد مزدوج من جهة يتمثل في التخلص التدريجي من التبعية في قطاع المحروقات ومن جهة أخرى تعزيز الاستثمار الطاقوي من خلال منح الأولوية للمنتوج الوطني، وتعتزم الحكومة من خلال برنامج عملها إلى إعطاء دفعة جديدة للاستثمار المنتج نظرا لدوره الفعال في دعم النمو هذا سيكون بموازاة مواصلة جهودها في استغلال قطاع المحروقات والمناجم بما في ذلك الغاز الصخري، كما نص مخطط العمل على مواصلة تطوير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية من خلال الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين كما سيتم وضع برنامج خاص للتنمية لفائدة ولايات الجنوب والولايات الحدودية، وقصد تحسين نوعية الخدمة للمواطنين والحفاظ على الأموال العامة واصلت الحكومة جهودها في عصرنة الإدارة ومراقبة استخدام الموارد العمومية، وعلى صعيد عصرنة المنظومة المصرفية والمالية فسيتم التعجيل بالإصلاحات لترسيخ تنافسية الاقتصاد وتنويعه وفضلا عن تطوير الشبكة البنكية والمالية فلقد ركز ت الحكومة على تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي والاستمرار في مواصلة تحديث منظومة الدفع واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في معالجة العمليات البنكية والتقليص من أجال معالجة ملفات القروض وتحسين حوكمة البنوك العمومية وتفعيل سوق القرض خاصة عبر تطوير نشاط القرض الإيجاري وترقية بورصة الجزائر.[1]

ثانيا.الاعتماد على الاستثمار المنتج أولا:

[1] نورالهدى مخلفي،مرجع سابق الذكر،ص47 .

يشكل الاستثمار المنتج أهم محور لعمل الحكومة خلال الخماسي 2015-2019 حيث سيتم تعديل القانون المتعلق بترقية الاستثمار بغية منح حرية أكبر لحاملي المشاريع الاستثمارية وتشجيع الاستثمار الوطني والشراكة بين القطاعين العمومي والخاص الوطني والأجنبي، أيضا من بين الإصلاحات المدرجة تحويل الوكالة الوطنية التطوير الاستثمار إلى قطب متخصص في توجيه المستثمرين نحو مشاريع واعدة ومرافقتهم في الإنجاز وإرشادهم في مجال التنظيم والتسيير وتحسين مناخ الأعمال ورفع العراقيل التي ظلت تحول دون تحقيق نمو قوي ومتواصل بما في ذلك مشكلة العقار، يشكل قطاعي الصناعة والفلاحة محركي النمو المنتج خارج المحروقات ففي مجال الصناعة سيتم إعطاء الأولوية لنشاطات إنتاج الإسمنت والفوسفات وصناعة الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية، ويشير مخطط الحكومة إلى وضع برنامج خاص لتطوير ومساعدة المؤسسات الجديدة خاصة تلك التي يبادر بها حاملو الشهادات من الشباب وتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما فيما يخص الفلاحة فيرتكز البرنامج على ثالث محاور أساسية تتعلق بالتجديد الفلاحي والتنمية الريفية وعصرنة القطاع من خلال رفع مستويات إنتاج الفلاحين وتوسيع المساحات المسقية إلى مليون هكتار واستصلاح الأراضي باستعمال ذات نوعية جيدة وتوسيع قدرات التخزين وستبذل جهود إضافية من أجل تنمية الفلاحة الصحراوية من خلال توفير مساحات استصلاح جديدة وأيضا في مجال التنمية الريفية وسيتم وضع نظام إعلامي فلاحي وريفي يربط بين مختلف مستويات التسيير من المقاطعة إلى الإدارة المركزية، وفيما يتعلق بتعزيز النشاطات البحرية والصيد وتربية المائيات تلتزم الحكومة بمضاعفة الإنتاج الوطني من المنتجات الصعيدية وبالنسبة لقطاع التجارة فإنه يتعزز بالتجهيزات التجارية مع عصرنة القطاع وامتصاص النشاطات التجارية الموازية مسار

التفاوض من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا حماية حقوق المستهلك ومطابقة المنتجات وتعميم إقامة السجل التجاري الإلكتروني.[1]

ثالثا . تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها:

من أجل تعزيز الإنجازات المسجلة في هذا المجال، فقد سطرت الحكومة أهداف لاستكمال مختلف المشاريع قيد الإنجاز والشروع في إنجاز برنامج هام لتطوير المنشآت الأساسية تمثلت على الخصوص في الآتي:[2]

- توسيع شبكة الطريق السيار من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطريق السيار بطول إجمالي قدره 663 كلم؛
- تطوير شبكة الطرق من خلال انجاز خطوط حديدية وعمليات ازدواجية لبعض الطرق وعصرنتها؛
- تجسيدات الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال انجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة من مناطق الجنوب والهضاب؛
- مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات جديدة؛
- إنجاز موانئ وتعزيز الأسطول البحري الوطني وبناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة ووهران وتحويلها إلى منصات ربط دولية، فض لا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها.

رابعا . السكن:

في مجال السكن يتضمن مخطط عمل الحكومة إنجاز 1,6 مليون وحدة سكنية بمختلف الصيغ في إطار البرنامج الخماسي الجديد 2015-2019 وهو ما من شأنه تدارك العجز الهيكلي في هذا المجال، ويعطي مخطط حكومة سلال الأولوية لإنجاز البرامج الموجهة

[1] نور الهدى مخلفي،مرجع سابق الذكر،ص48.

[2] شراف عقون وآخرون،مرجع سابق الذكر،ص207.

لمساكن البيع بالإيجار والذي يسجل 230000 ألف وحدة لفائدة الطلب الذي لم تتم تلبيته في إطار برنامج 2001 و 2002 والانطلاق برسم المخطط الخماسي القادم في برنامج إضافي قوامه 400000 سكن لتلبية الطلبات الجديدة، وستتكفل الحكومة بتسخير العقار القابل للبناء وتوجيهه لمشاريع المساكن وتجهيزاتها المرافقة إضافة إلى وضع آليات جديدة ترمي إلى تعزيز الشفافية والإنصاف في توزيع المساكن إلى جانب تسريع وتيرة الإنجاز وتنويع العرض بما يضمن التكفل بكل الطلبات المسجلة مع إعطاء أهمية خاصة للنوعية في التصميم.[1]

المبحث الثالث:نموذج النمو الجديد 2020- 2024

سعت الحكومة الجزائرية لإنعاش اقتصادها و دعم عجلة النمو الاقتصادي بعد برامج الاستثمارية التي طبقتها و هذا ما تجلى في قيامها بنموذج النمو الجديد 2020-2024 الذي أرادت من خلاله الجزائر مواصلة الإصلاحات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020- 2024 أهدافه و مضمونه

بعد لقاء رئيس الجمهورية مع الولاة وعرضه تقرير عن مناطق الظل، سارعت الحكومة وعلى رأسها وزارة الداخلية والجماعات المحلية بأخذ التدابير اللازمة لإحداث تنمية حقيقية وشاملة في هذه المناطق، وإعطائها النصيب من برنامج الإنعاش الاقتصادي (2024 - 2020) الذي أقره رئيس الجمهورية وذلك بهدف تحقيق تنمية اقتصادية شاملة خارج قطاع المحروقات. فقد كان مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي بمناطق الظل والمشاريع التنموية المبرمجة بها الإنجاز إلى غاية نهاية 2021.

[1] نور الهدى مخلفي،مرجع سابق الذكر،ص49.

الفرع الأول: مفهوم مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024

يمكن تعريفه على أنه برنامج يحتوى على حزمة من الإصلاحات والقرارات الهادفة لتحقيق التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية البترولية، والذي أعلن عنه من طر ف الوزير الأول السابق عبد المالك سلال في 2016، وصادق عليه مجلس الوزارء بتاريخ 26 جويلية 2016 يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة مع مسار يغطي الفترة 2019-2016 ومن جهة أخرى يقوم على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في أفاق 2030.[1]

يرتكز النموذج الاقتصادي آفاق 2030 على نوعين من الإجراءات والتدابير، النوع الأول من هذه الإجراءات يتسم بالإستعجالية قصد معالجة الإختلالات الكلية وخاصة العجز في الميزانية العامة للدولة، أما النوع الثاني من هذه الإجراءات فهو يمتد زمنًيا إلى غاية 2030، بغرض تجسيد مقاربة اقتصادية مبنية على التنوع والتحول الاقتصادي للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات والاستدامة التنموية.[2]

أقرت الحكومة انه من الضروري البحث عن النمو في الفضاء الاقتصادي أين تشكل المؤسسة خاصة كانت أوعمومية حجر الزاوية، والنموذج الاقتصادي الجديد يرتكز على مقاربة واضحة ومبنية على إجماع إلى غاية سنة 2019 وبآفاق إلى غاية 2030، كما كشفت عن أهم معالم ما يعرف بنموذج النمو الجديد **nouveau modèle de croissance**والذي شرع في بلورته في سنة 2016، وتذكر الوثيقة أن النموذج صادق عليه مجلس الوز راء بتاريخ 26 جويلية 2016 ويرتكز على مقاربة مجددة لسياسة الموازنة على أساس مسار

---

[1] عباسي طلال، وآخرون، **النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي**، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية – 14 نوفمبر 2019، ص26.

[2] عبد القادر روشو، **الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا كوفيد – 19 دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030**، مجلة الاقتصاد الجديد ،المجلد 12، العدد 3 ، جامعة تسيمسلت ، 2021، ص 158.

متعدد السنوات يمتد من 2016 إلى 2019 وعلى أفاق يصبو إلى تحقيق تنويع وتحويل الاقتصاد الجزائر ي في غصون آفاق2030.[1]

لقد توجهت الجزائر نحو الاهتمام بالمناطق الهشة المحرومة والمعزولة على مستو ى الوطن حيث سطرت إنجاز 12841 مشروع تنموي يتوفر على التمويل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي(2020 2024) أي بقيمة تمويل 188,42 مليار دينار جزائر ي إلى جانب ذلك فيه 19859 مشروع تنموي بمبلغ الحالي لا يتوفر على تمويل في الوقت الحالي 292 مليار دينار، حيث أن كل هذه المشاريع مست بصورة كبيرة تلك المناطق التي يعيش سكانها في حالة من التهميش وذلك في إطار تنمية مناطق الظل ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية وأولاه الولاة أهمية كبيرة ومن بين المشاريع المنجزة في 2020 نجد 7276 مشروع منجز أي نسبة تعادل 89,35 من الأهداف المحددة لسنة 2020 والمشاريع الجارية 2914 مشروعا منها 1268 مشروعا بنسبة إنجاز تزيد عن 50%، ومشاريع لم تنطلق بعد 2651 مشروع محل إجراءات إدارية , وسمحت المشاريع المنجزة بتحقيق:[2]

- ربط 173489 أسرة بشبكة الصر ف الصحي؛
- إنجاز 375 قسما وإعادة تأهيل 298 مدرسة؛
- إنجاز 1323 كلم من الطر ق وتأجير 515 حافلة مدرسة؛
- توصيل 33124 منزلا بالطاقة الكهربائية؛
- توصيل 48252 أسرة بالغاز الطبيعي.

[1] لعمرية لعجال، **النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر** ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية، العدد37، جامعة المسيلة، أفريل2019، ص 124.

[2] حياة اعبيد، **–مناطق الظل واشكالية تفعيل الدور التنموي للجماعات المحلية الجزائرية 2020–**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم السياسية تخصص: ادارة مالية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2020–2021،ص ص 66،67.

الفرع الثاني: أهداف مخطط الإنعاش اقتصادي (2020-2024)

استهدف النموذج مجموعة من نقاط الأساسية وهي:[1]

- مسار مستدام لنمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ب 6,5 % سنويا خلال الفترة 2020-2030؛
- ارتفاع كبير في دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي ينبغي مضاعفته إلى 2,3 % دج؛
- مضاعفة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة من 5,3% في عام 2015 إلى 10 % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030؛
- تحديث القطاع الزارعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وإمكانية تنويع الصادرات؛
- الانتقال الطاقوي والذي من شأنه أن يسمح بتقسيم النمو السنوي لنصفين في استهلاك الطاقة الداخلي من 6 سنويا في عام 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030، مع إعطاء سعر عادل للطاقة استهلاك أقل وأفضل؛
- تنويع الصادرات لدعم تمويل تسارع النمو الاقتصادي، من خلال النقاط المستهدفة من نموذج النمو الجديد، فإنه يتم تركيز الجهود في مجموعة هامة المتمثلة في الزارعة والصناعة التحويلية وكذا الطاقات المتجددة والتي ستسمح بتخفيض الإستهلا ك والحفاظ على الثروات للأجيال القادمة تحقيقا للتنمية المستدامة، هذا ما سيساعد على تنويع الإنتاج والصادرات خارج المحروقات، والتي من شأنها رفع معدل النمو الحقيقي المستهدف في هذا البرنامج 6.5 % سنويا.

يبدو أن الجزائر تعول على برنامج النمو الاقتصادي الأخير للفترة (2016-2030) الذي وضعه عام 2016 في تحقيق مسار مستدام لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير

[1] عبد الكريم قلوح، الغالي بن ابراهيم، **تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول (دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو2016/2030)**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الأعمال، المجلد 09، العدد 01،جامعة بسكرة 2020،ص05.

النفطي بنسبة 6,5% سنويا خلال الفترة (2020 – 2030) ، ما يسمح بتنويع الاقتصاد على أساس زيادة الإنتاجية، والاستعاضة عن الواردات وتشجيع الصادرات غير النفطية وفيما يتعلق بالتحول الهيكلي للاقتصاد فقد تضمن هذا البرنامج ، عدة أهداف أهمها [1] :

- رفع الدخل بشكل كبير مع مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2,3 مرات في 15 عاماً، من 3,890 دولارا في عام 2015 إلى 8,720 دولارا في عام 2030؛
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من القيمة المضافة من 5,3 في عام 2015 إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030؛
- تحديث القطاع الزارعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وبلوغ إمكاناته في تنويع الصادرات؛
- انتقال في مجال الطاقة يسمح على وجه الخصوص بتخفيض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلي إلى النصف من 6% سنويا في عام 2015 إلى % 3 سنويا بحلول عام 2030 وذلك بفضل سياسة الكفاءة في استخدام الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة، وبالقيام بذلك، فإن الأمر يتعلق بتغيير هيكل الاستهلاك، وذلك بوضع سعر عادل للطاقة، حتى لا يُستخرج من باطن الأرض إلا ما هو ضرور ي للتنمية، ومن شأن ذلك ضمان دعامة للأجيال المقبلة؛
- تنويع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي في مواجهة تضاؤل الموارد الهيدروكربونية المتوقع خلال هذه الفترة.

وبهدف نجاح النموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي أفرجت الحكومة عن تفاصيله، مقاربة التنويع والتحول الاقتصادي حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثانية أفاق 2030 على:[1]

[1] وهيبة بن داودية، **التحول الهيكلي للإقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة 2016-2030**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، عدد 28، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2022، ص03.

- تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج المحلي الخام؛
- تحديث القطاع الزارعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الإكتفاء الغذائي وتنويع الصادرات إلى جانب التحول الطاقوي الذي يسمح أساسا بخفض معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة %6 في عام 2015 إلى 3% في 2030 فضال عن تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المسارع.

أما المقاربة المستجدة لسياسة الموازنة لعام 2019 تضمنت مجموعة من الأهداف تمثلت في تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير، خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة وحشد الموارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية فيما يتعلق بنهوض الاقتصاد الوطني على أفاق 2035 عن طريق الإصلاحات الهيكلية والتنويع الاقتصادي الذي ينطوي تحت تنويع الإيرادات الميزانية والتقليل من تبعية الجزائر للعوائد البترولية، وذلك حسب المحاور التالية:

- **تطوير نظام وطني للاستثمار العمومي** : وذلك عن طريق تحسين كفاءة الاستثمار العمومي ونوعية البنية التحتية للدعم الصندوق الوطني للتجهيز والتنمية تنويع مصادر التمويل بوضع شراكة بين القطاعين العام والخاص اللجوء إلى سو ق السندات دعم الصندوق الوطني للاستثمار وكذلك تطوير الشراكة المبدعة بين البلدان الكبيرة؛
- **مواصلة الإصلاح النظام البنكي:** عن طريق إنشاء بنك بريدي قائم على أساس الشبكة الواسعة للبريد ودعم لتشجيع الاندماج المالي استحداث المنتجات والخدمات المقترحة من طرف البنك، دعم قدرات حكومة وإدارة المخاطر المتعلقة بالقروض وبسعر الصرف وذلك بوضع نظام تقييم وتصنيف المؤسسات حسب درجة المخاطر وكذا إصلاح إجراءات التحصيل في حالة التقصير وعدم الالتزام بالسداد من طر ف المقترضين؛

---

[1]أحمد بن عدة، محمد لكحل، **مخطط الانعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد رؤية الجزائر 2020-2030**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العد د 01، جامعة غيلزان ، 2022، ص ص412،413.

- **ترويج الحوكمة الاقتصادية:** وذلك بوضع آليات للتشاور بين السلطات العمومية والشركات وذلك بإنشاء نظام جديد وطني للاستثمار فيما يخص التجهيزات العمومية مع إنشاء نظام جديد وطني للمعلومات الإحصائية وتدعيم تقييم السياسات العمومية.

ولتحقيق أهداف الرؤية سالفة الذكر، يجب أن توجه من خلال ثالثة مبادئ للعمل، والتي تشكل المحاور الإستراتيجية لسياسة النمو الجديدة :[1]

أولا. ديناميكية القطاعات المطلوبة:

وعلى المستوى القطاعي، فإن هدف التنويع من خلال تطوير فروع جديدة ذات دعائم خارجية، لتتولي المسؤولية عن المحروقات والبناء والأشغال العمومية، يفرض حلقات من التسارع القوي للنمو، وسيكون الهدف الوصول إلى % من إجمالي القيمة المضافة ، الحصة الصناعة خارج المحروقات بحلول عام 2030 وسو ف يتطلب تحقيق هذا الهد ف نموا في القيمة المضافة الصناعية بمعدل ثابت. كما ستعمل القطاعات الأخرى على تحقيق متوسط نمو بنسبة 6,5% سنويا للزارعة و 7,4% لخدمات السوق ، وبما أن حصة البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الخام من المتوقع أن تنخفض تدريجيا لصالح خدمات المعرفة، فإن نمو هذا القطاع سيكون 1,7% في المتوسط خلال هذه الفترة.

ثانيا. التغير المطلوب لنظام الاستثمار:

إن تطور الاستثمار المطلوب لتحقيق هذه المجموعة من التحولات الهيكلية يجب أن يربط الإستثمار خارج المحروقات بالتغييرات في إنتاجية رأس المال المستثمر في هذا الإطار، يتم محاكاة مستوى من النمو في الإنتاجية الإجمالية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الإجمالي في الاقتصاد بتحقيق معدلات نمو أعلى، وسيتعين أن لا يستهدف هذا الجهد لتحسين الإنتاجية الإجمالية للعوامل الاستثمار الخاص فحسب، بل أيضا

[1] كريمة حبيب، عادل زقرير، **اشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الانعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 05، جامعة حمة لخضر الوادي،الجزائر،2018،ص01 .

استثمارات الإدارات العامة وهذا هو السبب وراء ضرورة إجراء عملية توحيد ثانية للميزانية من عام 2025 تقريبا لتخفيض النفقات الرأسمالية المسجلة مباشرة في الميزانية الدولة، بشرط إنشاء نظام استثمار وطني في المرافق العامة والذي يعتمد بشكل أكبر على الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وسيتم تحقيق هذه الكفاءة الأكبر في استخدام رأس المال في إطار هذا النموذج الجديد للنمو الاقتصادي أيضا عن طريق:[1]

- تحرير الاستثمار الخاص من خلال الشروع في التحولات الهيكلية التي تولد النمو؛
- سياسة صارمة لنقل التكنولوجيا وتكثيف العالقات بين الجامعة والشركات؛

في هذا النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، ستواجه إستراتيجية الاستثمار التحديات التالية:

- إعادة تخصيص الاستثمار لصالح قطاع خارج الطاقة لبدءعملية التنويع الاقتصادي؛
- إعادة توزيع الاستثمارات الحكومية نحو المؤسسات لتخفيف العبء على الخزينة والديوان اللاحقة؛
- تحسين الإنتاجية العامة للعوامل للحد من جهد تراكم رأس المال المادي لصالح الابتكار المنتج والاستثمار في العوامل الرئيسية للنجاح.

ثالثا. الملاءة الخارجية :

تشكل الاستدامة الخارجية تحديا كبيرا في السياق الاقتصادي الجديد مدفوعا بتسارع النمو والتنويع خارج المحروقات، في الواقع ترتبط الواردات مع الناتج المحلي الخام الذي ينمو بمعدل 6.5% سنويا، في حين أن الصادرات التي هي مدفوعة أساسا بالمحروقات التي لا يتجاوز نموها 3% خلال السنوات الأولى من الانتقال–الصادرات خارج المحروقات يتم إحلالها تدريجيا–، هذاويمر الحد من الفجوة بين الواردات والصادرات خارج المحروقات عبر البعدين الأساسيين للنموذج الجديد للنمو الاقتصادي:[2]

[1] عادل زقرير، كريمة حبيب، مرجع سابق الذكر، ص121.

[2] عادل زقرير، كريمة حبيب، مرجع سابق الذكر، ص ص121،122

- تنفيذ سياسة مستدامة لكفاءة الطاقة وسياسة الطاقة المتجددة التي تحقق فائضا كبيرا في إنتاج المحروقات القابلة للتصدير؛
- تسارع وتيرة الصادرات خارج المحروقات الزارعة والصناعة والخدمات؛

الفرع الثالث:مضمون النمو الجديد (2020-2024)

أصبحت الجزائر تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة في ظل تراجع أسعار البترول وتقلص الموارد المالية بشكل كبير، وفي ظل هذه الظروف صادقت الحكومة الجزائرية في 2016 على نموذج النموالاقتصادي الجديد في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا، يتمحور النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في الجزائر على جوانب وتدابير إجرائية إستعجالية قصد معالجة الإختلالات والعجز في الميزانية ومقاربة للتنوع والتحول الاقتصادي من أجل الوصول إلى اقتصاد مبني على موارد مالية خارج المحروقات يميزه التنوع والاستقرار إضافة إلى الاستدامة التنموية التي تتحقق من خلال دعم مقومات الاستدامة وتشجيع الاقتصاد الأخضر، وتشير الوثيقة التي نشرتها وزارة المالية على أن النموذج يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة السياسة الموازنة مسار يغطي الفترة 2016-2019 ، ومن جهة أخرى، يقوم على آفاق لتحويل وتنويع بنية الاقتصاد في أفاق2030.[1]

يتمحور النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في الجزائر على جوانب وتدابير إجرائية إستعجاليةِ قصد معالجة الإختلالات والعجز في الميزانية، ومقاربة للتنوع والتحول الاقتصادي من اجل الوصول إلى اقتصاد مبني على موارد مالية خارج المحروقات، يميزه التنوع والاستقرار والاستدامة التنموية، وتتجلى ابرز معالم هذا النموذج فيما يلي:[2]

[1] دنيا خنشول، **واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر في اطار النموذج الجديد للنمو الاقتصادي** ، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، المجلد04، العدد 01، ص164.

[2] ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، **النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر – بين الواقع والتجسيد-** مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء 02, جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2017, ص91.

1. **المقاربة المستجدة لسياسة الموازنة:** يبرز النموذج أهداف رئيسية في أفاق العام 2019:

- تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير؛
- خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة؛
- حشد الموارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية.

2. **مقاربة التنويع والتحول الإقتصادي** : حدد النموذج الجديد جملة من الأهدا ف الدقيقة في المرحلة الثانية 2020 –2030:

- تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5% سنويا خلال الفترة 2020–2030، بالإضافة مضاعفة الناتج المحلي للفرد بواقع 2,3مرات خلال ذات الفترة (حوالي 11500 دولار في العام 2030 على أساس الدخل الحالي) ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5,3 في العام 2015 إلى % من الناتج المحلي الخام عام 2030).
- وهدف النموذج أيضا إلى تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي، وتنويع الصادرات،إلى جانب تحول طاقوي يسمح أساسا بخفض بمعدل النصف معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة (6 % في العام2015 إلى 3% في 2030) فضلا عن تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

ويستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثالثة مراحل للنمو[1]:

- **مرحلة الإقلاع (2016–2019)**:وهي مرحلة تستطيع رفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة؛

[1]ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، مرجع سابق الذكر، ص09.

- **مرحلة التحول (2020-2025)**: وتسمح هذه المرحلة بإنجازات قدرات استدراك الاقتصاد؛
- **مرحلة الاستقرار (2026-2030)**: وهي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره.

المطلب الثاني: محاور الإنعاش الاقتصادي 2020-2024

الفرع الأول: محاور الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)

توجه الدولة الجزائرية نحو الاهتمام بالمناطق الهشة المحرومة والمعزولة على مستوى التراب الوطني في إطار برنامج الظل الذي يدخل ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020- 2024، حيث سطرت انجاز 12841 مشروع تنمو ي يتوفر على التمويل بقيمة 188,42 مليار دينار، إلى جانب 85919 مشروع تنموي بمبلغ إجمالي قدره 292 مليار الذي يتوفر على التمويل في الوقت الحالي كما نلاحظ أيضا أن القطاع الفرعي الخاص بفك العزلة عن مناطق الظل قد أخذ حصة الأكبر من مجموع المشاريع التنموية الممولة المبرمجة حيث تحتل المرتبة الأولى 3216 مشروع، وهو ما يمثل نسبة 25,04% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبملغ انجاز قدره 67,73 مليار ثم يأتي في المرتبة الثانية القطاع الفرعي الخاص بالتزود بمياه الشرب ب 2465 مشروع، أي ما يع ادل19% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبمبلغ انجاز قدره 30,66 مليار دينار ،أما القطاع الفرعي الخاص بالصرف الصحي فقد احتل المرتبة الثالثة ب 1737 مشروع وهو ما يمثل نسبة 13,52% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبملغ انجاز قدره 24,69 مليار دينار، في حين احتل القطاع الفرعي الخاص بتحسين ظروف التعليم في مناطق الظل المرتبة الرابعة ب 1436 مشروع تنموي ممول أي ما يعدل 11,18% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبملغ انجاز قدره 11,49 مليار دينار، أما المرتبة الخامسة فقد كانت لصالح

الربط بالكهرباء ب 1352 مشروع أي ما يعدل 52 من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبملغ انجاز قدره 16,77 مليار ، وقد حل بالمرتبة ما قبل الأخيرة النقل العمومي ب 41 مشروع تنموي ممول، أي ما يعادل % 0,31 من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبملغ انجاز قدره 0,39 مليار دينار. أما المرتبة الأخير ة فقد كانت من نصيب القطاع الفرعي الخاص بمكافحة زح ف الرمال ب 3 مشاريع فقط وبمبلغ انجاز قدره 0,058 مليار دينار، وهو ما يمثل نسبة 0,02% من إجمالي عدد المشاريع التنموية الممولة المبرمجة ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2024 -2020).[1]

جدول رقم (04): يوضح المشاريع التنموية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024

القطاعات	العدد	المبلغ مليار دج
التزود بمياه الشروب	2465	30,66
الصرف الصحي	1737	24,69
الربط بالكهرباء	1352	16,77
التزود بالغاز	998	23,96
تحسين ظروف التمدرس	1436	11,49
النقل العمومي	41	0,39
فك العزلة	3216	67,73
الإدارة العمومية	693	4,75
الصحة الجوارية	364	2,76
فضاءات الألعاب	356	3,27
مكافحة زحف الرمال	3	0,058

[1] أحمد بن عدة، محمد لكحل، مرجع سابق الذكر، ص413.

التغطية الأمنية	66	0,63
المخاطر الطبيعية	114	1,26
المجموع	12841	188,42

المصدر: بن معتوق صابر، **قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05 العدد الخاص 01، 2021، ص 294.

من أجل تحقيق الرؤية الجديدة للاقتصاد الوطني آفاق عام 2030 قدم نموذج النمو الاقتصادي الجديد ستة (06) محاور هي:[1]

أولا. تنشيط وتشجيع خلق المؤسسات:

عن طريق تحسين بيئة الأعمال ودعم التنافسية وإنشاء مجلس وطني للتنافسية لدعم كل الإصلاحات التي من شانها أن تشجع على توفير مناخ الأعمال الجيد لخلق المؤسسات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع خلق المؤسسات المهتمة باقتصاد المعرفة والتكنولوجية الحديثة وخلق شراكة بينها وبين المؤسسات العمومية. ونعتقد أن هذا يحتاج نية و إرادة سياسية قوية ومتابعة من أعلى المستويات، والتركيز على القطاعات التي تسمح بخلق ديناميكية للتحول من أحادية التصدير إلى تنويع التصدير، وإضفاء الطابع المؤسساتي على لجنة ممارسة الأعمال وتوسيعها لتشمل بالإضافة إلى ممثلي الحكومة والقطاع الخاص الباحثين والخبراء للإعطاء نظرة شاملة على التنمية الاقتصادية، كما يجب تبسيط الإجراءات الإدارية والانتقال إلى الإدارة الإلكترونية لتسريع وتيرة إنشاء المؤسسات كما يتعين الاهتمام أكثر بالمؤسسات الناشئة ومرافقتها من خلال حاضنات الأعمال، ونر ى أن استحداث وزارة منتدبة في حكومة"عبد العزيز جراد" خاصة بحاضنات الأعمال لأول مرة في الجزائر دليل على أهميتها في الاقتصاد الوطني ومدى وعي الحكومة بأهميتها.

[1] ناجم وافي، عبد الجليل جلالية، **نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة الحوار الفكري، المجلد15، العد د02، جامعة أدرار، 2020، ص 12.

ثانيا. تمويل الاستثمار :

من أجل بلوغ رؤية الاقتصاد الوطني آفاق 2030 يتطلب ذلك تحول سريع في الاستثمار الخاص خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال تطوير النظام الوطني للاستثمار في التجهيزات العمومية لإصلاح النظام البنكي وتطوير سوق رؤوس الأموال.

ثالثا . السياسة الصناعية والتنويع :

السياسة الصناعية هي منظومة من الأدوات والإجراءات وأشكال من التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي بحيث تستطيع الدولة من خلالها تشجيع وتطوير نشاطات اقتصادية محددة. وعليه فإن السياسة الصناعية وإن اختلفت مفاهيمها في التوسع أو التضييق، فإنها بمثابة وسيلة لتحقيق الهدف التنموي، وعموما فإن السياسة الصناعية تعتمد على مجموعة من الأدوات منها :[1]

- إقامة الصناعات الإستراتيجية الأساسية وغيرها من قبل الحكومة مباشرة؛
- تأسيس أو تشجيع إقامة التجمعات الصناعية، ويعني اتحاد عدد من الصناعات مع بعضها في مؤسسة واحدة؛
- استخدام وسائل الحماية المختلفة لتشجيع الاستثمار الصناعي؛
- تقديم الحوافز الضريبية والمالية في مجالات استثمارية معينة؛
- توفير التمويل الميسر قصير ومتوسط وطويل الأجل للاستثمار الصناعي؛
- تأسيس البنية التحتية وتقديم مختلف الخدمات التي تحتاجها الصناعة بما فيها إقامة ما يعرف بالعناقيد الصناعية.

رابعا. إضفاء الطابع الإقليمي على التنمية الصناعية :

يقتضي انتشار التنمية الصناعية على كامل التراب الوطني بتوفير العقار الصناعي الذي يعد أحد أكبر المشاكل التي يعاني منها قطاع الصناعة والاستثمار عموما في الجزائر رغم

[1] ناجم وافي، عبد الجليل جلايلية، مرجع سابق الذكر، ص01.

المجهودات التي بذلتها الدولة، ولا تزال تبدلها من أجل الاستجابة إلى كل الطلبات على العقار بهدف الاستثمار ، كما تم خلال برامج الإنعاش الاقتصادي إنشاء وتوسيع وإعادة الاعتبار المناطق الصناعية ومناطق النشاط ، إضافة إلى الانطلاق في إنشاء 50 منطقة صناعية جديدة عبر 39 ولاية في الكثير من سنة 2017 بواسطة القروض الطويلة الأجل التي رصدها الصندوق الوطني للاستثمار، ومنحها للمستثمرين في إطار الامتياز، كما يتطلب توزيع التنمية الصناعية إعداد خارطة إقليمية لفرص الاستثمار من أجل الإستفادة من المزايا التي يتسم بها كل إقليم والابتعاد عن تركيزات الاستثمار في جهات معينة، كما أن إعداد هذه الخارطة ينبغي أن يكو ن محل عمل مشتر ك ما بين الحكومة والفاعلين في الإقليم من جهات إدارية مختصة ومنظمات أرباب العمل وجمعيات مهنية.[1]

خامسا. ضمان تأمين وتنويع مصادر الطاقة :

ولا يتأتى هذا إلا بنجاح برنامج التحول الطاقوي الذي سيكون أيضا وسيلة لتنويع الصناعة الوطنية، وهذا باقتران البرنامج الوطني للفعالية الطاقوية مع برنامج صناعي وتكنولوجي لتنمية الطاقات المتجددة.

فبالنسبة لبرنامج الفعالية الطاقوية يركز على القطاعات الاستهلاكية التي لها طلب كبير على الطاقة والمتمثلة في البناء، النقل والصناعة، إذ يهدف البرنامج إلى تشجيع تنفيذ الاختراعات والتكنولوجيات المبتكرة حول العزل الحراري للمباني القائمة والجديدة، وتشجيع إختراع المعدات والأجهزة المنزلية في السوق المحلية، بما في ذلك سخانات المياه الشمسية والمصابيح، وتعزيز استخدام أنواع الوقود غير ملوثة وتخفيض استخدام مادة المازوت ، وينتظر منه تحقيق سنة2030[2] :

- اقتصاد أكثر من 1500 ميغاواط؛

[1]ناجم وافي، عبد الجليل جلايلية،مرجع سابق الذكر، ص14،15.

[2]ناجم وافي، عبد الجليل جلايلية، مرجع سابق الذكر، ص15.

- تخفيض 200 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون؛
- خلق أكثر من 180 ألف منصب شغل جديد.

سادسا. حوكمة النموذج الاقتصادي الجديد :

إن نجاح الرؤية الجديدة للنمو الاقتصادي في الجزائر لا تتمثل في إظهار القطاعات ذات الأولوية للنمو فحسب بل يجب إيجاد نظام حوكمة لجميع تلك السياسات المتخذة يشمل مجموعة من التدابير والإجراءات التي تساعد على تحقيق ذلك يمكن تحديدها فيما يلي:[1]

- التنسيق بين الحكومة والمؤسسات الاقتصادية من أجل تجسيد النموذج الجديد على أرض الواقع وذلك في إطار مؤسساتي يهد ف تدليل الصعوبات وتشجيع الإبتكارات والبحث عن أسواق جديدة للتصدير ؛
- إعادة صياغة نموذج جديد للاستثمارات العمومية يتضمن على الخصوص تدنية تكلفة المشاريع العمومية، ومدة إنجازها وتعظيم الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية؛
- صياغة نظام وطني جديد للمعلومات الإحصائية، يمكن من توفير إحصائيات دقيقة على مجمل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية؛
- تقييم السياسات العمومية لأنها لم تكن موجهة نحو تحقيق الأهداف، إذ أن تسيير المؤسسات العمومية بصفة عامة يعبر عن تسيير مهام لا تسيير أهداف، ولذلك من الضروري تقيمها وجعلها تتماشى والأثر الإيجابي على الجانب الاقتصادي والاجتماعي؛
- من أجل ضمان نجاح الإصلاحات الاقتصادية من الضروري وجود إدارة اقتصادية بإمكانها تنفيذها بطريقة ناجعة.

[1] مرجع نفسه، ص ص15،16.

خلاصة:

رغم التحسن الملحوظ في بعض المؤشرات المرتبطة بنتائج تطبيق هـ ذه البرامج التنموية وحتى تلك المرتبطة منها بالمستوى الاجتماعي، فإن ما تحقق من تحسن يعد أقل بكثير مما كان بالإمكان تحقيقه بالنظر إلى حجم الإنفاق الضخم الذي تضمنته هذه البرامج، ناهيك عن حجم فساد كبير ارتبط بتنفيذها، ولكن المأخذ الأهم يكمن في أن الخطط التنموية التي تم تنفيذها لم تستطع خلق الاستدامة المطلوبة في نمو الاستثمارات وتحسين إنتاجيتها على النحو الذي يضمن استمرار تطورها واستمرار القدرة على رفع ناتجها ورفع التوظيف في الاقتصاد، ومحدودية كبيرة في تنويع الاقتصاد الجزائري وترقية صادراته خارج المحروقات ، هذا ما يدفعنا للقول أن هذه البرامج الضخمة من الناحية الإنفاقية لم تؤت النتائج المتوقعة منها وأن النتائج التي تم العمل على تحقيقها ظرفية في ظل استمرار إرتباط النمو الاقتصادي في جانبه الأكبر بنمو قطاع المحروقات، وعدم مرونة العرض في ظل عدم انتعاش قطاع الصناعة الذي يعول عليه بالدرجة الأولى في قيادة التغير الهيكلي المطلوب.

الفصل الثالث:

تقييم برامج الاستثمارات العمومية وفقا لمربع كالدور السحري

تمهيد:

بدأت الجزائر في القيام ببرامج إصلاحات اقتصادية منذ التسعينات، وقد تسببت هذه الإصلاحات في آثار سلبية على الجانب الاجتماعي نتيجة تصحيحات هيكلية، ومنذ سنة 2001 وارتفاع أسعار البترول، استطاعت الجزائر تحقيق وفرة مالية. وبالتالي بدأت السلطات الوطنية بتبني برامج جديدة لتعميق الإصلاحات الاقتصادية على مدى الفترة من 2001 إلى 2021 وهدفت هذه البرامج إلى تدارك التأخر في التنمية وتحفيز الاستثمار والنمو، اتضحت معالم هذه البرامج من خلال تنفيذ سياسات اقتصادية جديدة، مما ساعد على إنعاش الاقتصاد الوطني.

ويتناول هذا الفصل البحث في محتوى البرامج المتعلقة بالاقتصاد وتحليل آثارها على تحقيق الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية وتقييم مدى تطور متغيرات مربع كالدور (البطالة، التضخم، النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات) وفقا لهذه البرامج،ولتسليط الضوء على مدى مساهمة هذه البرامج في تحقيق المثلوية المرتبطة بمربع كالدور السحري وكذا إعطاء صورة واقعية لمتخذي القرار، وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى تقييم برامج الاستثمارات العمومية وفقا لمربع كالدور السحري وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث أساسية وهي:

المبحث الأول: تقييم أثر البرامج التنموية على معدلات البطالة والتضخم

المبحث الثاني:تقييم أثر البرامج التنموية على معدلات النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات

المبحث الثالث: تقييم أثر برنامج النمو الجديد

المبحث الأول:تقييم أثر البرامج التنموية على معدلات البطالة والتضخم

لقد تبنت الجزائر منذ الاستقلال استراتيجيات تنموية كثيرة كان هدفها الأسمى هو تحقيق التنمية الشاملة لكن مع اختلاف المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري في تاريخه، لم تلبي هذه السياسات جل متطلبات الجزائريين المتمثلة أساسا في تحسين المستوى المعيشي وضمان أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل وغيرها من المتطلبات التي تعتبر حقوق مشروعة لهم، فالجزائر كغيرها من الدول عانت ولا زالت تعاني من البطالة والتضخم وبنسب مرتفعة أيضا وعليه جاء هذا المبحث لعرض وتحليل تطور معدلات البطالة والتضخم في الجزائر خلال مختلف البرامج التنموية المطبقة في المنظومة الاقتصادية الجزائرية للفترة(2001-2021).

المطلب الأول:عرض وتحليل تطور معدلات البطالة للفترة من(2001-2021)

سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض وتحليل تطور معدلات البطالة والتضخم للفترة من 2001إلى 2021 من خلال مختلف البرامج التنموية.

الفرع الأول:عرض تطور معدلات البطالة خلال الفترة(2001-2021)

إن ظاهرة البطالة تعد مشكلة من المشكلات التي تواجه الحكومة الجزائرية نظرا لما ينجم عنها من أثار سلبية على المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فهي تقود إلى الفقر والانحراف، كما تقلص حصيلة الضرائب على الدخل الذي يشكل أحد موارد الميزانية العامة

للدولة وللوقوف على وضعية البطالة، [1] سنقوم في هذا الفرع بعرض تطور معدلات البطالة من خلال وضع معدلاتها للفترة(2001-2021) في الجدول التالي:

جدول رقم (05): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2021)

السنة	المعدل%
2001	27.3
2002	25.6
2003	23.7
2004	17.7
2005	15.3
2006	12.3
2007	13.8
2008	11.3
2009	10.2
2010	10
2011	10
2012	11
2013	9.8
2014	10.6
2015	11.2
2016	10.5
2017	11.7

[1] محمد مقبول، عبد الباسطبوخاري، **أثر الإنفاق العام على كل من البطالة والتضخم في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة من 2000 إلى 2020**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،2021- 2022، ص 62.

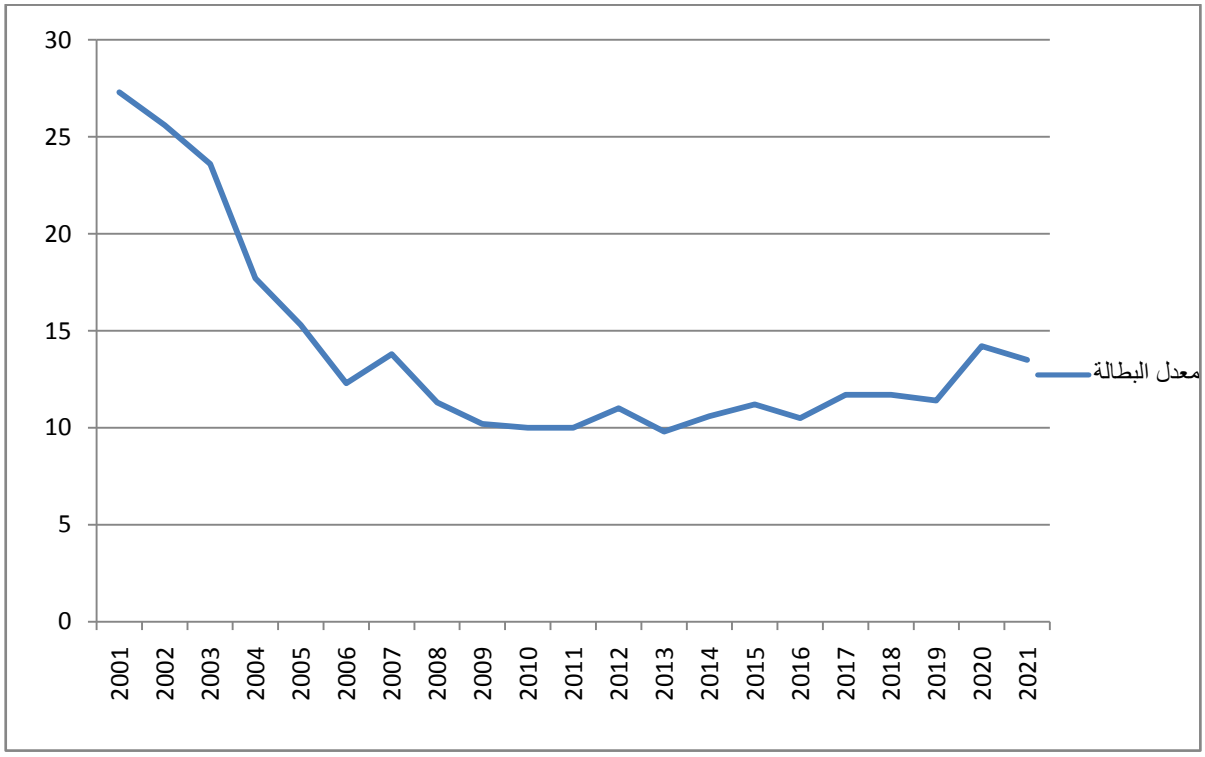
11.7	2018
11.4	2019
14.2	2020
13.4	2021

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- https://www.ons.dz
- https://www.bank-of-algeria.dz

بناء على معطيات الجدول أعلاه يمكننا إعداد منحنى يمثل تطورات معدلات البطالة خلال البرامج التنموية التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة(2001-2021).

الشكل رقم(02):تطور معدلات البطالة في الجزائر من 2001 إلى 2021(الوحدة:نسبة مئوية)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (05)

من الوهلة الأولى يتضح لنا أن معدلات البطالة قد عرفت انخفاضا لابأس به خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) حيث تقلصت من 27.3% سنة 2001 إلى 17.7%

سنة 2004، واستمر هذا الانخفاض التدريجي في معدلات البطالة خلال تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) أين سجلت نسبة 10.2% سنة 2009 وهي أدنى نسبة مسجلة في عمر هذا البرنامج، في حين عرفت معدلات البطالة نوع من التراجع خلال برنامج توطيد النمو(2010-2014) حيث شهدت سنة 2013 أقل نسبة بطالة منذ مباشرة الحكومة الجزائرية في تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية أين بلغت 9.8%، أما المخطط الخماسي(2015- 2019) عرف ثبات نسبي للبطالة تراوح بين 10% و11.7%،

في حين عرفت معدلات البطالة نوع من التراجع خلال سنة 2019 حيث سجلت نسبة 11.4%، لتصل سنة 2020 إلى 17%، لتسجل نسبة 13.4%سنة 2021.

الفرع الثاني: تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2021)

اعتمادا على المعطيات المبينة في كل من الجدول والمنحنى السابقين سنحاول تقسيم تحليلنا لتطور معدلات البطالة وفق أربع مراحل أساسية تمثل كل واحدة منها مرحلة تطبيق أحد برامج الاستثمار العمومي، وهي كالتالي:[1]

من 2001 إلى 2004: تزامنت هذه الفترة مع تطبيق الحكومة الجزائرية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في ظل الارتفاع المستمر لأسعار المحروقات، حيث يهدف هذا الأخير إلى تثبيت الدولة في إطارها القانوني كمسؤول عن الأهداف الاقتصادية، وقد ارتكز هذا البرنامج على الاستثمار العمومي وعصرنه الهياكل الاقتصادية وبالتالي تحسين محيط المؤسسات وتوفير الشروط لإنتاج فعال للاستثمارات التي شرع فيها.

شهد معدل البطالة خلال هذه الفترة تراجعا محسوسا حيث انتقل من 29.8 سنة 2000 إلى 17.7% نهاية عام 2004 و هو ما يعبر عن خلق مناصب شغل، وكمحاولة منا لتفسير هذا التراجع المسجل في معدل البطالة وبناءا على تطور هذه المعدلات خلال فترة

[1] مخلفى نور الهدى، مرجع سابق الذكر، ص ص 55-58.

تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي يمكن القول بأن الانخفاض كان بحوالي نقطتين في السنتين 2001 و 2002 ويرجع هذا أساسا إلى أن نتائج تطبيق أي برنامج ضخم كهذا تستغرق فترة زمنية معينة حتى تبدأ بالظهور بشكل كامل، في حين نلاحظ أن أكبر نسبة انخفاض سجلت في عام2004. وهي السنة الأخيرة من عمر هذا البرنامج حيث يمكن القول بأنه تقريبا خلال هذه السنة قد تم تحقيق نسبة كبيرة من أهداف البرنامج لاسيما تلك التي خصت خلق مناصب الشغل عبر تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد نجحت الحكومة الجزائرية في خفض معدلات البطالة عبر تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي بلغت قيمته 525 مليار دينار جزائري أي ما يعادل حوالي 7 مليار دولار أمريكي، ولعل العامل الرئيسي الذي يكمن وراء هذا النجاح هو تخصيص الحكومة أغلفة مالية معتبرة لقطاعات خلاقة لمناصب الشغل، فبالرجوع إلى تفاصيل البرنامج نلاحظ بأن قطاعات معينة كقطاع الأشغال الكبرى والمنشآت القاعدية قطاع دعم النشاطات المنتجة وقطاع التنمية المحلية قد نالت حصة الأسد من الأغلفة المالية المخصصة لهذا البرنامج 210.5 مليار دج ، 65.3 مليار دج 114 مليار دج على التوالي).

لا يمكن أيضا إغفال الدور الكبير الذي قامت به مؤسسات الدعم الحكومي (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الوكالة الوطنية لدعم تصغير القرض المصغر ، الوكالة الوطنية للتامين على البطالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار) خلال الفترة 2001-2004 في خلق مناصب شغل وبالتالي المساهمة في خفض معدل البطالة، وقد تجلى ذلك بشكل واضح من خلال عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث انتقل من 245358 عام 2001 إلى 288587 عام2004.

من 2005 إلى 2009: قررت الحكومة الجزائرية مع نهاية عام 2004 تبني برنامج استثمار عمومي جديد يأتي لتكملة البرنامج الذي باشرت في تنفيذه منذ عام 2001، وكما هو معلوم فقد أطلق عليه تسمية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وقد تزامن هذا

الأخير مع تواصل ارتفاع أسعار المحروقات وهو ما يؤكد أنه جاء ليكمل وثمن ما تم التوصل إليه وتحقيقه من نتائج إيجابية.

خصصت الحكومة الجزائرية ما قيمته 4203 مليار دج لتنفيذ هذا البرنامج، إذ نلاحظ بأن هذا المبلغ بلغ عدة أضعاف قيمة البرنامج الأول وقد انعكس تنفيذ هذا البرنامج إيجابا على خلق مناصب الشغل حيث تواصل الانخفاض في معدل البطالة خلال سنوات تنفيذ البرنامج إذ انخفض من 17.7% في نهاية سنة 2004 إلى 10.2% في نهاية 2009 وهو ما يمثل متوسط انخفاض بـ 1.8 نقطة.

وبالرجوع إلى تفاصيل البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 نلاحظ بأن هناك قطاعين نالا حصة الأسد من الأغلفة المالية المخصصة لتنفيذ البرنامج ألا وهما قطاع تحسين ظروف المعيشة وقطاع تطوير المنشآت الأساسية (1908.5 مليار دج و 1703.1 مليار دج على التوالي) وهما قطاعين يحتاجان إلى عدد كبير من العمالة، فبالرجوع إلى قطاع تحسين ظروف المعيشة نلاحظ أن الأهداف المسطرة فيه هي: بناء السكنات، بناء المدارس والمطاعم المدرسية، مشاريع التطهير والتزويد بمياه الشرب، تأهيل المنشآت الرياضية والثقافية بناء الجامعات وهي كلها مشاريع تنموية يتطلب تنفيذها توفر يد عاملة وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة، أما قطاع تطوير المنشآت الأساسية فقد ركزت فيه الحكومة أساسا على قطاع النقل باعتبار انه لا يمكن قيام اقتصاد متطور دون منظومة نقل مكتملة ولقد باشرت السلطات في تحقيق هذا الهدف من خلال إنجاز خطوط جديدة للسكك الحديدية، إنشاء موانئ ومطارات، إنشاء مترو الجزائر، إنشاء 10 مؤسسات للنقل الحضري، وقد ساهمت جل هذه المشاريع في خلق مناصب شغل جديدة.

شهدت فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي استمرار في تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر عاملا أساسيا مؤثرا في معدلات البطالة في أي دولة إذ ساهم في ذلك استمرار الدعم المقدم من طرف مختلف مؤسسات الدعم الحكومي(

ANSES ،ANDI،CNAC،ANGEM) حيث انتقل عددها من 312959 مؤسسة صغيرة ومتوسطة نهاية عام 2004 إلى 587494 مؤسسة صغيرة ومتوسطة نهاية 2009.

من 2010 إلى 2014: تزامنت هذه الفترة مع تنفيذ الحكومة الجزائرية لبرنامج استثمار عمومي جديد أطلق عليه تسمية برنامج توطيد النمو، وقد أتى هذا البرنامج في ظل تحقيق خزينة الدولة لفوائد معتبرة نتيجة الارتفاع المسجل في أسعار المحروقات في السنوات التي سبقته، كما نشير هنا إلى أن قيمة البرنامج ككل قد بلغت 21214 مليار دج أي حوالي 4 مرات قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

شهدت فترة تنفيذ البرنامج ثبات نسبي في البطالة حيث قدرت بـ 10% عام 2010 وبـ10.6% عام2014وهي الفترة الأولى التي لا يتراجع فيها معدل البطالة بشكل محسوس منذ بداية تنفيذ أول برنامج للاستثمارات العمومية عام 2001.

لقد سعت الحكومة الجزائرية عبر هذا البرنامج إلى المحافظة على الديناميكية التي شملت جميع القطاعات لاسيما مشاريع التنمية الاقتصادية حيث تم تقسيم البرنامج إلى قسمين أساسيين، الأول بقيمة 9700 مليا دج أي ما يعادل 130 مليار دولار بهدف استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها، والقسم الثاني بقيمة 11542ملياردج أي ما يعادل 156 مليار دولار يهدف إلى إطلاق مشاريع جديدة، والملاحظ في هذا البرنامج أن 40% من الموارد المالية لهذا البرنامج قد وجهت لقطاع تحسين التنمية البشرية إنشاء المؤسسات التربوية مراكز التكوين المهني، المستشفيات، عيادات متعددة التخصصات، السكنات... الخ).

كما أن 40% أخرى من الموارد المالية للبرنامج قد وجهت لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية (أشغال عمومية، النقل، دعم التنمية المحلية تشجيع وتوفير مناصب الشغل من خلال إنشاء م ص وم، إنشاء المرافقة للإدماج المهني لخريجي الجامعات مراكز التكوين المهني... الخ)

وكمحاولة منا لتفسير سبب استقرار معدلات البطالة خلال فترة تنفيذ هذا البرنامج أي من 2010 إلى 2014،يمكننا القول بأن استمرار سياسة المشاريع التنموية قد أدى إلى عدم تزايد معدلات البطالة من جهة وبأن عدم توفير يد العاملة مؤهلة بسبب عدم تحقيق مختلف برامج التنمية البشرية المتبناة في كل من برنامج الإنعاش(2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) للأهداف المسطرة في هذا الجانب من جهة أخرى حيث أن انجاز العديد من المشاريع يتطلب توفير يد العاملة مؤهلة وهو ما جعل السلطات تستنجد في كثير من الأحيان باليد العاملة الأجنبية.

أثبت برنامج توطيد النمو بأن برامج الاستثمار العمومي لا يمكن أن تشكل حلا دائما لمشكلة البطالة حيث أن مثل هذه البرامج يستحسن أن تكون حلول مؤقتة لظروف معينة على غرار ما قامت به العديد من الدول أثناء الأزمة المالية العالمية 2007،2008(كالصين مثلا)، كما أن الحل الحقيقي والدائم هو التوجه نحو التنويع الاقتصادي والخروج تدريجيا من هيمنة المحروقات على الاقتصاد.

من 2015 إلى 2019: قررت الحكومة الجزائرية مع نهاية عام 2014 تبني برنامج استثمار عمومي جديد أطلق عليه تسمية "البرنامج الخماسي" وقد جاء في ظل تراجع كبير في أسعار المحروقات وتسجيل العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية للعديد من النتائج السلبية على غرار عجز ميزان المدفوعات وتراجع مستويات الخزينة وانخفاض سعر صرف الدينار... إلخ، بلغت القيمة المالية لهذا البرنامج 2210 مليار دينار جزائري أي تقريبا نفس قيمة برنامج توطيد النمو وقد سعت الحكومة عبر هذا البرنامج إلى تنويع الاقتصاد، تعزيز الأمن ،الطاقوي، حماية البيئة، كما شهدت فترة تنفيذ البرنامج إلى غاية نهاية 2018 استقرار نسبي في معدل البطالة حيث سجل 11.2% في عام 2015،حيث وصلت نسبة الارتفاع إلى 11.7 سنة 2017 وانخفضت إلى 11.7% في عام 2018 وهي تقريبا نفس النتائج المسجلة خلال فترة تنفيذ البرنامج السابق، انخفضت نسبة البطالة سنة 2019 إلى 11.4%

وهذا التراجع راجع إلى إنشاء مؤسسات متوسطة وصغيرة تدعم الشباب من أجل التخلص من البطالة، والبرامج التنموية، لتصل إلى 17% سنة 2020،[1]وهذا راجع إلى تأثر الجزائر بالأزمة الصحية العالمية كوفيد- 19 التي مست كل دول العالم، لتصل إلى 13.4% سنة2021.

لقد جاءت أهداف البرنامج الخماسي متعددة إلا أن هذا البرنامج يشترك مع سابقيه بأنه يعمل على مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وهو العامل الأساسي الذي جعل معدلات البطالة ثابتة ومستقرة خاصة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية السائدة حيث أنه لولا وجود هذه المشاريع لكان معدل البطالة سيشهد تزايدا معتبرا، أما فيما يخص عدم تسجيل انخفاض في معدل البطالة بعد 4 سنوات من بدأ تنفيذ البرنامج فهذا يعود إلى كون هذا البرنامج لم يقدم حلول فعلية لمشكلة الاقتصاد الجزائري الكامنة في الاعتماد على المحروقات كمصدر للعملة الأجنبية وغياب شبه تام للصادرات من السلع الأخرى، وهذا بالرغم من أن "البرنامج "الخماسي" قد حدد هدف التنويع الاقتصادي هدفا رئيسيا له وكونه جاء لتصحيح النقائص المسجلة في برنامج توطيد النمو الاقتصادي وهو ما يجعلنا نتأكد مرة أخرى بأن مثل هذه البرامج ذات التكلفة الضخمة لا يمكن أن تشكل حلا نهائيا لمشكلة البطالة وبالتالي بات من الضروري تبني إستراتيجية جديدة لتنويع الاقتصاد.

المطلب الثاني: عرض وتحليل تطور معدلات التضخم للفترة من(2001-2021)

دخلت الجزائر في نهاية الثمانينات مرحلة انتقالية بعد تبنيها لاقتصاد السوق كمنهج جديد، فقامت بتحرير تجارتها الخارجية والانفتاح على العالم الخارجي والاستثمار الأجنبي، ورغم الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت الجزائر في تنفيذها لم تستطع إيجاد حلول للإختلالات الاقتصادية وكان من أبرز المشاكل المسببة لهذه الاختلالات التضخم، إذ تعد

[1] محمد مقبول، عبد الباسط بوخاري، مرجع سابق الذكر، ص65.

هذه الظاهرة من أعقد الظواهر المسيرة لاقتصاديات الدول، ولقد عملت الجزائر على وضع سياسات مختلفة للحد من هذه الظاهرة العويصة.

ومع مطلع الألفية الثالثة اتجهت الجزائر إلى تبني سياسة توسعية مبنية على التخطيط، وكان الهدف منها هو تحقيق الاندماج مع العالم الخارجي وإصلاح وتحرير الاقتصاد، إلا أن ارتفاع المستويات العامة للأسعار وبروز الأزمة العالمية مع بداية سنة 2008 وما خلفته من آثار على الاقتصاد الجزائري ساهمت في رفع معدلات التضخم إلى مستويات معتبرة وعليه جاء هذا المبحث لتوضيح تطور معدلات التضخم في الجزائر انطلاقا من سنة 2001 أي تزامنا مع انطلاق برامج الاستثمارات العمومية ووصولا إلى سنة 2021، بالإضافة إلى تقديم قراءة تحليلية لهذه المعدلات على طول فترة تنفيذ البرامج التنموية.

الفرع الأول: عرض تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2021.

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وذلك يرجع لعدة أسباب داخلية وخارجية ،[1] وفيما يلي جدول يوضح تطور معدلات التضخم خلال فترة تنفيذ البرامج الأربع(2001-2021).

جدول رقم (06): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2021)

السنة	المعدل%
2001	4.2
2002	1.4
2003	4.3
2004	4

[1] عبد الباسط فيلالي، أمينة كوثر بن عائشة، **أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2020**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد كمي، جامعة يحي فارس المدية، 2022، ص 61.

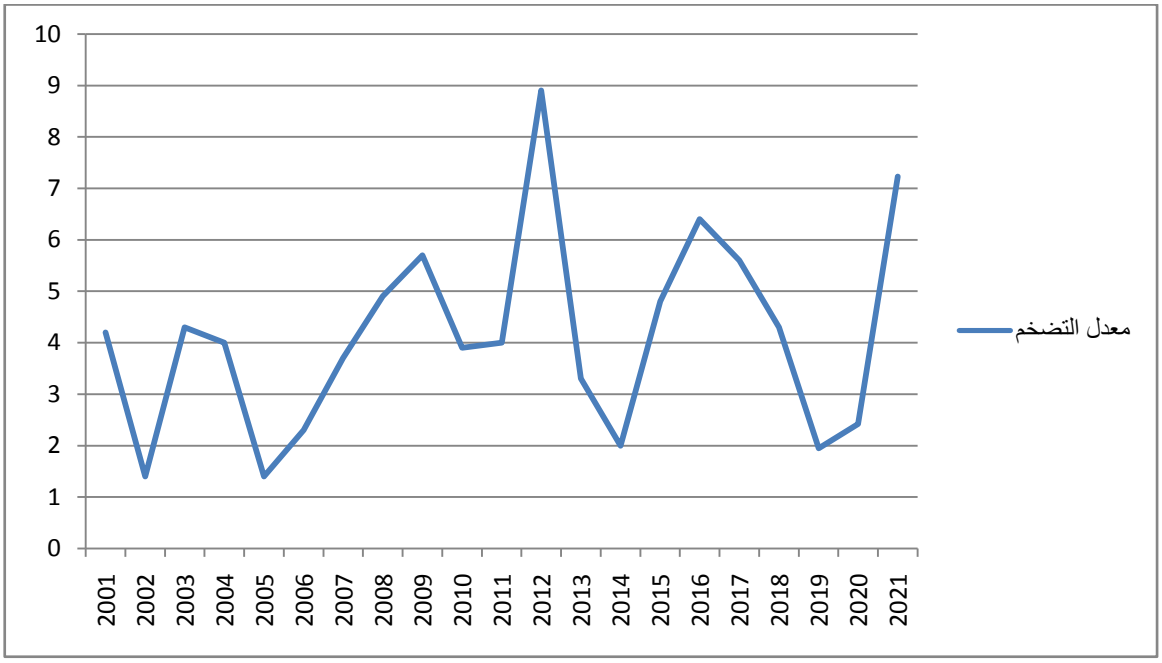
1.4	2005
2.3	2006
3.7	2007
4.9	2008
5.7	2009
3.9	2010
4.5	2011
8.9	2012
3.3	2013
2.5	2014
4.8	2015
6.4	2016
5.6	2017
4.3	2018
1.95	2019
2.42	2020
7.23	2021

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على:

- https://www.ons.dz
- https://www.bank-of-algeria.dz

من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه يمكننا إنجاز منحنى بياني يلخص أهم التطورات التي عرفتها معدلات التضخم في الجزائر.

الشكل رقم(03): تطور معدلات التضخم في الجزائر من 2000 إلى 2021 (الوحدة: نسبة مئوية)



المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (06)

بالاعتماد على بيانات المنحنى أعلاه يمكن أن نقول أن معدلات التضخم عرفت تذبذب واضح بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2001-2021)، فمثلا عند مباشرة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) كالتضخم مستقر بين 4.2 % سنة 2001 و4% سنة 2004، في حين كان هناك ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) حيث قدر بـ 5.7% بعد ما كان 1.4% سنة 2005، على غرار برنامج توطيد النمو (2010-2014) الذي سجل أعلى نسبة للتضخم منذ بداية تنفيذ البرامج التنموية حيث بلغ 8.9% سنة 2012 وهو معدل مرتفع جدا مقارنة بالسنوات الفارطة، أما فيما يخص المخطط الخماسي (2015-2019) فقد سجل معدلات مرتفعة نسبيا حيث انتقل التضخم من 4.8% سنة 2015 إلى 4% سنة 2019، في حين عرفت

معدلات التضخم نوع من التراجع خلال سنة 2020 حيث سجلت نسبة 2.4%، وترتفع سنة 2021 لتصل إلى2.9%.

الفرع الثاني: تحليل تطور معدلات التضخم من 2001 إلى 2021

اعتمادا على المعطيات المبينة في كل من الجدول والمنحنى السابقين سنحاول تقسيم تحليلنا لتطور معدلات التضخم وفق أربع مراحل أساسية تمثل كل واحدة منها مرحلة تطبيق أحد برامج الاستثمار العمومي، وهي كالتالي:[1]

2001-2004: هناك علاقة ارتباط وثيقة بين التغيرات في معدل التضخم واستقرار البيئة الاقتصادية، وقد شهدت الجزائر تقلبات شديدة في معدلات التضخم نتيجة انتقالها لاقتصاد السوق، حيث عرفت معدلات التضخم انخفاضا محسوسا بدءا من سنة 1999 بفضل السياسات المتبعة من طرف الجهات الوصية لتبلغ نسبة 2.1%،ليتواصل هذا الانخفاض في معدلات التضخم حيث بلغ أقل قيمة له منذ الاستقلال قدرت بـ 0.3% سنة 2000.

ولكن بحلول عام 2001 ارتفع معدل التضخم إلى 4.20% وهذا تزامنا مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) أين خصصت السلطات الجزائرية غلاف مالي قدر بحوالي 7 مليار دولار أي ما يعادل 525 مليار دج، ونظرا لمباشرة الجزائر لحزمة من البرامج التنموية خلال هذه الألفية فقد ارتفع المعروض النقدي لسنة 2001 ليبلغ 22.3% كما أن ارتفاع أسعار البترول كان لها دور هي الأخرى حيث ارتفعت بـ 22.8% دولار للبرميل سنة 2001.[2]

لاحظنا من خلال المنحنى السابق أن معدل التضخم أخذ شكلا تصاعديا في سنتي 2003و2004 حيث بلغ %4.3و4% على التوالي مسجلا ارتفاعا يقدر بـ 2.3 نقطةو3.3

[1] مخلفي نور الهدى، مرجع سابق الذكر، ص ص62-64.

[2]Lies kerrar,**les causes de l'inflation ne sont pas conjoncturelles; revue de presse**; Algérie 13au17 janvier2013.

نقطة على التوالي مقارنة بسنة 2002أين سجل معدل التضخم 1.4% وهذا الانخفاض المحسوس يعود إلى تراجع الكتلة النقدية M2 إلى 17.3% ، يقابلها ارتفاع في قيمة الواردات بنسبة 8.32 لسنة 2002 وحوالي 30.4 لسنة 2004، ويترجم هذا الارتفاع في قيمة الواردات إلى ارتفاع الأسعار الدولية للمواد الغذائية وسلع التجهيز هذا من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع السيولة النقدية في الاقتصاد بحوالي 3014.9% مليار دج سنة 2003 مقابل 2901.5 مليار دج سنة 2002 أي بزيادة قدرها 17.24%،[1] 7 ونظرا لهذه المعدلات المرتفعة للتضخم خلال فترة تنفيذ أول برنامج تنموي وهو برنامج الإنعاش الاقتصادي لجأ البنك المركزي إلى رفع الاحتياطات الإلزامية لدى البنوك للتحكم في أخطار التضخم الناتجة عن الإفراط في السيولة، كما أن ارتفاع الأرصدة الخارجية وضعف العملة الوطنية وعدم فاعلية السياسة النقدية ساهم في نمو الكتلة النقدية M2حيث بلغ متوسطها 22.5% خلال هذه الفترة هذا ما جعل معدلات التضخم تستقر في حدود 4% خلال السداسي الثاني من سنة 2004.

2005-2009: مع انطلاق تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو واصل التضخم الارتفاع حيث سجل في سنة 2007 معدل 3.7%، لتتسارع وتيرته مرة أخرى خلال عامي 2008 و2009 أين سجل معدل 4.9%و 5.7% على التوالي ونتج هذا الارتفاع عن الزيادة في العرض النقدي حيث بلغ حوالي 200 مليار دج سنة 2007، مقابل 161 مليار دج سنة 2006، حيث شهدت هذه الفترة تذبذب في معدل عرض النقود أين بلغ M2 أعلى مستوياته على مدار تطور عرض النقود في الجزائر، حيث قدرت قيمة العرض النقدي

[1] جميلة مهني ،**دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016-2017 ص42.

بـ 171 مليار دج سنة 2009 وهذا لسببين رئيسيين حيث تمثل السبب الأول وكما أشار إليه بنك الجزائر بالتأثر بالأزمة الاقتصادية سنة 2008، أما السبب الثاني فيعود إلى تقلص الودائع تحت الطلب، التي انخفضت من 9.3 مليار دولار سنة 2008 إلى 8.3 مليار دولار سنة 2009 أي انخفاض قدره 1%.

كل هذه الزيادات المتتالية في معدلات التضخم نجمت بالأساس عن تأثر أسعار البترول بالأزمة العالمية سنة 2008، حيث ورثت الجزائر تضخما مستوردا ناتج بالأساس عن ارتفاع السلع المستوردة خصوصا المواد الغذائية، إضافة إلى التغيرات في احتياطات الصرف نتيجة التغير في أسعار البترول.

2010-2014: شهدت معدلات التضخم في الجزائر عدم استقرار خلال فترة تنفيذ برنامج دعم النمو حيث انخفض معدله إلى 3.9% سنة 2010 بعدما كان 5.7% سنة 2009، ثم عاود الارتفاع سنة 2011 إلى 4.5%، واستمر معدل التضخم في الارتفاع ليصل إلى أعلى نسبة مسجلة له خلال هذه الفترة حيث قدرت بـ 8.89% وهذا يعود إلى ضخ كمية كبيرة من النقود داخل الاقتصاد الوطني دون أن يقابلها إنتاج حقيقي، وذلك بسبب الأموال الضخمة التي أنفقتها الدولة على هذا البرنامج، ولعل أهم سبب لهذا الإنفاق الكبير هو انتعاش أسعار المحروقات مرة أخرى بعد الأزمة العالمية 2008، وقد ترجم هذا الانتعاش في زيادة أجور عمال جل القطاع العام سنة 2012.عاودت معدلات التضخم الانخفاض بوتيرة متباطئة نوعا ما خلال سنتي 2013 و 2014 حيث قدر معدل التضخم خلالهما بـ3.3% و2.5% وهذا يدل على محاولات البنك المركزي في كبح التضخم من جهة، وانخفاض أسعار المحروقات مرةثانية أخرى.[1]

[1] التقريرالسنوي 2013،**التطور الاقتصادي والنقدي،أكتوبر**2014، صص 16-18، متاح على:

- https://www.bank-of-algeria.dz

2015-2019: مع انطلاق المخطط الخماسي انخفضت أسعار النفط حيث وصل سعر برميل البترول في نهاية سنة 2015 حوالي 35 دولار ، أي أقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية 2016 وهو 37 دولار للبرميل، هذا ما أدى إلى وقوع الجزائر في ضرر مالي كبير وعجز الميزانية وقد ارتبط انخفاض أسعار المحروقات في هذه الفترة بقيمة العملة الوطنية، خاصة وأن الحكومة عمدت لتخفيض هذه القيمة أكثر من أجل تحقيق جباية بترولية أكبر مما ترتب عنه ارتفاع في معدل التضخم سنة 2015 بـ 4.8% أي بزيادة قدرها 1.8 نقطة، ليبلغ سنة 2016 معدل 6.4%، ثم تراجعت وتيرة التضخم بشكل طفيف لتبلغ 5.6% في نهاية سنة 2017 حسب ما جاء به التقرير السنوي للبنك المركزي،ثم تراجعت هذه النسبة لتنخفض إلى 4.3% سنة 2018، ثم تراجعت هذه النسبة لتنخفض إلى 4% سنة 2019 وهذا بسبب ترجع طفيف في أسعار المواد الغذائية مما أدى إلى انخفاض معدلات التضخم ليصل سنة 2020إلى 2.4%[1]، ثم ارتفعت هذه النسبة لترتفع إلى 2.9%سنة 2021.

ويعود تفسير هذه التذبذبات في معدلات التضخم إلى:

لم تكن الزيادات في الأسعار متناسبة مع تطور الكتلة النقدية وسعر الصرف والتضخم المستورد خاصة أسعار السلع الاستهلاكية غير الغذائية.

[1] محمد مقبول،عبد الباسط بوخاري، مرجع سابق الذكر، ص72.

المبحث الثاني: تقييم أثر البرامج التنموية على معدلات النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات

حظيت مسألة النمو باهتمام العديد من الاقتصاديين وأصحاب القرار، مما أنتج نظريات عديدة ونماذج مختلفة للنمو الاقتصادي، ركّز الكثير منها على الحضور الفعلي للدولة، من خلال الدور المهم والأساسي الذي تؤديه في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والمحافظة عليه، من خلال مجموعة من السياسات والبرامج التنموية التي تقوم بتسطيرها والسهر على تطبيقها .

المطلب الأول: عرض وتحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي من 2001-2021

انطلاقا من المنظور الكينزي فان الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر، وعلى هذا الأساس نحاول إبراز أثر برامج دعم للإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2021 على النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على النمو الاقتصادي

يعتبر استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، حيث بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المعنية حوالي 4,8%، وهو أعلى من ما قد حقق في الفترة 1995-2000 والذي بلغ 3,2%، و قد قدرت مساهمة الإنفاق العام في النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة 2001-2004 حسب دراسة أعدها البنك العالمي 1% كمتوسط سنوي[1]

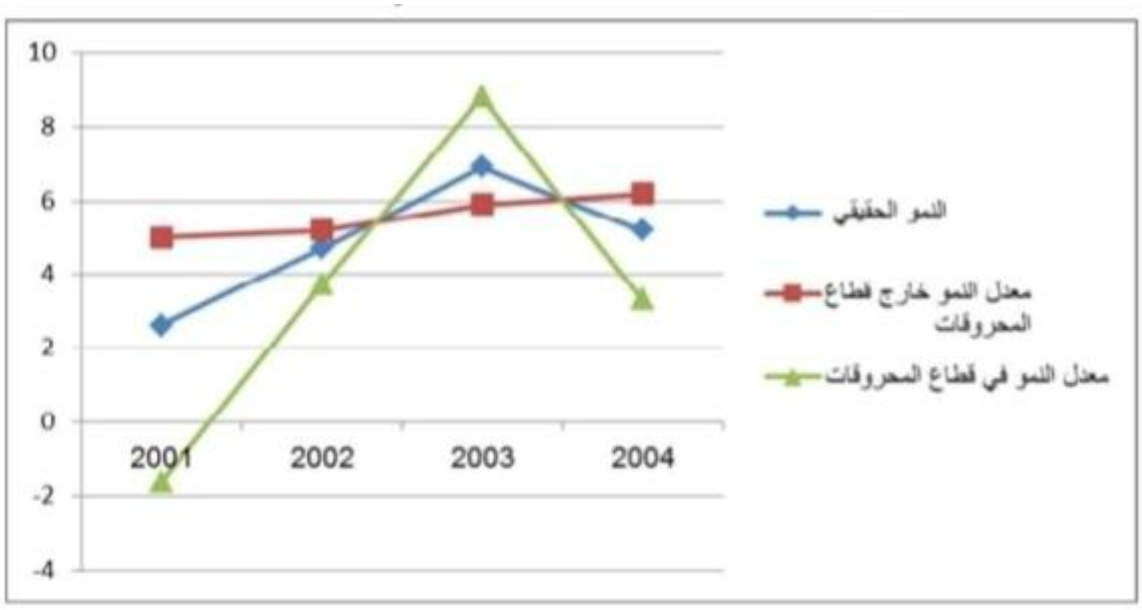
[1] بدر الدين زبيدي وآخرون، **انعكاسات البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة فترة 2001-2016**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية شعبة العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسات، جامعة حمة لخضر الوادي،2018/2017، ص04.

جدول رقم (07):يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004

المؤشرات / السنوات	2001	2002	2003	2003
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5	5,2	5,9	6,2
معدل النموفي قطاع المحروقات	-1,6	3,7	8,8	3,3
معدل نمو الناتج المحلي	2,6	4,7	6,9	5,2

المصدر: source : World Bank sur le lien :http//www.worldbank.org

الشكل رقم (04):يوضح تطور معدل النموالاقتصادي 2001-2004



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الجدول

نلاحظ من الجدول السابق والرسم البياني أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2001 2004، إذ وصلت إلى مستوى 6,9 سنة 2003، لكنها تراجعت إلى مستو ى 5,2 % سنة 2004 وذلك يرجع إلى التحسن بشكل أساسي في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001 و 2003 و التي ارتفعت بحوالي 10.4% ، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسنا متواضعا طوال الفترة 2004 -2001 قدر ب1,2%[1].

[1] بدرالدين زبيدي، وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص47.

الفرع الثاني : أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)على معدل النمو الاقتصادي

لقد سمح حجم الغلاف المالي المخصص في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو بتحقيق معدلات نمو قطاعية معتبرة، لاسيما في قطاع الأشغال العمومية، إذ بلغت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات 10,5% ، كما جاء هذا البرنامج لمواصلة وتيرة النشاط الاقتصادي السابقة عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث أنه يختلف عن سابقه من حيث المدة والقيمة الإجمالية لهذا البرنامج، كما أن أهم أهدافه تمثلت في خفض معدل البطالة إلى 9% خلال فترة (2010-2013) وخلق قرابة 2 مليون منصب عمل خلال الفترة (2005-2009)، إذ بلغ الاحتياطي النقدي سنة 2005 ب56,18 مليار دولار ليصل إلى 77,78 مليار دولار سنة 2006 لتستمر الزيادة لتصل إلى 148,91 مليار دولار نهاية سنة 2009.[1]

جدول رقم (08): يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي لأهم القطاعات في الفترة 2005 -2009

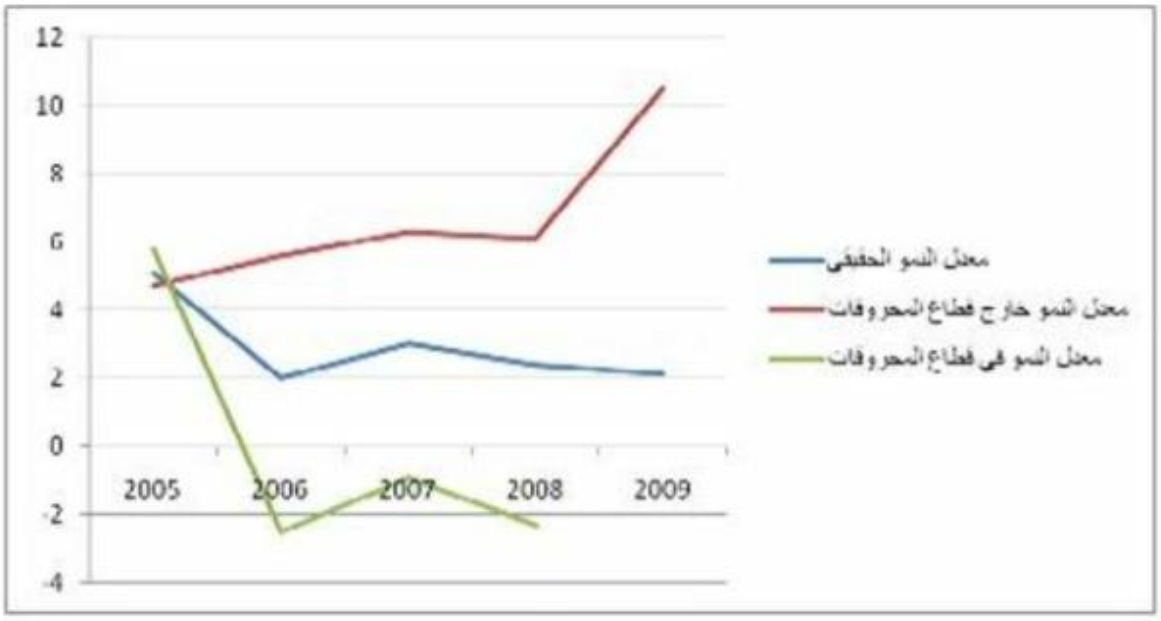
القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009
قطاع المحروقات	8	-2,5	-0,9	-3,2	-0,8
قطاع الفلاحة	1,9	4,9	5	-5,3	21,1
القطاع الصناعي العمومي	-4,5	-2,2	-3,9	1,9	3,5
صناعات القطاع الخاص	1,7	2,1	3,2	-	-
قطاعات البناءوالأشغال العمومية	7,1	11,6	9,8	9,8	9,8

[1] خديجة حساين دواجي، **دراسة إحصائية تحليلية للبرامج التنموية وأثرها على العمالة بالجزائر خلال الفترة (2001-2014)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص: إدارة واقتصاد المؤسسة ، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2014/2015, ص ص 97،98.

الخدمات الإدارية العامة	3	3,1	6,5	8,4	7,4
خدمات خارج القطاع العام	6	6,5	6,8	7,8	7,7

Source : 1 Banque d'Algérie , rapport annuel l'année 2008, Annexe des Tableaux statique ;p190.
2 Banque d'Algérie , rapport annuel l'année 2012, Annexe des Tableaux statique ;p239.

الشكل رقم (05):يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2005-2009



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم(08)

من خلال الجدول والرسم البياني نلاحظ التراجع الملحوظ في معدلات النمو الخاصة بقطاع المحروقات، وهذا راجع بالأساس إلى انخفاض أسعار البترول نتيجة لانخفاض الطلب على النفط والغاز وهذا تماشيا مع بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007، بعكس معدل النمو خارج قطاع المحروقات الذي شهد تحسنا ملحوظا والذي بلغت نسبة 10,5 سنة 2009 وهذا راجع إلى الأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو من خلال مخصصاته لقطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية أما عن قطاع الفلاحة فقد خصص لهذا القطاع مبلغ قيمة 300 مليار دج، أي حوالي 5 أضعاف ما خصص لهذا القطاع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وقد ساهم هذا الدعم في رفع معدلات نمو الناتج الفلاحي بين سنتي 2005 و 2007 بما يقارب 3,1%، لكنه عاد للانخفاض بشكل حاد سنة 2008، ليصل 5,3- أي بنسبة 10,3% مقارنة بسنة 2007 بفعل الجفاف آنذاك، ليشهد تحسنا ملحوظا بلغ 21,1 سنة 2009 بفعل تحسن قطاع الحبوب ليصل حجم الإنتاج إلى

61,2 مليون قنطار، أما بالنسبة لقطاع الصناعة، فلم يحقق قطاع الصناعة العمومي أثرا إيجابيا على معدل نمو القطاع رغم المخصصات المالية في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو، لذلك مردوديته بقيت ضئيلة بعكس صناعات القطاع الخاص التي حققت نسباً إيجابية في السنوات 2005، 2006 ، 2007 بـ 1,7%، 2,1%، 3,2% على التوالي[1].

قطاع البناء والأشغال العمومية والذي حقق ثاني أعلى نسبة نمو بعد القطاع الفلاحي والتي قدرت بـ 9,8 % على طول الفترة (2007-2009)، والذي شهد توسعا كبيرا في برمجة وانجاز الهياكل القاعدية والمنشات الأساسية ، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فقد حقق نسب نمو إيجابية طيلة الفترة (2005-2009) سواء تعلق الأمر بخدمات الإدارة العامة أو خارج الإدارة فقد بلغت نسبة النمو حوالي 7,7% نهاية سنة 2009، كما شهدت نسب التضخم ارتفاعا هي الأخرى حيث قدرت نسبة التضخم في سنة 2005 بـ 1,6 %، لتصل إلى 2,5 % سنة 2006 و 3,5 % ، 3,3% على التوالي سنة 2007 و 2008، لترتفع من جديد سنة 2009 إلى حدود 5,75% ، وهذا راجع إلى زيادة الإنفاق العمومي طيلة فترة البرنامج كما عرف سجل رصيد الميزان التجاري توازنا طيلة فترة تطبيق البرنامج، ليرتفع سنة 2008 إلى حدود 40,60% في الوقت الذي سجل فيه ميزان المدفوعات فوائض، حيث وصل إلى 37 مليار دولار سنة 2008 بسبب تراكم احتياطي الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، لكن سرعان ما انخفض رصيد الميزان التجاري بسبب انهيار أسعار البترول، كما أن قيمة الواردات بلغت 37,9 مليار دولار سنة 2008[2] .

الفرع الثالث: أثر البرنامج الخماسي 2010-2014على النمو الاقتصادي

لمعرفة انعكاسات البرنامج الخماسي على مدى تحقيق الأهداف المسطرة له، والمتعلقة

[1] خديجة حساين دواجي، مرجع سابق الذكر، ص99.

[2] خديجة حساين دواجي، مرجع سابق الذكر، ص ص99 ،100.

أساسا برفع معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2014، والجدول التالي يوضح معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة[1]:

جدول رقم (09):يوضح معدل النمو الاقتصادي 2010-2014

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو%	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	3,7	3,2	1,3

المصدر:من إعداد الطالبين بناء على المعطيات الواردة بقاعدة البيانات الخاصة بالبنك الدولي:

Http://www.world Bank . org/ en/publication global economic- prospects/data region= MNA.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل النمو في هذه الفترة متذبذ بحيث قدر ب 1,6% سنة2010ليصل إلى 3,6% في 2011،وسنة 2012 تراجع ليصل إلى 3,3% وثم استمر في الانخفاض إلى 2,8% سنة 2013،بعد ذلك عاد إلى الارتفاع بداية من 2014 وهذا بسبب ارتفاع أسعارالمحروقات.

القطاعات الإقتصادية:

نتيجة تطبيق البرنامج الخماسي 2010-2014 نجد أن معدل النمو في ارتفاع نسبي ومتقارب إلا أن هذا الأخير كان له أثر على القطاعات الاقتصادية والمؤشرات الاقتصادية، والتي نوضحها فيما يلي[2]:

الجدول رقم (10):يوضح مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2010

[1] نادية معلالة، مليكة درويش، **أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 دراسة تحليلية قياسية للفترة 1985- 2013**، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: تمويل التنمية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 2015/2014، ص ص 91،92.

[2] نادية معلالة، مليكة درويش، مرجع سابق الذكر، ص09.

	2010	2011	2012	2013
المحروقات	4180,4	5242,1	5536,4	4968
الفلاحة	1015,3	1183,2	1421,7	1627,8
الصناعة	617,4	663,9	728,6	765,4
البناء والأشغال العمومية	1257,4	1333,3	1491,2	1620,2
قطاعات أخرى	7063,5	8429,5	950,6	10365,3

المصدر:البنك المركزي الجزائري، التقارير السنوية للمؤشرات المالية والنقدية للجزائر2014 **/www.Bank of Algeria. Dz rapport htn ,p 26**

نلاحظ من خلال الجدول مايلي[1]:

1. **قطاع المحروقات:** نلاحظ أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في تزايد من 2010 إلى 2012 ليصل إلى 55364 مليار دج في 2012 وهذا بسب ارتفاع أسعار البترول وعند انخفاضه سنة 2013 تراجع بذلك ليصل إلى 49680.
2. **قطاع الفلاحة:** إن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر حيث كان 1015,3مليار دج سنة 2010 ليصل إلى 1627,8 مليار دج سنة 2013 نتيجة تحسن المناخ إضافة إلى زيادة الدعم الفلاحي.
3. **قطاع الصناعة:** قيمة مساهمة قطاع الصناعة في ارتفاع في سنوات تطبيق البرنامج ليصل إلى 765,4 مليار دج سنة 2013 إلا أن قيمته ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات وهذا راجع لعدم اهتمام الدولة بهذا القطاع.
4. **البناء والأشغال العمومية:** يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات المستفيدة من المخصصات المالية التي طرحها البرنامج الخماسي 2010-2014، حيث انتقلت قيمة مساهمته في الناتج المحلي الخام من 1257,4 مليار دج إلى 1620,2 مليار دج في سنوات 2013,2012,2011,2010 .

أما فيما يخص باقي القطاعات نجد كذلك أنها في تزايد حيث كانت قيمة المساهمة 70635 مليار دج سنة 2010 لتصل إلى 10365,3 مليار دج سنة 2013 .

الفرع الرابع: أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 على النمو الاقتصادي

ومع انخفاض أسعار النفط في عام 2014، زاد العجز الموازني، فقد انتقل رصيد الخزانة العامة من 4 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى 17-% في عام 2015 وأدخلت الحكومة تعديلات على الميزانية لمعالجة الانخفاض في إيرادات ضريبة النفط، وهو ما قلص العجز في الميزانية إلى 13,2 - % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 و 8,8-%في عام 2017 غير أنه مع استمرار انخفاض سعر البرميل، ثبت أن التعديلات التي أجريت غير كافية لإعادة العجز في الميزانية إلى مستوى يمكن تحمله ولذلك قررت الحكومة استخدام التمويل غير التقليدي، في شكل إصدار سندات خزينة

[1] نادية معلالة، مليكة درويش، مرجع سابق الذكر، ص93.

اشتراها مصرف الجزائر بمبلغ 570 مليار دينار لعام 2017 حوالي 4,6 مليار دولار أمريكي وفي مواجهة تدهور المالية العامة، وضع البلد أيضا رؤية عام 2030 التي تحمل أهدافا للتنمية المستدامة حتى عام 2030 وتستند هذه الرؤية إلى نموذج النمو الاقتصادي الجديد، لا سيما لترشيد الإنفاق العام والواقع أن التحويلات الاجتماعية ونفقات الموظفين تؤثر بشدة على المالية العامة، في حين أن الاستثمار الخاص لم يحل محل الاستثمار العام. ويهدف نموذج النمو الاقتصادي الجدي إلى ما يلي: العودة إلى التخطيط الإنمائي كجزء من التدخل الي،

الليبرالي، وتعزيز قدرة الإدارات الاقتصادية للدولة على التسيير، ووضع المؤسسة في صلب السياسة الاقتصادية وتعميم معايير الأداء في إدارة المؤسسات الوطنية الكبيرة، وإجراء تقييم للسياسة العامة[1].

الفرع الخامس: تطور النمو الاقتصادي 2020-2021

شهد النشاط الاقتصادي، بعد تراجع غير مسبوق في الناتج الحقيقي بنسبة 6% سنة 2020، انتعاشا ملحوظا في سنة 2021 نتيجة تحسن الوضعية الوبائية. إذ تعدى إجمالي الناتج المحلي بالقيمة الحالية لسنة 2021 مستواه ما قبل الأزمة مسجلا 1,5مليار دينار سنة 2022 أي بزيادة قدرها 19,8%، في سياق تضخمي أين بلغ مخّفض إجمالي الناتج المحلي 15,7% ، الذي نتج عنه بلوغ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 3,5% ، أدت إجراءات بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية، لا سيما تنفيذ البرنامج الخاص لإعادة التمويل المتزامن مع السياسة المالية التوسعية، إلى الحد بشكل كبير من تداعيات الأزمة الصحية على الاقتصاد الوطني .بالفعل، انتعشت القطاعات خارج المحروقات بسرعة أكبر، مما أدى إلى نمو إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات من حيث الحجم من 3,9%- في 2020 إلى 2,4% في سنة 2021 بالرغم من التراجع غير المسبوق بنسبة 1,3 الُمسجل في القطاع الزارعي منذ سنة 2002[2].

---

[1] وهيبة بن داودية، **التحول الهيكلي للإقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016 – 2030)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2022، ص 42.

[2] التقرير السنوي 2021، **التطور الاقتصادي والنقدي**، ديسمبر www.bank-of-algeria.dz،2022, ص21.

المطلب الثاني:عرض وتحليل تطور ميزان المدفوعات للفترة من 2001-2021

يعتبر ميزان مدفوعات الوسيلة الفعالة التي تعتمد عليها الجزائر من أجل استمرار نشاطها ونجاحه، لذلك سوف يتم التعرف على أهم التطورات في هذا الأخير خلال الفترة من (2000 – 2019).

أولا. تطور ميزان المدفوعات الجزائري من 2000 إلى 2008 :

سوف يبين الجدول التالي أهم التطورات الحاصلة في ميزان المدفوعات في هذه الفترة .

جدول رقم (11): يوضح تطور ميزان المدفوعات من 2000 إلى 2008

الوحدة:ملياردولارأمريكي

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الرصيد الجاري الخارجي	4,36	7,06	8,83	8,84	11,1	21,18	28,95	30,59	34,45
الميزان التجاري	6,70	9,61	12,3	11,41	14,27	26,47	34,06	34,59	40,06
الصادرات	21.65	12.32	18.71	24,46	32,23	46,33	54,74	60,59	78,59
المحروقات	13,65	12,32	18,71	24,46	32,23	46,33	,54 74	60,59	78,59
صادرات الأخرى	0,45	0,56	0,61	0,47	0,66	0,74	1,13	0,98	1,40
الواردات									
رصيد حساب رأس المال	-3.3	-4,1	-0,71	-1,37	-1,87	-4,24	-11,22	-0,99	1.85
الاحتياطات الخامة دون الذهب	20,3	22,5	23,11	32,92	43,11	56,18	77,78	110,18	143,1
	-9,6	-11,78	-12,01	-13,32	-17,95	-19,86	-20,68	-26,35	-37,99
سعر وحدة	18,95	23,1	25,24	29,03	38,66	54,64	65,85	74,95	99,86

صادرات بترول خام									
رصيد ميزان المدفوعات	**7,57**	**6,1**	**3,65**	**7,5**	**9,25**	**16,94**	**17,73**	**19,55**	**36,99**

المصدر: النشرة الثلاثية الإحصائية 2008.

من خلال الجدول تطور ميزان المدفوعات من 2000 إلى 2008 نلاحظ مايلي:

- من رصيد ميزان التجاري فى سنة 2000 شهد ارتفاعا في الصادرات والواردات مقارنة بالسنتين 2001 و 2002 حيث سجلت تناقصا في حصيلة الصادرات الجزائرية بسب تراجع الصادرات النفطية، نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط، مما انعكس على الميزان التجاري. إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004، تمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، ويعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط لاندماجه في الاقتصاد العالمي، ومن نتائج هذا البرنامج ما يلي:[1]
  1. تراجع في مستوى البطالة أكثر من 29 إلى 24%؛
  2. انجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة؛
  3. نمو مستمر يساوي في المتوسط 3,8 طوال السنوات الخمس بنسبة 6.8 % في سنة 2003 .
- تعد المحروقات المورد الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في جمع ثرواتها ونهوض باقتصاد قوي، فلذلك نستنتج من خلال الجدول أن المحروقات شهدت ارتفاعا خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2008 وهذا ما يصاحبه ارتفاع في سعر البرميل من البترول، أما و في سنة 2008 وبسبب الأزمة المالية العالمية انعكس ذلك سلبا على سعر البترول الذي انخفض سعره؛

[1] روفيا قالي، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان مدفوعات في الجزائر خلال الفترة من (2000-2019)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن المهيدي ام البواقي، 2020-2021، ص 50.

- أما فيما يخص الاحتياطات الخامة دون ذهب فشهدت ارتفاعا من سنة 2000 إلى 2008 وذلك راجع إلى نهوض باقتصاد وتوفر السيولة واعتماد على المحروقات؛
- وفي الأخير يمكن القول أن ميزان المدفوعات لبنك الجزائر من 2000 إلى 2008 شهد تطورا كبيرا ناتج عن أن وسائل السياسة النقدية أدت إلى توازن ميزان المدفوعات وأن بنك الجزائر لديه سيولة كافية لمواجهة الأزمات مثل الأزمة المالية العالمية 2008 التي أدت إلى غلق معظم البنوك، لأنها لم تطبق قواعد وأحكام السياسة النقدية المعمول بها في حالة الطوارئ؛
- إن حجم السيولة النقدية التراكمية الذى عرفه الاقتصاد الجزائري، حيث وضعت السياسة النقدية أمام عدة مشاكل من بينها التضخم مما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي وتذبذب في ميزان المدفوعات الذي تعتمد عليه الدولة في وضع سياستها الاقتصادية حيث أن اختلاله كما هو واضح في مجال الدراسة من 2000 إلى 2008 سواًء كان عجز أو فائض خاصة في سنة 2008 الذي بلغ ذروته وقدر ب 36,99 مليار دولار وهذا ما يعرف بانتعاش الاقتصادي مما يدل على توفر مردودية والسيولة النقدية للدولة.

تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجي تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 2000، وذلك يعود إلى التحسن في أسعار البترول، الذي أنجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 21,06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77,19 مليار دولار سنة 2008.[1]

ثانيا.تطورميزان المدفوعات 2009 إلى 2014 :

شهد بنك الجزائر خلال هذه الفترة من(2009 –2014)تطورا كبيرا في ميزان المدفوعات الذي يعتبر أهم مؤشر تعتمد عليه الدولة،وهذامايبينه بوضوح الجدول التالي:

[1] جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل سعي للاضمام الى منظمة العالمية للتجارة** ، مجلة الباحث، العدد 11؛ جامعة الجزائر 3، 2012، ص232.

جدول رقم (12):تطور ميزان المدفوعات من 2009 إلى2014

الوحدة: ملياردولار أمريكي

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الرصيد الجاري الخارجي	0,40	12,15	19,70	12,418	1,153	-9,277
الميزان التجاري	7,78	18,21	27,94	20,167	9,880	0,459
الصادرات	45,19	57,09	72,88	71,736	64,867	60,129
المحروقات	44,42	56,12	71,66	70,583	63,816	58,462
صادرات الأخرى	0,77	0,97	1,22	1,153	1,051	1,667
الواردات	-37,40	-38,89	-44,94	-51,569	-54,987	-59,670
رصيد حساب رأس المال	3,46	3,18	0,36	-0,361	-1,020	3,396
الاحتياطات الخامة دون الذهب	148,91	162,22	182,22	190,661	194,012	179,839
سعر وحدة صادرات بترول خام	62,25	80,15	112,94	111,045	108,071	100,234
رصيد ميزان المدفوعات	3,86	15,32	20,141	12,057	0,133	-5,881

المصدر:من إعداد الطالبين بناءا على بنك الجزائر: (المديريةالعامةللجمارك).

من خلال الجدول تطور ميزان المدفوعات من 2009 إلى 2014 نلاحظ مايلي[1]:

[1]روفيا فالي، مرجع سابق الذكر، ص52.

- أن الميزان التجاري شهد تذبذبا في تطوره حيث انخفض في سنة 2009 بسبب الخروج من الأزمة المالية 2008 حيث قدر ب 7,78 مليار دولار، ثم بعد ذلك ارتفع ليصل إلى ذروته في 2012 حيث بلغ ما قيمته 20,167 مليار دولار أمريكي ثم شهد الميزان التجاري مباشرة هبوطا غير متوقع حيث وصل في سنة 2014 إلى 0,459 مليار دولار أميركي، ويرجع سبب هذا التذبذب إلى ارتفاع في الصادرات وانخفاض في الواردات، كذلك الاعتماد فقط على البترول دون غير من الثروات الطبيعية الأخرى؛
- نلاحظ أن المحروقات شهدت ارتفاعا على مدى سنوات الدراسة خاصة البترول حيث أرتفع سعر البرميل الواحد للبترول، مما أدى إلى انتعاش الاقتصادي للدولة؛
- احتياطات الخامة دون ذهب ارتفعت قيمتها من 2009 إلى 2013 بنسبة % 73 ثم انخفضت في سنة 2014 بقيمة 178,93 مليار دولار أمريكي، وذلك بسبب توفر السيولة النقدية للبنك الجزائر الذي يساهم في نهوض بكل المجالات ومساعدة الدولة؛
- وفي الأخير نتطرق لميزان المدفوعات من 2009 إلى 2014 الذي لاحظ نمو بطئ جدا خاصة في سنة 2014 أخذت قيمة سالبة قدرت ب 5,881 – مليار دولار، ويرتبط تطور ميزان المدفوعات لبنك الجزائر بتغيرات وتطورات في المحروقات بصفة عامة والبترول بصفة خاصة.

ثالثا. تطور ميزان المدفوعات من 2015 إلى 2019:

يوضح الجدول التالي أهم التطورات لميزان المدفوعات في الفترة الممتدة من 2015 إلى20019،يظهر ذلك في[1]:

[1] روفيا فالي، مرجع سابق الذكر،ص ص52-53.

جدول رقم (13):يوضح تطور ميزان المدفوعات من 2015 إلى 2019

الوحدة:ملياردولارأمريكي

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الرصيد الخارجي الجاري	-27,29	-26,22	-4,19	-7,48	-
الميزان التجاري	-18,08	-20,13	-3,41	-1,17	3,166
الصادرات	34,57	29,31	7,99	41,115	-
المحروقات	33,08	27,92	7,65	38,897	6,277
صادرات أخرى	1,48	1,39	0,34	2,218	-
الواردات	-52,65	-49,44	-11,33	-48,573	-
رصيد حساب رأس المال	-0,25	0,19	-0,40	0,878	-
الاحتياطات الإجمالية (دون الذهب)	144,133	114,138	97,332	79,882	-
سعر الوحدة لصادرات البترول	53,066	45,005	54,063	71,8	71,2
رصيد ميزان مدفوعات	-27,54	-26,03	-21,76	-15,82	-16,93

المصدر:بنك الجزائر،المديريةالعامةللجمارك،2017 ،صفحة 47.

من خلال الجدول تطورات ميزان المدفوعات خلال الفترة مابين 2015 و 2019 نستنتج مايلي:[1]

[1]روفيا فالي، مرجع سابق الذكر، ص53.

- نلاحظ أن الميزان التجاري خلال سنوات 2015 إلى 2019 شهد عجزا كبيرا بسبب انخفاض في الواردات مقابل زيادة ضئيلة في الصادرات المحرقات هذا ما أدى لعدم توازن في ميزان التجاري عليه يجب إتباع قواعد الساسة النقدية؛
- أما فيما يخص المحروقات فقد تراجعت قيمتها حيث بلغت قيمة البرميل الواحد في سنة 2016 قيمة 45,005 مليار دولار أمريكي هذا ما أثر سلبا على عجز ميزان التجاري، تميزت فترة الدراسة بالركود الكلي تقريبا لواردات السلع، انعكست هذه الوضعية عن البنك بانخفاض عجز الميزان التجاري الذي انتقل من 14,412 مليار دولار في سنة 2017 إلى 7,458 مليار دولار في سنة 2018 أي انخفض بنسبة 48,3% خلال سنتين، استمر الوضع في سنة 2019 التي تعتبر بداية للأزمة صحية أثرت على كل القطاعات وهذا ما أدى لتراكم الخسارة وبالتالي العجز؛
- شهد ميزان المدفوعات عجزا كبيرا من 2015 إلى 2019 يرجع ذلك للعوامل الخارجية المتمثلة في تغير سعر الصرف، كذل ك مختل ف الأزمات مثل التضخم الذي يهدم الاقتصاد الوطني، بإضافة إلى عوامل داخلية المتمثلة في الحراك الوطني وأزمة الصحية كوفيد 19 التي عرقلة نشاط في مختلف المجالات، كانت نسبة العجز تقارب 71,20%، لذلك يجب على البنك أن يعيد في السياسة النقدية المطبقة تعديلها بما يتناسب مع متطلبات ميزان المدفوعات بهدف مواجهة العجز ومحاولة تعديله وفقا لوسائل السياسة النقدية الفعالة.

ما يمكن قوله على وضع ميزان المدفوعات في الجزائر أنه لم يستقر وبقي متذبذبا خلال فترة الدراسة (2019-2000) نتيجة للصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء ارتفاع وانخفاض أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف، وهو ما يجعل السياسات الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات وخاصة في ظل غياب إستراتيجية اقتصادية واضحة وشاملة، والوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية بالإضافة إلى عدم تنويع مصادر تمويل هذه البرامج والذي يرتكز على إيرادات الجباية البترولية،حيث أنه في حالة انهيار أسعار المحروقات فإنه بالضرورة سيؤدي إلى تعطيل هذه

السياسة الاقتصادية، لذلك ولحد الآن لا يزال يخضع ميزان المدفوعات الجزائري إلى التغيرات في الوضع الاقتصادي الدولي[1].

رابعا. تطور ميزان المدفوعات 2020-2021

في عام 2021 وعلى الرغم من زيادة الواردات، أدى ارتفاع أسعار المحروقات إلى جانب ارتفاع الكميات المصدرة إلى فائض في الميزان التجاري وانكماش في عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات. يعود عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات منذ عام 2014 إلى حد كبير إلى انخفاض أسعار النفط نسبًيا وضعف الصادرات خارج المحروقات، وكذلك إلى المستوى المرتفع للغاية للواردات التي زادت بأكثر من 40% بين عامي 2010 و2014 نظرا لانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر ولنقص التمويل الخارجي الدين الخارجي، تمويل هذه العجوزات بشكل حصري تقريًبا عن طريق سحب احتياطيات النقد الأجنبي (باستثناء الذهب). وهذا ما يفسر التآكل السريع لهذه الاحتياطيات التي انخفض مخزونها بنحو S% بين نهاية عام 2017 ونهاية عام 2021،حيث تقلص العجز الكلي في ميزان المدفوعات بشكل كبير في عام 2021 ليستقر عند 1,48 مليار دولار مقابل 16,37 مليار دولار قبل عام، العجز الذي لا يزال قريبا جدا من عجز الحساب الجاري والرأسمالي بسبب الضعف النسبي في المعاملات المالية بين المقيمين وغير المقيمين.[2]

[1] خولة بوفسيوة، زهرة زقرور ، **دراسة تحليلية لواقع ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000- 2019**, مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2021، ص68.

[2] التقرير السنوي 2021، **التطور الاقتصادي والنقدي**، ديسمبر2022، www.bank-of-algeria.dz، ص 79.

المبحث الثالث: تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية لمربع كالدور للفترة 2001-2021

تعد البرامج الاستثمارية ذات طابع كينزي قائمة على التوسع في السياسة المالية، حيث لم يسبق لها مثيل من قبل في الجزائر، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها، وذلك خلال طول الفترة من 2001 إلى 2021، وقد تمثلت هذه البرامج أساسا في:

المطلب الأول: تحليل أداء برنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال مربع كالدور للفترة 2001-2004

لدراسة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 في الجزائر من خلال المربع السحري لكالدور، يجب توفر إحصائيات للمؤشرات الاقتصادية الأربعة، والمتمثلة في معدل النمو الحقيقي ومعدل التضخم ومعدل البطالة ونسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي

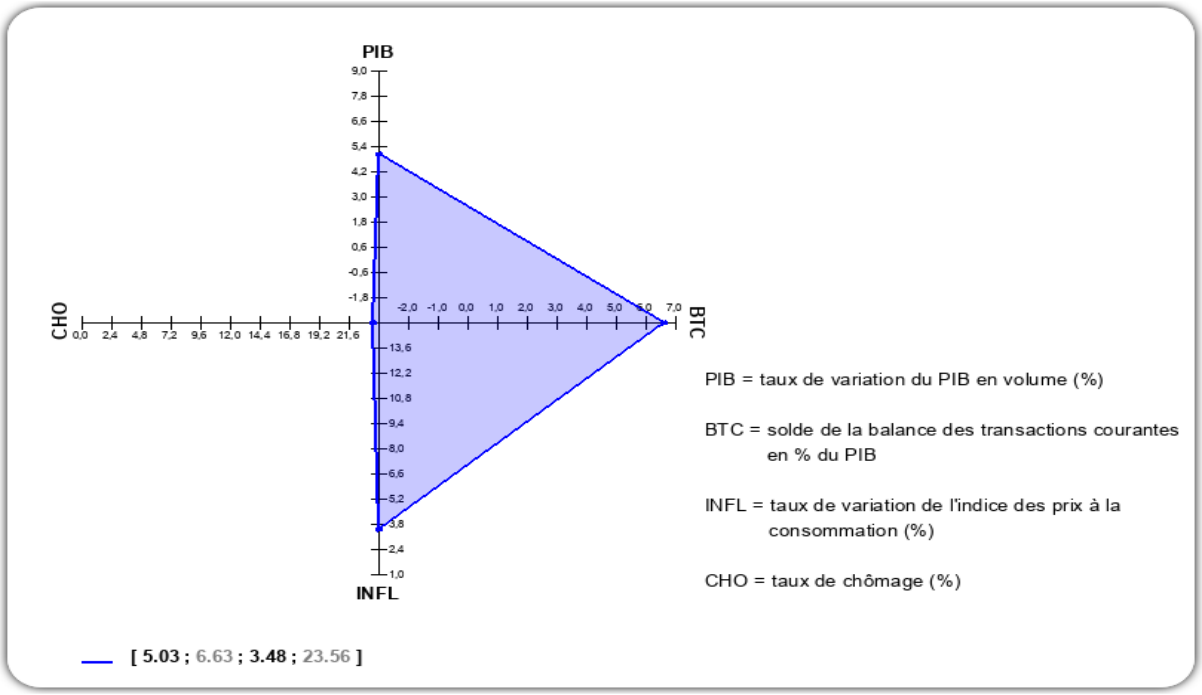
جدول رقم (14): متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة 2001-2004 الوحدة: نسبة مئوية %

السنوات	النموالاقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيد ميزان المدفوعات
2001	3	27.3	4.2	6.1
2002	5.6	25.6	1.4	3.65
2003	7.2	23.7	4.3	7.5
2004	4.3	17.7	4	9.25
المتوسط	**5.03**	**23.56**	**3.48**	**6.63**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- https://www.bank-of-algeria.dz
- https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor

الشكل رقم (06): تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة 2001-2004



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وتطبيقها على برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور نلاحظ أن المربع قد اتسع بشكل كبير على جهة اليمين، أي زيادة كبيرة في جهة ميزان المدفوعات، الذي ارتفع من 6.1% سنة 2001 إلى 9.25 % سنة 2004 ، وهذا عائد إلى الانتعاش الكبير في قطاع المحروقات خاصة عوائد البترول، كما تعد سنة 2002 أقل سنة في زيادة حيث لم تتجاوز الزيادة في رصيد ميزان المدفوعات 3,65 %، وبلغ متوسط ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة إلى 6.63%، وهذا نتيجة لإتباع سياسة الإنعاش الاقتصادي التي باشرتها السلطات بداية من هذا البرنامج من خلال التوسع في الاستثمارات العمومية والذي يؤدي بدوره إلى زيادة عدد مناصب الشغل وتقليل نسب البطالة، التي انخفضت من 27.3 % سنة 2001 إلى أن بلغت 17.7% سنة 2004 ويرجع هذا إلى المشاريع الاستثمارية وتعد الأشغال العمومية القطاع الأكثر استقطابا لليد العاملة، حيث بلغ متوسط نسبة البطالة خلال هذه الفترة إلى 23.56% ، مما انعكس

بشكل واضح على النمو الاقتصادي الذي عرف تطور بشكل تدريجي وواضح إذ بلغ 4.3% سنة 2004 مقارنة لما كان عليه سنة 2001 حيث بلغ ما نسبته 3% ، وتعد سنة 2003 التي بلغ فيها النمو الاقتصادي أعلى قيمة له خلال هذه الفترة حيث وصل إلى 7.2% ، وبلغ متوسط النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة إلى 5.03%، أما عن التضخم الذي كان مقبولا بشكل عام إذ لم يصل إلى نسب كبيرة حيث بلغ سنة 2001 ما نسبته 4.2% وانخفض ووصل لأدنى قيمة له سنة 2002 حيث بلغ 1.4% ثم ارتفع ليصل سنة 2004 إلى 4%، أما الأعلى تضخما فقد كانت سنة 2003 إذ بلغ تضخم 4.3%، وفي المجمل فإن التضخم لم يصل إلى نسب قياسية حيث وصل متوسطه إلى 3.48%.

المطلب الثاني: تحليل أداء برنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال مربع كالدور للفترة 2005-2009

جاء برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 بمجموعة من الأهداف للنهوض بالقطاعات الاقتصادية ويمكن تحليل أداء هذا البرنامج من خلال مربع كالدور والجدول التالي:

جدول رقم (15): متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة 2005-2009الوحدة: نسبة مئوية %

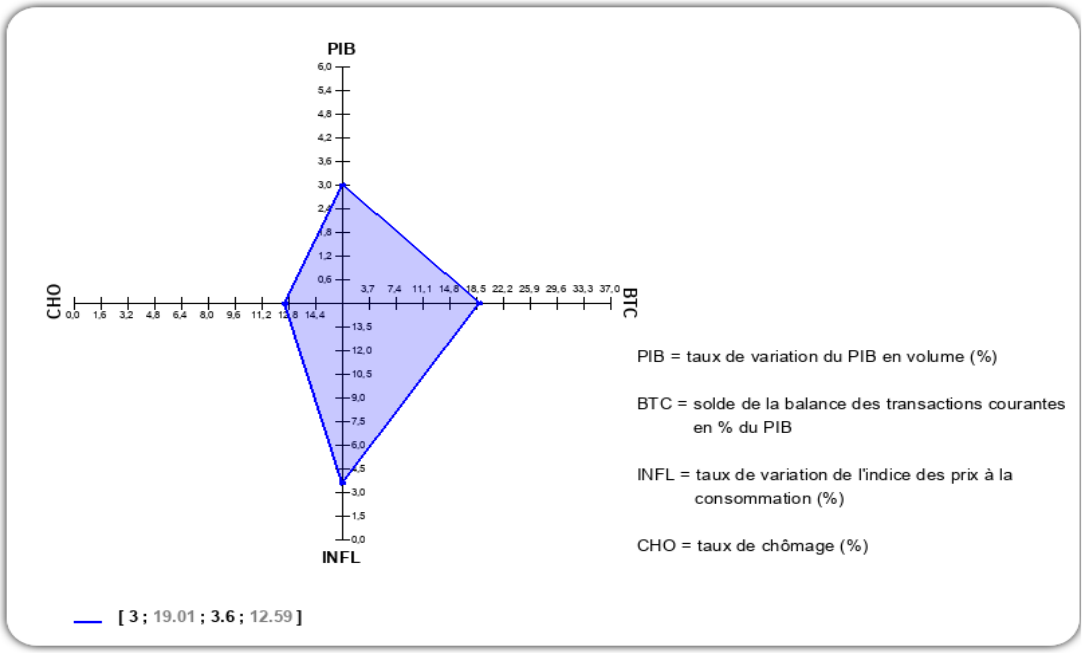
السنوات	النموالاقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيد ميزان المدفوعات
2005	5.9	15.3	1.4	16.94
2006	1.7	12.3	2.3	17.73
2007	3.4	13.8	3.7	19.55
2008	2.4	11.3	4.9	36.99
2009	1.6	10.2	5.7	3.86
المتوسط	**3**	**12.59**	**3.6**	**19.01**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- https://www.bank-of-algeria.dz

- https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-treso

الشكل رقم (07): تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة 2005-2009



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وتطبيقها على برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور نلاحظ تحسن في نسبة البطالة، حيث كانت تقدر سنة 2005 حوالي 15.3% ثم انخفضت إلى 10.2 % سنة 2009، وهذا راجع إلى مواصلة الحكومة في تنفيذ برامج استثمارية وتشجيع على إنشاء مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما ميزان المدفوعات فنلاحظ أنه قد تحسن بشكل ملحوظ، حيث وصل سنة 2005 إلى 16.94% ووصل إلى أكبر قيمة له سنة 2008 إلى 36.99% رغم الأزمة العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي سنة 2008 حيث بلغ ميزان المدفوعات خلال سنة 2009 بعد أزمة 2008 إلى 3.86% وهذا عائد إلى انخفاض أسعار المحروقات ، وهذا ما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات عكس الواردات التي بقيت في حالة استقرار وثبات ،وهذا ما أثر على رصيد ميزان المدفوعات سنة 2009، وقد انعكس هذا على معدل النمو

الاقتصادي الذي انخفض من 5.9% سنة 2005 إلى 1.6% سنة 2009 وهذا بسبب انخفاض أسعار المحروقات التي تساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وأما فيما يخص معدل التضخم فقد ارتفع بشكل ملحوظ بعد أن كان % 1.4 سنة 2005 ثم ارتفع لي يصل إلى 5.7% سنة 2009 ورغم هذا فإنه يعتبر مقبولا ولم يصل أرقام قياسية حيث بلغ معدل المتوسط إلى 3.6% .

المطلب الثالث: تحليل أداء برنامج توطيد النمو الاقتصادي من خلال مربع كالدور للفترة 2010-2014

جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 بمجموعة من الأهداف للنهوض بالقطاعات الاقتصادية ويمكن تحليل أداء هذا البرنامج من خلال مربع كالدور والجدول التالي:

جدول رقم (16): متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة 2010-2014

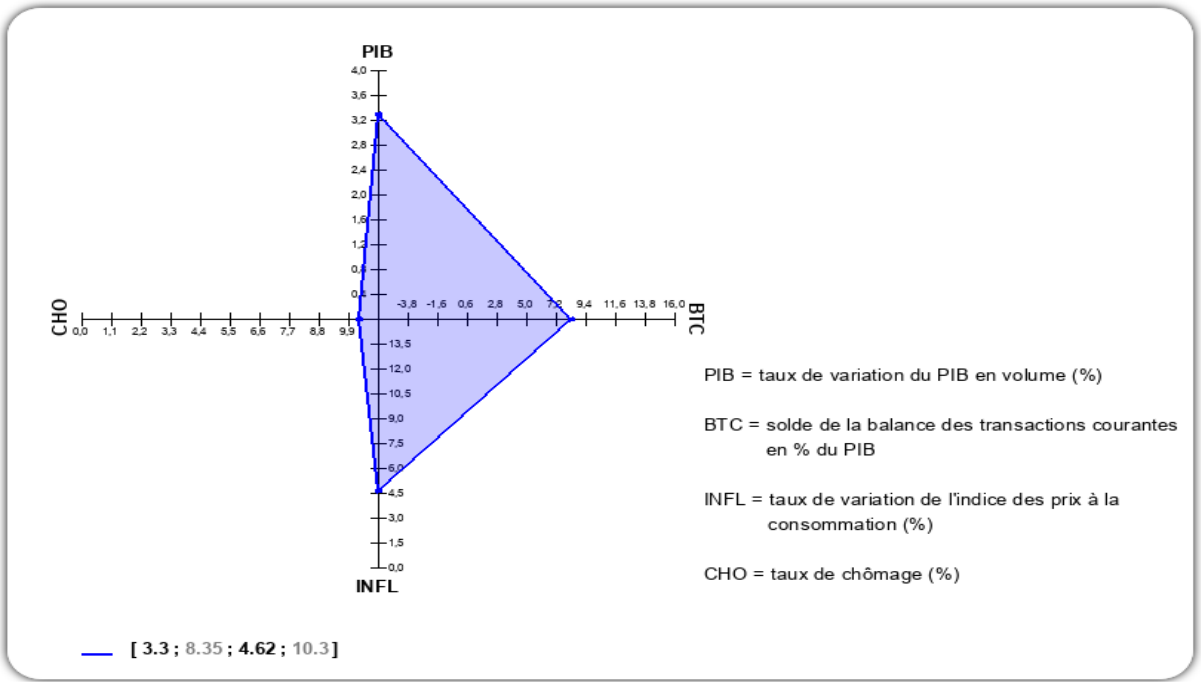
الوحدة: نسبة مئوية %

السنوات	النموالاقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيدميزانالمدفوعات
2010	3.6	10	3.9	15.32
2011	2.9	10	4.5	20.14
2012	3.4	11	8.9	12.06
2013	2.8	9.8	3.3	0.13
2014	3.8	10.6	2.5	5.88 -
المتوسط	**3.3**	**10.3**	**4.62**	**8.35**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- https://www.bank-of-algeria.dz
- https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor

الشكل رقم (08): تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة 2010-2014



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وتطبيقها على برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال التمعن في شكل مربع كالدور السحري يتضح أن هذه الفترة 2010-2014 عرفت تحسنا في رصيد ميزان المدفوعات من خلال اتساع المربع جهة اليمين حيث وصل إلى حدود 8.35% في المتوسط كنسبة رصيد ميزان المدفوعات مدعوما بالارتفاعات المسجلة بأسعار البترول في السوق النفطية العالمية ولكن ما يلاحظ كذلك هو ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات من 15.32% سنة 2010 إلى 20.14% سنة 2011 لينخفض سنة 2012 برصيد قدره 12.06، لينخفض بعد ذلك بشدة في سنة 2013 برصيد قدره 0.13 ليحقق عجزا سنة 2014 حيث سجل رصيدا سلبيا بنسبة - 5.88% بسبب انخفاض أسعار البترول وزيادة فاتورة الواردات وانخفاض قيمة الدولار مما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات.

ولكن في المقابل نجد أن هناك تراجع في المؤشرات الأخرى مثل النمو الاقتصادي بسبب تراجع كبير في نمو قطاع المحروقات حيث بلغ المتوسط السنوي لهذه الفترة 3.3 %

بسبب أن هذا القطاع يعتبر محرك النمو الاقتصادي، وعرفت معدلات البطالة استقرارا حيث انتقلت من 10% سنة 2010 إلى 10.6% سنة 2014، كما عرفت معدلات التضخم تذبذبا أيضا فقد ارتفع معدل التضخم سنة 2010 من 3.9% إلى 8.9% سنة 2012 لينخفض سنة 2014 إلى 2.5%.

المطلب الرابع: تحليل أداء البرنامج الخماسي من خلال مربع كالدور للفترة 2015-2019

جاء البرنامج الخماسي 2015-2019 بمجموعة من الأهداف للنهوض بالقطاعات الاقتصادية ويمكن تحليل أداء هذا البرنامج من خلال مربع كالدور والجدول التالي:

جدول رقم (17): متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة 2015-2019

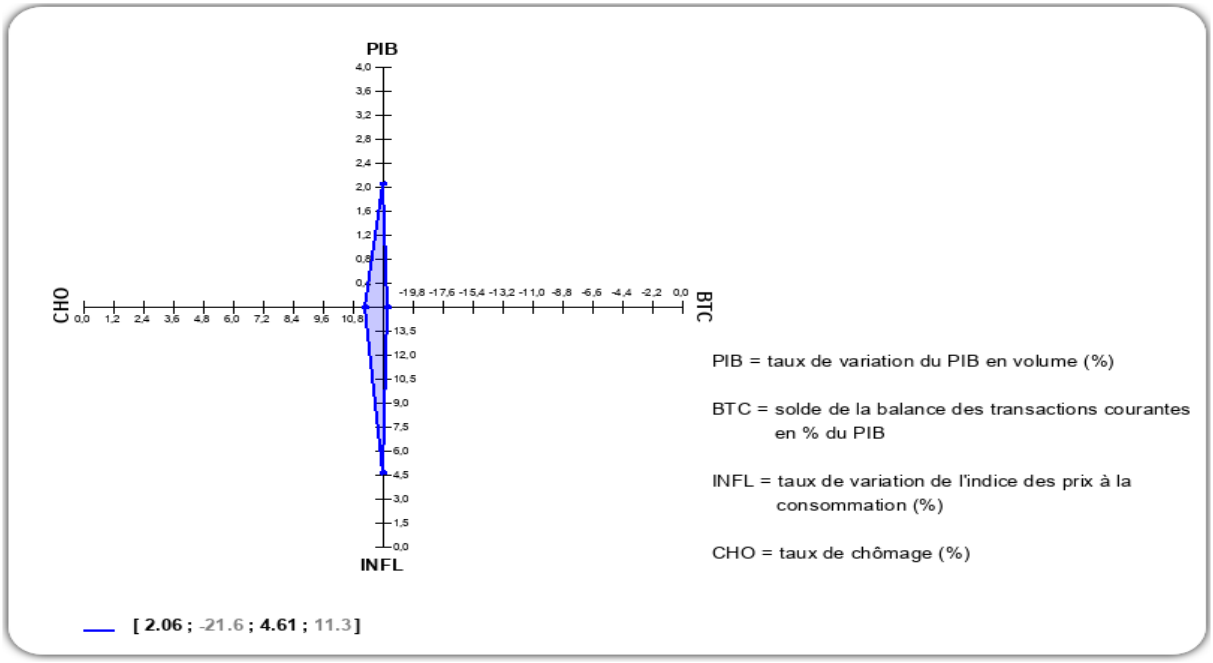
الوحدة: نسبة مئوية %

السنوات	النموالاقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيدميزانالمدفوعات
2015	3.7	11.2	4.8	27.54-
2016	3.2	10.5	6.4	26.03-
2017	1.3	11.7	5.6	21.76-
2018	1.1	11.7	4.3	15.82-
2019	1.0	11.4	1.95	16.93-
المتوسط	**2.06**	**11.3**	**4.61**	**21.62-**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- https://www.bank-of-algeria.dz
- https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor

الشكل رقم (09): تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة 2015-2019



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وتطبيقها على برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور يتضح أن الأداء الاقتصادي في تراجع من خلال انكماش شكل المربع في جهة اليمين مما يوضح تراجع في مؤشر ميزان المدفوعات بسبب تواصل انخفاض أسعار المحروقات وتزايد قيمة الواردات حيث وصل رصيده إلى - 21.62% في المتوسط، حيث نلاحظ انخفاض رصيد ميزان المدفوعات من - 27.54% سنة 2015 إلى - 26.03% سنة 2016 لينخفض سنة 2017 برصيد -% 21.76 لينخفض بعد ذلك في سنة 2018 برصيد قدره 15.82% ليستقر سنة 2019 ليحقق رصيدا قدره-16.93%

وبالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي التي تراجعت بسبب تراجع معدلات نمو قطاع المحروقات الذي انخفض من 3.7% سنة 2015 إلى 1.0 سنة 2019 حيث بلغ متوسطه 2.06%،ولكن في الجهة المقابلة نجد أن معدلات البطالة عرفت استقرارا حيث انتقلت من

11.2% سنة 2015 إلى 11.4% سنة 2019 حيث بلغ متوسطها 11.3% وهذا راجع إلى التحفيزات الضريبية الإدارية لإنشاء المؤسسات الصغيرة من طرف آليات التمويل وتشغيل الشباب، كما عرفت معدلات التضخم تذبذبا أيضا فقد ارتفع معدل التضخم سنة 2015 من 4.8% إلى 6.4% سنة 2016 ليرتفع سنة 2017 إلى 5.6% ثم انخفض إلى 4.3% سنة 2018 لينخفض بعد ذلك ويصل إلى 1.95% سنة 2019 ليحقق متوسطا قدره 4.61%.

المطلب الخامس: تحليل أداء برنامج النمو الجديد من خلال مربع كالدور للفترة 2020-2021

سعت الدولة الجزائرية مواصلة النهوض وانتعاش اقتصادها من خلال برنامج النمو الجديد الذي جاء في فترة تميزت عن باقي فترات البرامج السابقة ويمكن تحليل أداء هذا البرنامج من خلال مربع كالدور السحري والجدول التالي:

جدول رقم (18): متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة 2020-2021

الوحدة: نسبة مئوية %

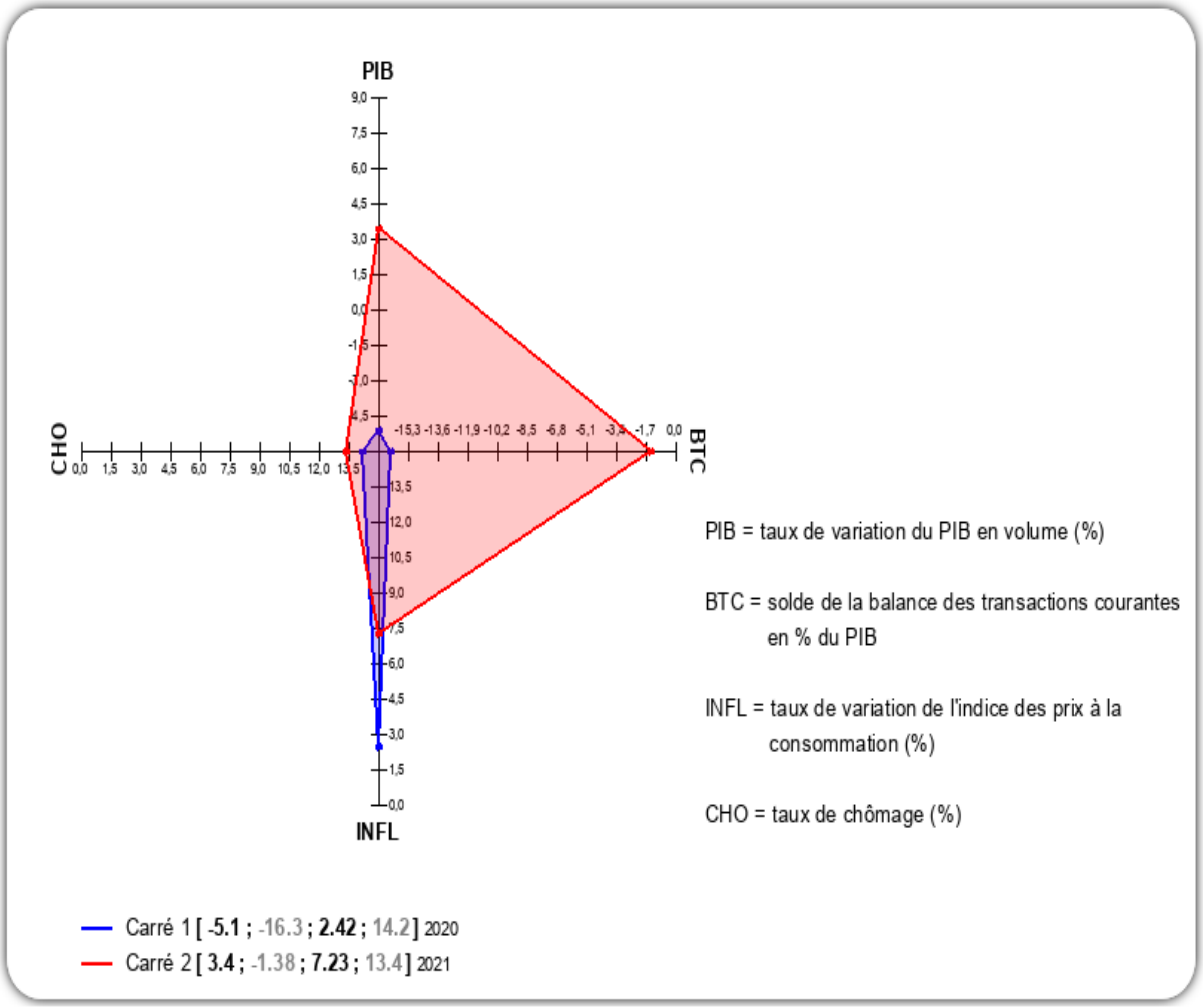
السنوات	النموالاقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيدميزانالمدفوعات
2020	5.1-	14.2	2.42	16.30-
2021	3.4	13.4	7.23	1.38-

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

-التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي، ديسمبر 2022، متاح على:

https://www.bank-of-algeria.dz

الشكل رقم (10): تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة 2020-2021



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وتطبيقها على برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور نلاحظ أنه خلال سنة 2020 أن النمو الاقتصادي عرف تراجع كبير وعجز قدر ب - 5،1% سنة 2020 ويعود هذا إلى تفشي وباء كوفيد-19 الذي ضرب العالم وشل اقتصاديات العالمية وتراجعت أسعار المحروقات بشكل كبير وأثر هذا على الاقتصاد الوطني باعتباره يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات التي تساهم في نسب كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي ، ومع حلول سنة 2021 ارتفع النمو الاقتصادي بعد رفع الحظر الذي طبق ورفع القيود التي كانت مطبقة أثناء

انتشار الوباء، وهذا ما انعكس على رصيد ميزان المدفوعات ال ذي بلغت نسبته سنة 2021 حوالي -1.4% بعدما كانت سنة 2020 تبلغ - 16.30%،ومع الركود الاقتصادي بفعل وباء كورونا ارتفعت نسب البطالة حيث وصلت سنة 2020 إلى 14.2% وانخفضت بشكل طفيف في سنة 2021 إلى 13.4%، أما التضخم فقد وصل إلى قيم قياسية إذ بلغ سنة 2020 إلى 2.42% ليرتفع بشكل كبير ويصل إلى 7.23% سنة 2021، وفي المجمل يمكن القول أنه خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2021 تأثرت بشكل كبير بوباء كوفيد-19 الذي جعل السلطات الحكومية تجمد الكثير من المشاريع والبرامج الاستثمارية وفرض مجموعة من القيود والقرارات كالحظر لتقليل من انتشار الفيروس، الذي أصاب العالم بأكمله مما أدى إلى انخفاض أسعار المحروقات وتراجع نسب صادرات باعتبار أن هذه المحروقات لها نسب عالية من قيمة الصادرات التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي.

خلاصة:

عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشا ماليا لم يسبق له مثيل،مما مهد إلى الشروع في تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية تهدف إلى تحفيز النمو وزيادة التشغيل وكانت خلال الفترة (2001-2014) وتمثلت هذه البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بمبلغ تجاوز 7 مليار دولار ، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) بمبلغ مقداره 114مليار دولار والبرنامج الثالث لتوطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) بمبلغ 286 مليار دولار ،بالإضافة إلى المخطط الخماسي 2015-2019 وبرنامج النمو الجديد 2020-2024 وتهدف السلطات العمومية من خلال البرامج إلى استغلال العائدات النفطية في إحداث تنمية شاملة ومستدامة وتغيير جوهري في هيكل الاقتصاد الوطني ، وذلك من خلال رفع معدلات النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية ومواجهة مشكلة البطالة ومحاربة التضخم ،إضافةإلى دراسة تأثير البرامج التنموية من خلال مربع كالدور السحري ،كما ركزت على المشاريع تطوير البنية التحتية والهياكل الأساسية بشكل متوازن يسمح بتنويع الاقتصاد والخروج من التبعية شبه المطلقة للعوائد النفطية .

خاتمة عامة

نتيجة لسلسلة التحولات التي شهدها الاقتصاد الجزائري وجملة الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية إلا أنها اعتبرت هيكلية لم تثبت فعاليتها وكفاءتها في إخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية للعائدات النفطية، حيث مر الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية بمجموعة من المراحل، وعرف عدة تطورات أثرت تأثيرا كبيرا على التنمية الاقتصادية، وخاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، أين تدهورت معدلات التبادل، وارتفعت معدلات التضخم المستورد وتراجعت أسعار النفط بشكل كبير أدى إلى شلّل الحركة التنموية، مما أدى بالجزائر إلى انتهاج سياسة بديلة في تنمية اقتصادها مع بداية سنة 2000 حيث اعتمدت مجموعة من البرامج الاستثمارية العمومية حققت نتائج محمودة في ظل الاستقرار الاقتصادي.

ولكن على الرغم من التحسن الملحوظ في بعض المتغيرات المرتبطة بنتائج تطبيق هذه البرامج التنموية وحتى تلك المرتبطة منها بالمستوى الاجتماعي فإن ما تحقق من تحسن يعد أقل بكثير مما كان بالإمكان تحقيقه بالنظر إلى حجم الإنفاق الضخم الذي تضمنته هذه البرامج الأربع ناهيك عن حجم الفساد الكبير الذي ارتبط بتنفيذها، هذا ما يدفعنا للقول أن هذه البرامج هائلة الضخامة من الناحية الإ رفاقية لم تؤت النتائج المتوقعة منها وأن النتائج التي تم العمل عليها ظرفية في ظل استمرار ارتباط المتغيرات الأربع المشكلة لمربع كالدور بنمو قطاع المحروقات، كما أن هذه السياسة الاقتصادية للبرامج التنموية المبنية في أغلبها على التصورات الكينزية في تحفيز الطلب الكلي يتحقق أثرها الإيجابي تحت شرط أساسي هو مرونة الجهاز الإنتاجي، كما يلاحظ تعطل هذه البرامج التنموية بشكل واضح عقب وتيرة سريعة في الألفية الثالثة وهذا مقترن أساسا بانخفاض أسعار المحروقات، كما أن هذه البرامج لم تثبت نجاعتها في إخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات وبناء اقتصاد جديد يهدف إلى لتحسين أداء القطاعات الإنتاجية وزيادة الاستثمار ،والهدف الرئيسي من هذه

البرامج هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي والحد من البطالة والتضخم وغيرها من المشاكل التي تواجه الاقتصاد الجزائري.

1.اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** توصلنا إلى صحة هذه الفرضية في الفصل الأول وذلك من خلال التعريف الخاص بمربع كالدور السحري ومعرفة أهم متغيراته المتمثلة في(البطالة، التضخم، النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات).
- **الفرضية الثانية:** الهدف من تطبيق البرامج التنموية هو إنشاء مجموعة من المشاريع هدفها العمل على استدامة معدلات النمو في حدود مرتفعة تسمح بتحقيق إنعاش حقيقي وفعال للاقتصاد، توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية في الفصل الثاني.
- **الفرضية الثالثة:** من خلال قيامنا بتحليل تطور المتغيرات الاقتصادية لمربع كالدور للفترة 2001-2021 وقيامنا باختبار هذه الفرضية بتطبيقها على نموذج **Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor**،توصلنا إلى أن بعض البرامج التنموية أثرت إيجابيا وسلبيا على متغيرات مربع كالدور السحري، حيث نجحت في حفض معدلات البطالة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع في ميزان المدفوعات، وتذبذب في معدلات التضخم، وذلك بسبب تأثير الصدمة النفطية و الأزمة الصحية العالمية كوفيد- 19 وتوصلنا إثبات صحة هذه الفرضية في الفصل الثالث.

2.نتائج الدراسة:

✓ **نتائج الجانب النظري:**

- اعتماد الاقتصاد الجزائري على مصدر وحيد هو عائدات قطاع النفط، مما يجعل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية مرهونة بتقلبات سعر برميل النفط؛
- تعتبر المؤشرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في البطالة والتضخم من الأهداف الأساسية والرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية،حيث أن معدل البطالة يعكس الوجه الحقيقي للحالة

الاجتماعية، ومدى التحكم لتوفير فرص العمل، أما التضخم فيدل على قيمة العمل والقدرة الشرائية؛

- غياب الرشادة في الإنفاق العام أدى إلى تجاوز التكاليف المخصصة للبرامج والمشاريع؛
- الهدف من برامج الاستثمارات العمومية التي تم إطلاقها طول الفترة الممتدة من 2001-2021 هو تدارك التأخر المسجل في جميع القطاعات من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

✓ **نتائج الجانب التطبيقي:**

- اعتماد الحكومة في تمويل المشاريع الاستثمارية بشكل كبير على العوائد البترولية لقطاع المحروقات الذي عرف تذبذب في أسعاره مما أثر على سير المشاريع والاقتصاد الوطني ككل؛
- سعت الجزائر إلى تحسين ميزان المدفوعات وهذا ما ظهر جليا في خفض مستوى الواردات ودعم الإنتاج المحلي على مدى السنوات التي تم فيها تنفيذ البرامج الاستثمارية؛
- ساهمت الإصلاحات الإستراتيجية التي طبقتها الجزائر في رفع القدرات الاقتصادية وتطويرها وتحديثها مما ساهم في زيادة النمو الاقتصادي رغم أنه عرف تذبذبا خلال تطبيق البرامج الاستثمارية؛
- الارتباط الشديد لاقتصاد الجزائر بصادرات المحروقات حيث عرفت مساحة مربع كالدور تمددا وتقلصا لمؤشرات الاقتصاد تبعا لزيادة وانخفاض أسعار المحروقات.

3.الاقتراحات والتوصيات:

- الاعتماد على خطط طويلة الأجل ومناهج لتقييم الخطط والبرامج الاقتصادية والتنموية؛
- ضرورة توفير ظروف ملائمة لضمان فعالية السياسة الاقتصادية وأداء متغيرات مربع كالدور السحري؛

- ضرورة قيام الجزائر بإصلاحات هيكلية جديدة تعزز النمو الاقتصادي من خلال تنويع الهيكل الإنتاجي والابتعاد عن قطاع المحروقات؛
- إعطاء أهمية كبيرة لهيكل الإنتاج المحلي من خلال تمكينه من الاستفادة بالمزايا المتاحة وهذا بتشجيعه وحمايته من المنافسة الخارجية الغير متكافئة والاستيراد الغير المنظم؛
- ربط مخصصات البرامج الاستثمارية بقدرات الانجاز الوطنية التعددية في البرامج التكميلية للوصول إلى الكفاءة التخصصية للاستثمار؛
- ضبط معدلات نمو الإنفاق العام في الجزائر بحيث تكون موافقة مع الطاقة الإنتاجية؛
- دعم القطاع الخاص وتشجيعه على الإبداع في الأنشطة المنتجة التي تساهم في إنشاء بيئة أعمال تشجع على الاستثمار وتنمية الاقتصاد الوطني؛
- تفعيل الرقابة الفعالة وهذا لمحاربة الفساد الذي عرقل تطبيق البرامج الاستثمارية والحصول على النتائج المرجوة.

4.آفاق الدراسة:

يمكننا القول أن هذه الدراسة ماهي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة تفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مفتوحا لدراسات أوسع وفي هذا الصدد يمكن أن نقترح بعض المواضيع التي تبين لنا من خلال هذا البحث أنه يمكن أن تكون عناوين لدراسات جديرة بالاهتمام وهي:

- ✓ أثر البرامج التنموية على تطور أسعار المحروقات في الجزائر خلال الفترة(2001-2021)؛
- ✓ مساهمة برامج الاستثمارات العمومية(2001-2021) في ترقية القطاع السياحي؛
- ✓ أثر برامج الاستثمارات العمومية على برنامج النمو الجديد (2020-2024) دراسة قياسية.

قائمة المراجع

✓ **المراجع باللغة العربية:**

أولا: الكتب

1. أحمد الأشقري، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2002.
2. إياد عبد الفتاح النسوري، **أساسيات الاقتصاد الكلي** ،الطبعة الأولى، دار فاء للنشر والتوزيع، عمان،2014.
3. حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
4. حمدي بن محمد صالح، **توازن الموازنة العامة** ، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع،2013.
5. خلف فليح الحسن، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2007.
6. رعد حسن السرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة** ، الجزء الأول،دار رضا للنشر، مصر،2000.
7. زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار القدح للطبع والنشر، الإسكندرية، 2003.
8. ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.
9. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتاب، القاهرة، مصر، 1997.

10. عبد المطلب عبد الحميد ، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)** ، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، 2003.

11. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي** ، الطبعة الأولى، دار الجامعة الإسكندرية،2013.

12. عرفان تقي الحسيني، **التمويل الدولي** ،الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن،2002.

13. عطية عبد القادر، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق** ، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2000.

14. عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

15. محمود حسين وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010.

16. نجيب رجب وضاح،**التضخم والكساد**، دار النفائس بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،2010.

17. وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن المصرية لبنان، 2010.

ثانيا: المقالات

1. أحمد بن عدة، محمد لكحل، **مخطط الانعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد رؤية الجزائر 2020-2030**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العد د01، جامعة غيلزان، 2022، الجزائر.

2. بن داودية، **التحول الهيكلي للإقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016 –2030)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2022،الجزائر.

3. جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل سعي للانضمام الى منظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد11؛ جامعة الجزائر 3، 2012،الجزائر.

4. دنيا خنشول، **واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر في اطار النموذج الجديد للنمو الاقتصادي**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، المجلد04، العدد 01.

5. سميرة العابد، زهية عباز، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

6. شراف عقون، وآخرون، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2015-2001**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، المركز الجامعي ميلة، ، الجزائر.

7. عبد القادر روشو، **الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا كوفيد – 19 دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030**، مجلة الاقتصاد الجديد ،المجلد 12، العدد 3 ، جامعة تيسمسيلت ،2021، الجزائر.

8. عبد الكريم قلوح، الغالي بن ابراهيم، **تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول (دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو2016/2030)**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الأعمال، المجلد 09، العدد 01،جامعة بسكرة 2020، الجزائر.

9. عزالدين القنيعي، **تقييم آثار برامج استثمارية الهامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال فترة 2001- 2014**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية،المجلد 05،العدد 02،جامعة البليدة 2، ،الجزائر.

10. علي اليوسفات، **عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية 1970-2009)**، مجلة الباحث، العدد11، جامعة أدرار ،2009،الجزائر.

11. عماري زهير ،حافظ أمين بوزيدي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(ARDL)،الفترة(1996-2014)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد،54، جامعة المسيلة، 2018،الجزائر.

12. فتيحة بروبة وآخرون، **دراسة التشغيل سياسة الانفاق الاستثماري و النمو من خلال المربع السحري لكالدور معطيات البرامج التنموية للجزائر خلال فترة 2010- 2019**،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،المجلد12 ، العد 02،القسم الأول، 2019،الجزائر.

13. كريمة حبيب، عادل زقرير، **اشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الانعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 05، جامعة حمة لخضر الوادي،2018،الجزائر.

14. لخضر بن احمد، **الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين (2001-2010)**- ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية ،العدد العشرين، جامعة زيان عاشور بالجلفة،الجزائر.

15. فوزي محيريق، **ضمان نجاح السياسة الاقتصادية المرتكزة على التكامل المحكم بين السياستين النقدية والمالية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني، العدد السابع، جامعة الوادي، الجزائر.

16. لعمرية لعجال، **النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية، العدد37، جامعة المسيلة، أفريل2019، الجزائر.

17. محمد صلاح، **أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر – المربع السحري لكالدور – دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي (2010/2014)**، مجلة كلية العلوم لاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016، الجزائر.

18. ناجم وافي، عبد الجليل جلالية، **نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الحوار الفكري، المجلد15، العد د02، جامعة أدرار، 2020،الجزائر.

19. ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، **النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر – بين الواقع والتجسيد**– مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء 02, جامعة حمة لخضر الوادي ،2017، الجزائر.

20. هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001–2019**،مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس ،يناير، 2020.

21. وهيبة بن داودية، **التحول الهيكلي للإقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة 2016–2030**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، عدد 28، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2022، الجزائر.

ثالثا.الأطروحات ، الرسائل والمذكرات

1. أحمد العيش، **أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2017)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث<< ل. م. د >> في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة ورقلة، 2019.

2. بدر الدين زبيدي وآخرون، **انعكاسات البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة فترة 2001-2016,** مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية شعبة العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسات، جامعة حمة لخضر الوادي،2018/2017.

3. بن رمضان جواد، زرقاني منير عبد النور ، **أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر – دراسة قياسية(1970-2014)**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان، 2016.

4. جميلة مهني ،**دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016-2017.

5. حمزة سعد،**سياسة الاتفاق العام و انعكاساتها على متغيرات مربع كالدور السحري دراسة تحليلية قياسية خلال فترة 1980- 2017**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي ، جامعة يحي فارس ،المدية ، 2020- 2021.

6. حياة اعبيد، **-مناطق الظل واشكالية تفعيل الدور التنموي للجماعات المحلية الجزائرية 2020-** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم السياسية تخصص: ادارة مالية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2020-2021.

7. خديجة حساين دواجي، **دراسة إحصائية تحليلية للبرامج التنموية وأثرها على العمالة بالجزائر خلال الفترة (2001- 2014)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في

العلوم الإقتصادية، تخصص: إدارة واقتصاد المؤسسة ، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2015/2014.

8. خولة بوفسيوة، زهرة زقرور ، **دراسة تحليلية لواقع ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000- 2019**, مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2021.

9. روفيا قالي، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان مدفوعات في الجزائر خلال الفترة من (2000-2019)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن المهيدي ام البواقي، 2020-2021.

10. سومية نعماني،غنية عبرون،**دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق ميزان المدفوعات- دراسة حالة الجزائر (2000-2015)**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس(2015-2016).

11. شمسة مسعودة، نعيمة هبيتة، **أثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1990-2017)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، (2017-2018).

12. ضيف عبد الرزاق، حميدية بلال، **آليات السياسة النقدية في معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات – دراسة حالة الجزائر- خلال الفترة(2000-2015)**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر،2016.

13. عبد الباسط فيلالي، أمينة كوثر بن عائشة ، **أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2020**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد كمي، جامعة يحي فارس المدية، 2022.

14. عطة عبد الحق، بويوسفي عبد الحق، **دراسة قياسية لأثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1996-2017)**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر،2019.

15. علاوي كريمة، **تحليل واقع الاقتصاد الجزائري من خلال مربع كالدور** ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت (2018-2019).

16. فاتن المنصور، **البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم الإحصاء والبرمجة، جامعة تشرين، سوريا، 2014.

17. فارس شلالي، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2004) مع محاولة إقتراح نموذج للتشغيل للفترة (2005-2009)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2004-2005.

18. فرد أم الخير، **مدى صلاحية نماذج العرض الكلي والطلب الكلي في تحقيق أهداف المربع السحري لكالدور -حالة الجزائر(1970-2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، الجزائر،2017.

19. كريم بودخدخ، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسةحالةالجزائر 2001-2014**،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر03،2015.

20. محمد مقبول، عبد الباسطبوخاري، **أثر الإنفاق العام على كل من البطالة والتضخم في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة من 2000 إلى 2020**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،2021- 2022.

21. مخلفي نور الهدى، **تقييم برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر من خلال مربع كالدور السحري(2001-2019)**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي(2018-2019).

22. مريم بن خليفة،فاطمة بايشي، **انعكاسات برامج الانعاش الاقتصادي على التشغيل في الجزئر ، دراسة تقيمية للفترة 2001 - 2014**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،كلية علوم اقتصادية والتجارية و علوم التسيير ،جامعة احمد دراية أدرار، 2016- 2017.

23. نادية معلالة، مليكة درويش، **أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 دراسة تحليلية قياسية للفترة 1985- 2013**، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: تمويل التنمية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 2015/2014.

رابعا.الملتقيات

1. رحيم حسن، **إشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية** ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 15- 16 نوفمبر 2011.
2. عبد القادر لحسن، **مداخلة حول سياسة التشغيل وإشكالية معالجة البطالة في الجزائر من خلال الفترة (2000-2009) اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل (2010-2013)**، ملتقى وطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
3. عباسي طلال، وآخرون، **النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي** ، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية – 14 نوفمبر 2019.

خامسا.الدوريات والتقارير

1. التقريرالسنوي 2013،**التطور الاقتصادي والنقدي**،**أكتوبر**2014.
2. التقرير السنوي 2021، **التطور الاقتصادي والنقدي**، ديسمبر2022.

سادسا.مواقع الانترنت

1. https://www.bank-of-algeria.dz
2. https://www.ons.dz
3. https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor

✓ المراجع باللغة الأجنبية

Les Livres:

1.Gérard Duthil et WilliamMarois: **« politiques économiques »,** edition ellipses, France, 1997.

Les seminaires:

1. Lies kerrar**; les causes de l'inflation ne sont pas conjoncturelles; revue de presse**; Algérie 13au17 janvier2013.